وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف - المسيلة

كلية : الحقوق والعلوم السياسية
قسم : العلوم السياسية
رقم: .....

ميدان: الحقوق والعلوم السياسية
فرع: الحقوق والعلوم السياسية
تخصص: ادارة محلية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمـــي

إعداد الطالب(ة): هباش صالح

تحت عنوان

السياسات البيئية في الجزائر وتأثيرها على المحليات : نحو مدن أكثر إستدامة

تحت إشراف الأستاذة : زروقي مرزاقة

د. كليوات السعيد :	أستاذ تعليم العالي	رئيسا
د. بلعسل محمد	أستاذ التعليم العالي	ممتحنا
د. زروقي مرزاقة	أستاذة تعليم العالي	مشرفا

السنة الجامعية: 2021 / 2022

ملحق بالقرار رقم ....1082.... المؤرخ في ..... 27 ديسمبر 2020

الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مؤسسة التعليم العالي والبحث العلمي: جامعة محمد بوضياف المسيلة - كلية الحقوق والعلوم السياسية

نموذج التصريح الشرفي

الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

أنا الممضي أسفله،

السيد(ة): حماس صالح ..... الصفة: طالب، أستاذ، باحث طالب .....

الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم 204146876 والصادرة بتاريخ 09-10-2019

المسجل(ة) بكلية / معهد الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية .....

والمكلف(ة) بإنجاز أعمال بحث (مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه).

عنوانها: السياسات العمومية في الجزائر وتأثيرها على المحليات: حي مدن اكتشاف استدامة .....

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه .

التاريخ: 2022-06-19

توقيع المعني (ة)

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

أتوجه بالشكر الخالص واحترامي

إلى كل أساتذة وموظفي

قسم العلوم السياسية

جامعة المسيلة

خطة الدراسة

المقدمة:

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي.

المبحث الأول: مفهوم السياسة البيئية.

المطلب الأول: تعريف السياسة البيئية.

المطلب الثاني: مميزات السياسة البيئية ومبادئها.

المطلب الثالث: أهداف السياسة البيئية وأدواتها.

المبحث الثاني: مفهوم التنمية المستدامة.

المطلب الأول: تعريف التنمية المستدامة وخصائصها.

المطلب الثاني: أهداف ومبادئ التنمية المستدامة.

المطلب الثالث: أبعاد التنمية المستدامة

المبحث الثالث: مفهوم الإدارة المحلية.

المطلب الأول: تعريف الإدارة المحلية.

المطلب الثاني: أهداف وخصائص الإدارة المحلية.

المطلب الثالث: مقومات الإدارة المحلية وعوامل نجاحها.

الفصل الثاني: السياسات البيئية ورهانات التنمية المستدامة في الجزائر.

المبحث الأول: الوضع البيئي في الجزائر.

المطلب الأول: خصائص الإقليم والسكان في الجزائر.

المطلب الثاني: المشاكل البيئية وأسباب التدهور البيئي في الجزائر.

المبحث الثاني: الاهتمام البيئي في الجزائر.

المطلب الأول: الاتفاقيات البيئية في مقدمة السياسة البيئية في الجزائر.

المطلب الثاني: عناصر والأهداف الوطنية الاستراتيجية البيئية.

المطلب الثالث: المخططات الوطنية للبيئة

المبحث الثالث: صلاحيات الجماعات المحلية ضمن قوانين وتشريعات حماية البيئة.

المطلب الأول: دور الولاية في حماية البيئة

المطلب الثاني: دور البلدية في حماية البيئة.

المطلب الثالث: آليات تفعيل الادارة المحلية في مجال حماية البيئة.

الفصل الثالث: إسهامات الإدارة المحلية في تحقيق المدن المستدامة.

المبحث الأول: مفهوم المدن المستدامة.

المطلب الأول: تعريف المدينة المستدامة والمدن المقاربة لها.

المطلب الثاني: خصائص ومبادئ المدن المستدامة.

المطلب الثالث: أهداف واهتمامات التخطيط البيئي من أجل المدن المستدامة.

المبحث الثاني: دور الإدارة المحلية في تحقيق الاستدامة البيئية.

المطلب الأول: صلاحيات الإدارة المحلية في المجال التنموي.

المطلب الثاني: المعوقات التي تحد الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المستدامة.

المبحث الثالث: واقع المدن الجزائرية ومتطلبات تجسيد المدن المستدامة.

المطلب الأول: المدن الجزائرية ومتطلبات التخطيط الحضري المستدام.

المطلب الثاني: سياسة المدن الجديدة في الجزائر وتحقيق فكرة الاستدامة.

المطلب الثالث: آفاق تحقيق سياسة المدن الجزائرية.

الخاتمة:

المقدمة

يعيش الإنسان في العقود الأخيرة طفرة علمية وتكنولوجية مميزة مسّت مختلف جوانب الحياة، بشكل تحوّلت فيه المجتمعات الحديثة إلى مجتمعات استهلاكية بالدرجة الأولى، متنافستاً في الجوانب الاقتصادية والتكنلوجية وغيرها، مما أدى إلى تلبية حاجات أفرادها التي تضخمت كمّا ونوعا. لكن إشباع هذه الحاجات بلغ حد الرفاهية في بعض المجتمعات خاصة المتقدمة منها، وجعل موارد الطبيعة تتحول في وقت وجيز إلى نفايات بأنواع مختلفة وأحجام هائلة، كل ذلك أثّر سلبا على البيئة عبر العالم ، هذا ما يفرض على الدول ضرورة تبني سياسات لحماية البيئة عموما، والبيئة الحضرية خصوصا.أين أصبحت قضية البيئة موضع اهتمام على المستوى المحلي والدولي ، إذ كان هذا الموضوع لا يحظى بنفس الاهتمام لدى الدول النامية ، فإنه بدأ يفرض نفسه في العقدين الأخيرين ، خاصة بعد مؤتمر الأم المتحدة للبيئة البشرية بستوكهولم 1972 أين تم التعريف بهذا الموضوع وثبوت العلاقة الوطيدة بين البيئة والتنمية .

وكغيرها من الدول النامية أبدت الجزائر اهتمامها بموضوع البيئة مع بداية السبعينات متأثرة بنتائج مؤتمر ستوكهولم، حيث عرفت سنة 1974 استحداث أول هيئة مكلفة بمهمة المحافظة على البيئة هي المجلس الوطني للبيئة، **إلا أنه لم يعرف استقرارا في قطاعه حتى عام 1996 أين تم إنشاء أول هيكل حكومي ممثلا في كتابة الدولة المكلفة بالبيئة، وفي عام 2001 أنشأت أول وزارة مكلفة بحماية البيئة**[1]، أين عرف هذا القطاع عناية كبيرة من جانب الدولة ، وفي الجانب التشريعي تم صدور أول قانون لحماية البيئة سنة 1983 والمتضمن المبادئ العامة لجوانب حماية البيئة وبعدها صدر القانون رقم 10/03[2] والمتضمن حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة ، والذي جاء نتيجة مشاركة الجزائر في العدين من المؤتمرات الدولية بخصوص حماية البيئة ،

ولأن حماية البيئة بصورة حقيقية لا يمكن أن تتم إلا على المستوى الوطني، باعتبار أن الدور الذي يقوم به المجتمع الدولي في هذا المجال لا يمكن أن يُنتج سوى اتفاقيات أو

[1] هدى عمارة ، **الجهود الجزائرية لحماية البيئة في المنظور الدولي** ، أطروحة دكتوراه، قانون دولي وعلاقات دولية ، جامعة الجزائر 1 ، 2018 ، ص3 .

[2] قانون رقم 03-10، مؤرخ في 19 يوليو سنة 2003، يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، ج.ر. عدد 43، صادر في 20 يوليو سنة 2003، معدل ومتمم .

معاهدات دولية لا تلزم سوى الدول الموقعة عليها، فإن حماية البيئة لا يمكن أن تتحقق إلا على المستوى الوطني وهذا ما أخذت به الجزائر أيضا

وباعتماد الدول الحديثة في تنظيمها الإداري على دعامتين أساسيتين هما المركزية واللامركزية حيث عرف تطبيق هذا النظام في الجزائر تطبيقا واسعا وذلك بالاعتماد على المقومات الأساسية من بينها اللامركزية التي تساهم في إثراء عمل النظام الإداري ليصبح مرن وحساس يستجيب لمعطيات العمل الإداري في الدولة

وتعتبر الإدارة المحلية في الجزائر امتداد للإدارة المركزية في مجال حماية البيئة وترقية التنمية المستدامة على اعتبار أن هذه المهمة من الاختصاصات الرئيسية للدولة بمختلف مؤسساتها المركزية والمحلية ذلك أن مسألة حماية البيئة وترقية التنمية المستدامة هي قضية محلية أكثر منها قضية مركزية نظرا لقرب الهيئات المحلية من الواقع وخصوصيات مكونات البيئة التي تتميز بها، حيث تختلف هذه المكونات بين أقاليم الولايات والبلديات في شتى المجالات.

إن الحديث على دور المحليات من أجل تحقيق تنمية مستدامة يقودنا بالضرورة إلى الحديث عن السياسات البيئة المنتهجة من طرف الدولة وأهم المخططات البيئية الوطنية والمحلية للوصول إلى مدن أكثر استدامة.

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية الدراسة في إبراز دور الإدارة المحلية في تطبيق السياسات البيئية ومدى فاعليتها لتحقيق التنمية المستدامة في شتى جوانب الحياة، وأن لكل إنسان حق العيش في بيئة صحية ومتوازنة، وهو ما يجعل الدول بغض النظر عن انتمائها للعالم المتقدم أو للعالم الثالث، ملزمة بالمحافظة على البيئة وحماية مواردها الطبيعية للأجيال الحاضرة أو المستقبلية.

علميا :إن موضوع السياسات البيئة والتنمية المستدامة من المفاهيم التي حظيت باهتمام كبير من طرف العلماء والمفكرين دوليا ووطنيا، والحديث عن مثل هذه المواضيع من شأنه إثراء البحث العلمي وميدان العلوم السياسية.

إن الاهتمام بموضوع البيئة والتنمية المستدامة يمثل أولوية للجزائر تتطلب التجسيد في الواقع، ولأن البحث العلمي هو الداعم الأساسي بالمعلومات والنتائج المتوصل إليها والحلول المقترحة

خاصة إذا ما تم التطرق لدارسة ميدانية، فإنه من شأنه أن يساعد بشكل كبير المهتمين بالموضوع.

عمليا :تكمن أهمية البحث في الحاجة الماسة لمثل هذه الدراسات، التي لها دور كبير في التقليل من مشاكل التلوث البيئي، وذلك بغرض المحافظة على البيئة لضمان حياة أفضل للأفراد وتحقيق التنمية المستدامة والوصول إلى تحقيق مدن أكثر استدامة، ويكون ذلك من خلال إبراز دور الجماعات المحلية في تحقيق ذلك ومدى التقارب والتجاوب الذي تحظى بها مخططات السياسات البيئية في الجزائر،

أسباب اختيار الموضوع :

الأهمية التي تكتسيها البيئة في الواقع، بصفتها الوسط الذي يمارس فيه الفرد كافة نشاطاته، وبيان الدور الملقى على عاتق كل من الولاية والبلدية في الحماية والمحافظة على البيئة من أجل تحقيق التنمية المستدامة وتطوير المدن للوصول بها إلى أكثر استدامة.

بالإضافة إلى خلق وعي للمواطن من اجل معرفة التنمية المستدامة على أنها حق من حقوقه ويستوجب على الجماعات المحلية حمايتها و تطورها.

الإشكالية :

في ضل الاهتمام المتزايد بقضايا والتوجه الجديد لمفهوم السياسات البيئية والتنمية المستدامة وخصوصا على المستوى المحلي تم طرح التساؤل التالي:

فيما يتمثل دور الإدارة المحلية في مجال حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة من اجل الوصول إلى مدن أكثر استدامة في ضل تطبيق السياسات البيئية؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من تساؤلات:

- فيما تتمثل السياسات البيئية والتنمية المستدامة؟
- دور الإدارة المحلية في مجال التنمية المستدامة؟
- ما هو واقع الوضع البيئي في الجزائر وأهم المشاكل التي يعاني منها؟
- كيف تساهم الجماعات المحلية في تطوير المدن للوصل إلى مدن أكثر استدامة؟

فرضيات الدراسة :

الفرضية الرئيسة :

تساهم الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المستدامة وتطبيق السياسات البيئية للدولة بواسطة حماية عناصرها والحفاظ على توازنها الطبيعي.

الفرضيات الفرعية:

- كلما كانت السياسات البيئية المنتهجة أكثر فعالية وكفاءة وشمولا واستجابة للظروف المختلفة كلما أمكن تحقيق تنمية مستدامة على المستوى المحلي بكفاءة ونجاعة أكثر.
- صلاحيات الجماعات المحلية الواسعة من خلال التشريعات والقوانين تساهم في العملية التنموية المستدامة.
- تبذل الجزائر مجهودات معتبرة في سبيل حماية البيئة ومواردها من التدهور والاستنزاف وذلك من خلال مواكبة الحلول الناجعة والإجراءات والقوانين لمواجهة المشاكل البيئية، ومحاولة مسايرة التطورات التي يشهدها العالم في مجال حماية البيئة بغرض تحقيق التنمية المستدامة.
- امتلاك الجماعات المحلية للمقومات والامكانيات لتحقيق التنمية المستدامة شريطة تفعيل السياسات البيئية ودور الفواعل الرسمية والغير رسمية.

حدود الدراسة (مجال الدراسة:) تشير حدود الدراسة الى المجال الزمني والمكاني الذي تمت فيه الدراسة، واستنادا الى ذلك فان حدود الدراسة هي:

الحدود المكانية :تتناول هذه المذكرة موضوع السياسات البيئية في الجزائر وتأثيرها على المحليات ، نحو مدن أكثر استدامة في مجالها الجغرافي ضمن اقليم الدولة، هذا مع الاخذ بعين الاعتبار لمعطيات البيئة المحلية في سياق هذا الموضوع وما يحدث فيها من تغيرات.

الحدود الزمانية :بما ان هذه المذكرة تعالج موضوع السياسات البيئية في الجزائر وتأثيرها على المحليات ، نحو مدن أكثر استدامة، فان ذلك يستدعي التركيز على الفترة الزمنية ما بعد 2001 أين تم إنشاء أول وزارة مكلفة بحماية البيئة ،الا ان اعتماد هذا المجال الزمني لا يعني انه لا يمكن الرجوع لما قبله خاصة لما نكون بصدد تتبع مسار حماية البيئة وطريقة ادارتها في الجزائر التي تم فيها الاهتمام بالوضع البيئي في الجزائر لما بعد 1972 وذلك لاعتبارات علمية

وعملية، حيث تم استحداث أول هيئة مكلفة بمهمة المحافظة على البيئة هي المجلس الوطني للبيئة سنة 1974 وما يتعلق بها من سياسات بالنظر لما تواجهه من تحديات.

مناهج ومقاربات الدراسة :

لمعالجة موضوع المذكرة بطريقة علمية منهجية، تم الاستعانة بمجموعة من المناهج والمقاربات النظرية، المتمثلة في .

منهج دراسة حالة: قمنا من خلال هذا المنهج إلى دراسة وتحليل الحالة الجزائرية عبر فهم طبيعة العلاقة بين السياسات البيئية والإدارة المحلية، ومدى تطبيق هاته الأخيرة على اعتبار أن دراسة حالة في أي موضوع تمكننا من الاقتراب أكثر فأكثر من الظاهرة محل الدراسة .

المنهج التاريخي: تم استخدام المنهج التاريخي لتتبع المسار التاريخي لسياسة البيئية في الجزائر عبر رصد القوانين التي جاءت لتنظيمها ومواكبتها مع التطورات البيئية المحلية.

اقتراب تحليل النظم: تم الاستعانة به من أجل دراسة فاعل أساسي للسياسة البيئية في الجزائر وهو الإدارة المحلية، في ضل التنمية المستدامة.

الدراسات السابقة:

اعتمدنا في موضوع بحثنا هذا والمتعلق بالسياسات البيئية في الجزائر وتأثيرها على المحليات، نحو مدن أكثر استدامة، على مجموعة من الدراسات نذكر منها.

1- سارة عجرود: **الحوكمة البيئية في الجزائر : السياسات والتحديات** ، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، تخصص الحوكمة والتنمية المحلية جامعة المسيلة ، 2020 ، يتمحور موضوع هذه الدراسة حول الحوكمة البيئية وما تكتسيه من اهتمام كبير على المستويين الوطني والدولي في السنوات الأخيرة ، حيث ارتبطت هذه الأخيرة في الجزائر بوضع سياسات وبرامج وخطط بيئية رشيدة مواكبة مع التطورات العالمية .

2- آسية بلخير : **رهان المدن المستدامة في الجزائر : بين ضعف التخطيط الحضري وغياب الثقافة المدنية** . مجلة الناقد للدراسات الجزائرية. بسكرة 2022/04/18 .حيث تهدف الدراسة إلى التعرف على أهمية تجسيد نموذج المدن المستدامة في الجزائر مع الوقوف على أبرز التحديات التي تحول دون ذلك .انطلاقا من الواقع المعاش والامكانيات المتوفرة .

3- نور الدين قالقيل: **حوكمة المدن والتنمية المستدامة**، أطروحة دكتوراه علوم سياسية، تخصص تنظيمات سياسية وإدارية ، جامعة باتنة ،2018 .حيث هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على آليات التحول من النمط التقليدي إلى التنمية المستدامة وذلك بتطبيق الحوكمة المحلية التي تقدم طرحا جديدا لتطور المجتمع وفقا لمبدأ العيش المستدام .

بينما تطرقنا في دراستنا إلى إبراز دور الإدارة المحلية بشقيها (الولاية والبلدية) في تطبيق السياسات البيئية والبرامج والخطط البيئية المحلية والوطنية، للوصول إلى مدن أكثر استدامة.

الفصل الأول :
الإطار المفاهيمي .

تمهيد :

للسياسة البيئية تعاريف عديدة وذلك نظرا للأهمية التي تلم بها خاصة في الوقت الراهن، والذي يتجلى بوضوح في كونها جزء من السياسة العامة، تعتمد على خصائص تميزها عن المفاهيم الأخرى، كما ترتكز على أسس تعتبر بمثابة مرجعية لتجسيد هذه السياسة وتنفيذها، وتحقيق الفعالية، وتخطي المشاكل التي تواجهها بوضع ورسم الأهداف المرجوة تحقيقها، والذي يتطلب بدوره توفير مجموعة من الآليات والوسائل، وهذا ما سنتطرق إليه بالتفصيل.

المبحث الأول : مفهوم السياسة البيئية .

المطلب الأول: تعريف السياسة البيئية

تعتبر السياسة البيئية إحدى السياسات العامة التي تعطيها الحكومات أهمية كبيرة في الوقت الحالي نظرا لأنها تهتم بالجانب البيئي وفيما يلي سنتطرق إلى تعريف البيئة والسياسة كمصطلح قبل التطرق إلى تعريف السياسة البيئية.

أولا: تعريف البيئة.

يعد مصطلح البيئة من المصطلحات التي لها صيت شائع في شتى حقول المعرفة، إذ لا يقتصر استعماله في علم معين بل يشمل سائر العلوم، وأدى هذا الاستعمال إلى ظهور هذا المصطلح بألوان متعددة ومختلفة باختلاف مضامينها وغاياتها، الأمر الذي جعله عصيا على التحديد الواضح الدقيق، إذ لا يوجد تعريف جامع لكل معانيه، حيث قدم الباحثون عدة تعاريف لمصطلح البيئة منها :

1- **البيئة لغة:** هي كلمة مشتقة من الفعل الثلاثي بوأ، ونقول تبوأ المكان أي نزل وأقام به والبيئة هي المنزل أو الحال[1].

2- **البيئة اصطلاحا:** أما البيئة في الاصطلاح فهي المحيط الطبيعي والصناعي الذي يعيش فيه الإنسان، بما فيه من ماء وهواء وفضاء وتربة وكائنات حية ومنشآت أقامها الإنسان لإشباع حاجاته، إذ تنطوي على وسط طبيعي وأخر مقام بفعل الإنسان.[2]

[1] كاظم مقدادي، **أساسيات علم البيئة الحديث**، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، كوبنهاغن، 2006، ص7.

[2] عارف صالح مخلف، **الإدارة البيئية الحماية الإدارية للبيئة**، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص (30-31).

3-**وتعرف البيئة أيضا على أنها** ذلك الإطار الذي يحيا الإنسان فيه ويحصل منه على مقومات حياته، ويمارس فيه علاقاته مع بني البشر.[1]

4-**وعرفها مؤتمر ستوكهولم عام 1972**: " بأنها كل شيء يحيط بالإنسان والبيئة ،هي المحيط الذي يعيش فيه الإنسان وجميع الكائنات الحية ويشمل الهواء، الماء، التربة، و الغذاء "[2].

5-**عرفتها المنظمة العالمية للتقييس iso** بأنها "الوسط الذي تعمل به المنظمة بما في ذلك الهواء والماء والتربة، الموارد الطبيعية، النباتات، الحيوان، الإنسان، والعلاقات المتبادلة بينها"[3]. كما عرفت على أنها "المحيط المادي الذي تعيش فيه الكائنات الحية بما فيها الإنسان وما يحيط به من ماء وهواء وتربة وما يقيمه الإنسان فيه من منشآت اصطناعية.

6- والبيئة في مفهومها الشامل – المتعارف عليه الآن دولياً والمعتمد عربياً – تشمل كل ما يحيط بالإنسان من ماء وهواء ويابسة وكل ما تحتويه هذه الأوساط من جماد ونبات وحيوان ونظم وعمليات طبيعية وأنشطة بشرية. أما النظرة الإنتاجية فترى البيئة على أنها الرصيد أو المخزون الأساسي للمواد الطبيعية المتاحة لمجتمع ما خلال فترة زمنية معينة للوفاء باحتياجات الإنسان. وبهذا يتضح كون البيئة عنصر لا غنى عنه لعمليات الإنتاج – ومنها عمليات التصنيع – ومكوناً أساسياً لها[4].

ثانيا: تعريف السياسة.

من وجهة نظر المختصون في علم السياسة فإنها تمثل بشكل أساسي عملية صنع القرار والذي يأخذ بعين الاعتبار القيم الجوهرية المعنوية والمادية ، وذلك بحسب أيديولوجيات معينة على كافة المستويات المحلية والإقليمية والدولية، فهي تنظم العلاقة بين الحاكم

---

[1] راتب السعود، **الإنسان والبيئة**، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2003، ص17.

[2] براشد صبيحة ، بوخروبة أوردية ، **بعد الاستدامة في السياسة البيئية الجزائرية** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماستر في العلوم السياسية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة ملود معمري ، تيزي وزو ، 2016 ، ص 29.

[3] عز الدين دعاس، **أثار تطبيق نظام الادارة البيئية من طرف المؤسسات الصناعية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص: اقتصاد تطبيقي وإدارة المنظمات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، الجزائر، 2011، ص8.

[4] محمد بن مهنا المهنا، **البيئة في الوطن العربي الواقع...والمؤمل**، الرياض، السعودية، بدون سنة نشر، ص25.

والمحكوم، أي بين السلطة والشعب، وكذلك بين الحاكم والدولة وبين الدول الأخرى المجاورة وغير المجاورة من منطلق أن الدولة لا تعيش بمعزل عن الآخرين، وأنها جزء لا يتجزأ من البيئة المحيطة بها . وبالتالي يمكن ذكر عدة تعاريف للسياسة منها :

- يستخدم مصطلح السياسة " **POLITICS** " للإشارة إلى سلوك الفاعل سواء كان مسؤولا حكوميا أو لجنة أو جهة رسمية، أو مجموعة منهم لتعمل في نطاق أو نشاط معين وهو معنى يلاءم شيوع المصطلح في أوساط العامة [1] .
- تعتبر السياسة في جوهرها عملية تدبير وتسيير لشؤون الجماعة البشرية أو فن حكم الناس وهي بهذا تشير إلى سلوك الفعل أو التأثير في الأحداث. وبالتالي فان العملية السياسية تستند إلى عدة ضوابط تحكمها مثل [2]:

✓ وجود قواعد تنظيم اللعبة السياسية تحتم على الأطراف المختلفة التقيد بها.

✓ الموازنة بين المصالح المختلفة لكافة الأطراف والوصول لتسويات يحقق فيها كل طرف بعض وليس بالضرورة كل المصالح التي يسعى لتحقيقها.

✓ حق استعمال القوة لتنفيذ الإرادة السياسية.

✓ ضرورة تمتع السياسي بالقدرة على المرافعة والإقناع فالسياسيون المحترفون يلعبون دور المحامين في دفاعهم عن القضايا، التي تهمهم لإقناع محاوريهم بتبني وجهات نظرهم، ولعل هذا واضح في أهمية اختيار السياسيين للمفردات والشعارات البراقة التي تجتذب المؤيدين لصفوفهم فهم بحاجة لان يكونوا خطباء مفهومين في الاجتماعات العامة، وأمام وسائل الإعلام ليقدموا أدلة وبراهين على صحة مواقفهم ووعود ومغريات لمن لهم مصلحة في تأييدهم.

[1] سارة عجرود ، **الحوكمة البيئية في الجزائر ..السياسات والتحديات** ، أطروحة دكتوراه ، تخصص حوكمة والتنمية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة المسيلة ، 2022 ، ص 35.

[2] المرجع نفسه ، ص 36.

ثالثا : السياسة البيئية .

تعبر السياسات البيئية على المجالات التي تتوجه فيها السياسات الحكومية أو الدولية نحو تحسين نوعية البيئة على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية، ولأن هذا المجال يعتبر واسعا فإن التركيز سينصب على استخدام آليات وتقنيات موجهة نحو تعزيز القدرات التشاركية والمؤسسة لمعالجة القضايا البيئية بصورة واضحة من خلال وضع سياسات بيئية فعالة.

ومنه يمكن تعريف السياسة البيئية كالتالي :

- تلك الحزمة من الخطوط العريضة التي تعكس القواعد والإجراءات التي تحدد أسلوب تنفيذ الاستراتيجية البيئية، مع تحديد مهام المؤسسات والجهات والوحدات المختلفة المشاركة والمسؤولة عن نتائج هذه الاستراتيجية، وذلك من خلال الأوامر التشريعية الملزمة لكل من هذه الجهات وهي في الأخير توضح أسلوب تقويم النتائج وفقا للأهداف التي تم تحديدها مسبقا مع توضيح لآليات التصحيح[1] .
- وهناك من يعرفها بأنها: "... مجموعة الوسائل والطرق والإجراءات التي تستخدمها أو تسنها السلطات من اجل تنظيم علاقة الإنسان بالبيئة، هذه العلاقة تشمل كافة الأنشطة والعمليات سواء المتعلقة بالإنتاج أو الاستهلاك أو التوزيع أو المخلفات، وتتم السياسة البيئية على مرحلتين فالأولى هي إقرار المعايير اللازمة لتحقيق الجودة البيئية، أما الثانية فتتم بوضع نظام تشريعي يتضمن الوسائل الموفرة لتحقيق المعايير البيئية..."[2]
- وتعرف أيضا على أنها: مجموعة من الترتيبات و الإجراءات التي تنتهجها الحكومة بقصد إحداث أثار ونتائج اقتصادية، وبيئية مرغوبة تدعم التنمية المستدامة أو الحيلولة دون حدوث نتائج وأثار من شأنها أن تعطل الدول من المضي قدما في تحقيق أهداف التنمية[3].

---

[1] غنية ابرير ، **دور المجتمع المدني في صياغة السياسات البيئية دراسة حالة الجزائر** ، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية ،جامعة الحاج لخضر، باتنة ، 2010 ، ص 28.

[2] سارة عجرود ، **مرجع سابق** ، ص 38

[3] براشد صبيحة ، بوخروب وردية ، **مرجع سابق** ، ص 33.

ومن خلال التعاريف السابقة الذكر نستنتج أن السياسة البيئية هي عبارة عن السياسة التي تنتجها الدولة بغية تحقيق توازن وترابط بين الأهداف التنموية والبيئية، وتوجيه الأنشطة الاقتصادية ومتابعتها نحو المحافظة على البيئة وفق استخدام وسائل وتدابير معينة .

المطلب الثاني : مميزات السياسة البيئية ومبادئها .

تتميز السياسة البيئية بجملة من المبادئ والمميزات مستخلصة من التعاريف التي ألمت بها وهي على النحو الآتي :

أولا : مميزات السياسة البيئية .

- ✓ **الواقعية** :حيث تتعامل وتتفاعل مع المشاكل البيئية بشكل واقعي، أي التعامل مع ما هو كائن.
- ✓ **الشمولية**: تكون الأهداف البيئية المرسومة تشمل جميع المستويات رسمية وغير رسمية، إذ تنطلق من التخطيط ، التنفيذ وصولا إلى التقويم والتقييم وتكون عالمية، إقليمية، محلية .
- ✓ **التناسق والتكامل والترابط** :حيث أن السياسات البيئية المنتهجة في سبيل الحفاظ على البيئة في جميع المجالات الاقتصادية ، الاجتماعية، الصناعية، الزراعية، السياسية ...تكون مكملة لبعضها البعض، ومتناسقة ومترابطة فيما بينها.
- ✓ **الإطار التشريعي والمؤسساتي** :حيث أن هذه السياسات لا ترسم وتعد عشوائيا، بل تستند وتأخذ مصداقيتها من مختلف التشريعات والقوانين التي تجعلها تتصف بالاستمرارية وتمكنها من وضع قواعد لمواجهة أي ردع وعدم الالتزام بهذه القوانين
- ✓ **السياسة البيئية جزء من السياسة العامة** والضرورية لمستقبل أفضل للإنسان.
- ✓ **السياسة البيئية مرتبطة ارتباطا وثيقا بالثقافة البيئية** : فالسياسة البيئية تسعى لحل المشاكل البيئية ، والثقافة البيئية تسعى لإحداث تغيرات في طرق التفكير و السلوك البيئي عند الإنسان[1] .

[1] براشد صبيحة ، بوخروب أوردية ، **مرجع سابق** ، ص ص (33 – 34) .

ثانيا : مبادئ السياسة البيئية .

عادة ما يواجه تطبيق السياسات البيئية العديد من المشاكل والصعوبات والعقبات، لذا فإن هذه السياسات إذا أردناها أن تكون ناجحة وفعالة، علينا استخدام بعض المبادئ العملية البسيطة التي تضمن لنا فعاليتها ومن بين هذه المبادئ ما يلي:

1-**مبدأ اللامركزية أو الإقليمية** :هذا المبدأ يعتمد على أن الإجراءات البيئية ووسائلها يجب أن تحدد بواسطة أدنى مستوى من مستويات السلطة والتي تتناسب مع علاج مشكلة بيئية معينة في منطقة معينة وتساعد اللامركزية في التخفيف من مشاكل الروتين والبيروقراطية عند تنفيذ السياسة البيئية وبالتالي تضمن استمرار ونجاح هذه السياسات .

2- **مبدأ تقدير أو تقويم الآثار البيئية** :ظهر مفهوم أو فكرة تقويم الآثار البيئية لأول مرة عام 1969 في الولايات المتحدة الأمريكية في قانون السياسة الوطنية للبيئة عام 1969وبعد هذا التاريخ أخذت بها (أي الفكرة) العديد من الدول في قوانينها البيئية وتعد حاليا من المتطلبات الأساسية لتخطيط السياسات التنموية أو البيئية الناجحة، يؤكد هذا المفهوم على أن المحافظة على البيئة من المقومات الأساسية والضرورية لإنجاح المشاريع التنموية واستمرارها كما أنه يعني ضرورة تقدير وتقويم تأثير أي نشاط مشروع أو سياسة على البيئة قبل البدء في تنفيذ هذا النشاط فإذا تبين أن له تأثيرا ضارا على عناصر البيئة يتم تعديله لتفادي هذا الضرر وبهذا فإن فكرة تقويم الآثار البيئية لا تعتبر وسيلة في حد ذاتها ولكن الغرض الأساسي منها هو تقديم العون والمساعدة وتوفير المعلومات الجيدة لصانعي القرارات والسياسات.

3-**نشر الوعي البيئي** :من خلال التربية البيئية ونشر الوعي البيئي يتحقق إشراك الفرد في اتخاذ القرارات المتعلقة بالبيئة، فالفرد هو أحد طرفي التفاعل وبالتالي، فإن إشراكه في الدراسات البيئية وتحديد المشكلات وإيجاد البدائل يعد من الأمور المنطقية، إذ لا يجوز أن يتخذ أحد القرارات ويفرضها على الفرد دون أن يشارك فيها، فهذا يقلل من اقتناعه وحماسه لتنفيذ هذا القرار، بينما إذا شارك الفرد في اتخاذ القرار فإن ذلك يجعله في اقتناع كامل وحرص على تنفيذ قرار شارك في صنعه[1].

[1] غنية ابرير ، مرجع سابق ، ص ص (31 – 32).

4- **مبدأ من يلوث يدفع:** وهو أحد الركائز الهامة في تطبيق السياسات البيئية، ويقضي بتحميل تكاليف التلوث للمتسبب فيه ،أي أن من يستخدم الموارد البيئية أو يخلبها يجب أن يدفع مقابلا أو تعويضا، ويتطلب ذلك تحديد مسؤولية الملوث بأحد عناصر البيئة ماليا عن الضرر الذي تسبب فيه سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة وهذا المبدأ ليس مرادفا تماما للضرائب المفروضة على الملوثين حيث من الممكن تطبيقه بطرق مختلفة منها الغرامات أو الرسوم.

5-**مبدأ تحمل التكاليف للمستفيد من حماية البيئة:** يقضي هذا المبدأ بأن يقوم المستفيدون من حماية البيئة من التلوث بتحمل التكاليف المترتبة على تقديم هذه الخدمات فمثلا المستفيدون من قيام مشروع لمعالجة مياه الصرف الصحي في منطقة ما يجب أن يشاركوا في تمويل هذا المشروع.

6- **مبدأ الاحتياط:** يقوم هذا المبدأ على أساس تقليل المخاطر وأسوأ النتائج المحتملة خاصة عند التعامل مع مواد أو تكنولوجيا ليتم التعرف عليها بدقة وعلى أثارها البيئية[1]

المطلب الثالث : أهداف السياسة البيئية وأدواتها .

الفرع الأول : أهداف السياسة البيئية .

يمكن تقسيم أهداف السياسية البيئية إلى قسيمين: أهداف أساسية وأهداف ثانوية

أولا: الأهداف الأساسية .

إن السياسة البيئية المثلى هي تلك التي توازن بين الفوائد التي يسعي إليها المجتمع من الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالتلوث البيئي مع الأضرار الناجمة عن التلوث. وفي هذا الإطار تعمل السياسة البيئية المتكاملة على تحقيق ما يلي:

- تحجم الممارسات والأنشطة التي أدت وتؤدي إلى تدهور موارد البيئة أو تنظم تلك الأنشطة بما يكفل معالجة مصادر التلوث وتحقيق أثاره البيئية قدر الإمكان.
- استعادة الوضع الأمثل لمكونات البيئة الهامة، وخصائصها الفيزيائية والكيميائية والحيوية بما يكفل قدراتها الاستيعابية والإنتاجية .
- مراعاة الاعتبارات البيئية في الخطط التنموية للقطاعات المختلفة ، وتقييم الآثار البيئية

[1] جميلة بلحاج ، بدرة برماتي ، **دور السياسات البيئية في تحقيق التنمية المستدامة** ، مذكرة ماستر ، علوم إقتصادية ، جامعة أحمد درارية ، أدرار ، 2016 ، ص (42 – 43) .

في مختلف المشاريع لاسيما الاقتصادية منها .

ثانيا : الأهداف الثانوية:

يمكن إجمالها في: الإدارة السليمة الرشيدة للمخلفات والنفايات من مواد كيميائية خطيرة وسامة نظافة الهواء، تجنب الضجيج، مكافحة التصحر ولتطبيق السياسة البيئة ينبغي الإشارة إلى الاعتبارات العلمية اللازم توافرها والمتمثلة في:

أ/ **واقعية المعايير البيئية وقابليتها للتطبيق:** فعلى الرغم من أهمية الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة، إلا أن ذلك لا يعني النقل المباشر للسياسات التي اعتمدتها تلك الدول، ولكن يجب انتقاء معايير بيئية تناسب خصائص كل دولة وطبيعة الأهداف التي تسعي إلى تحقيقها.

ب/ **تماشي الضوابط المتبناة مع الإطار الاقتصادي العام:** فمثلا فرض جباية التلوث قد لا ينجح تطبيقها في غطاء المشروعات المملوكة للدولة، لأنها في الغالب لا تهدف لتحقيق الربح[1] .

الفرع الثاني : أدوات السياسة البيئية .

لتنفيذ السياسة البيئية وتجسيدها عل أرض الواقع يتطلب العديد من الوسائل والأدوات منها :

1- الأدوات التثقيفية والتعليمية :

تتمثل هذه الأدوات في المبادئ التي من شأنها ترسيخ ثقافة بيئية ويتم ذلك بواسطة مجموعة من الوسائل المتمثلة في قنوات التواصل الاجتماعي، كالتلفاز، الإذاعة، الانترنيت ، إضافة إلى الندوات ولا ننسى مساهمة قطاع التعليم من مدارس، وجامعات في التوعية البيئية التي تكون بدعوة الجمهور العام إلى الاهتمام بنظافة البيئة وتغيير أنماط الاستهلاك الملوثة للبيئة و تشارك في هذه المهمة كذلك الجمعيات، خاصة تلك المعنية بشؤون البيئة.

2- الأدوات التنظيمية:

تتمثل الأدوات التنظيمية في الأوامر التي تصدر من طرف السلطات الإدارية المختصة بحماية البيئة المتمثلة أساسا في المنع، أو التصريح، حيث تحدد القيود أين وكيف يتم الحد من التلوث

[1] فريدة بوسكار ، **السياسة البيئية في الجزائر** ، مذكرة شهادة ماستر السياسة العامة والإدارة المحلية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة بسكرة ، 2013، ص (23 – 24)

أو بما يتعلق بتدهور الموارد. وتنقسم هذه الأدوات إلى:

2-1الممنوعات و الإجازات:

تستخدم من أجل حل المشاكل البيئية بشكل مباشر، حيث تسعى من خلال سياسة حماية البيئة والوصول إلى جودة بيئية، تدعو إلى تخفيض نسبة الملوثات أو فرض إتباع نظام الرقابة المباشرة على التلوث وهو الشكل الأكثر شيوعا لسياسات حماية البيئة، والمتجسد ف يما يلي:

-المنع الكلي لتفريغ النفايات المتعلقة ببعض المنتجات في المحيط.

-إجبارية إعادة استخدام بعض النفايات في عملية الإنتاج.

-وضع حدود لانبعاث بعض الملوثات بهدف تحسين جودة الهواء.

2-2 المعايير: التي تعتبر من بين الأدوات البيئية أكثر استعمالا وانتشارا وهي تنقسم إلى ثلاثة أنواع:

-معايير الانبعاث: التي تقوم بتحديد الكمية القصوى المسموح بها للمخلفات في مكان معين وحدود إصدار ثاني أكسيد الكربون في مؤسسة ما.

-معايير جودة البيئة: تحدد مستوى جودة الأوساط المستقبلية للتلوث بحيث أن الأهداف المرسومة يجب أن تكون وفقا لقدرة الوسط على تحقيقها.

-معايير خاصة بالمنتج: حيث تحدد أهم الخصائص التي يجب أن تتوفر في المنتجات سواء أثناء صنعها أو بعد استغلالها، بهدف تقليص أثر استخدامها على البيئة[1] .

3- **الأدوات الاقتصادية** .

على عكس الأدوات التنظيمية تعمل الأدوات الاقتصادية على إدخال أو الأخذ بعين الاعتبار الآثار الخارجية الناجمة عن المشاكل البيئية، وإهمال التكاليف الاجتماعية الناجمة عن الأنشطة الاقتصادية بالاعتماد على قوى السوق أو آلية العرض والطلب وذلك من خلال التأثير على نفقة الإنتاج .

تنقسم الأدوات الاقتصادية للسياسة البيئية إلى ثلاثة أصناف رئيسية: أولها يتعلق بتحديد تكلفة موارد البيئة، بينما يتعلق الثاني بدفع مقابل لجهود حماية البيئة، أما الثالث فيتمثل في إنشاء

[1] براشد صبيحة ، بوخروبة أوردية ، **بعد الإستدامة في السياسة البيئية الجزائرية** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماستر في العلوم السياسية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة ملود معمري ، تيزي وزو ، 2016 ، ص (36-37).

حقوق ملكية لهذه الموارد. وهناك أنواع عديدة للأدوات الاقتصادية منها الجباية البيئية والإعانة التي يتم التركيز عليها على سبيل المثال لا الحصر.

3-1 الجباية البيئية :تتمثل في الضرائب والرسوم المختلفة التي تفرض من طرف الدولة على الأشخاص المعنويين والطبيعيين والملوثين، بالإضافة إلى الإعفاءات و التحفيزات الجبائية للأشخاص الذين يستخدمون تقنيات تحافظ على البيئة في مختلف نشاطاتهم ، الاقتصادية، فهذه الجباية تفرض بهدف توعية وتوجيه سلوك الصانعين والمنتجين نحو حماية البيئة وعدم إلحاق الضرر بها قدر المستطاع وبذلك ضمان بيئة صحية لكل المجتمع، سواء كان منتجا أو مستهلكا، وهذا حسب ما جاء في التشريعات والقوانين وكذلك التقليل من التلوث الحاد، فالضرائب تنهك المنتجين، هذا ما يدفعهم إلى الحد من التلوث قدر المستطاع .

3-2الإعانة :التي تتمثل في مختلف المساعدات المالية كالهبات، التي تستخدم مثلا في اقتناء تكنولوجيا تكون أقل تلويثا، وتساهم في المحافظة على البيئة ، كتشجيع وتطوير الوسائل والبدائل المساعدة على البحث عن الطاقة المتجددة[1].

المبحث الثاني : مفهوم التنمية المستدامة .

في ظل المتغيرات المعاصرة، تتسابق المجتمعات إلى وضع الخطط التنموية بهدف النهوض بالبنية الاقتصادية والاجتماعية، ولقد نتج عن مشاريع التنمية التي قامت بها تحسين حياة الفرد وتطويرها نحو الأفضل وهذا في ظل استخدام الموارد والوسائل اللازمة لذلك، كما أحدثت هذه المشاريع إنجازات كثيرة مثل زيادة معدلات الناتج وتحسين مستوى المعيشة، إلا أن النمو السريع وغير المتوازن غالبا ما يؤدي إلى مشكلات بيئية تاركا اثأرا سلبية على المجتمع، نتيجة الزيادة المتنامية لاستنزاف الموارد وأنواع التلوث في خضم الاستمرار في إقامة المشاريع التنموية، وتأثير ذلك على صحة ونوعية الحياة.

أدرك العالم فيما بعد مدى خطورة المشكلات البيئية والآثار الناتجة عنها فسارع إلى تدارك ما أفسده من البيئة فظهرت بذلك التنمية المستدامة التي استحوذت على اهتمام العالم فعقدت من

[1] براشد صبيحة ، بوخروبة أوردية ، **نفس المرجع السابق** ، ص 37

أجلها العديد من المؤتمرات المحلية والدولية، واهتم بها الكثير من المفكرين والعلماء وحتى عامة الناس.

المطلب الأول : تعريف التنمية المستدامة وخصائصها .

الفرع الأول : تعريف التنمية المستدامة .

قدمت العديد من التعريفات لهذا المصطلح والتي تركز في مجملها على البعد البيئي ومنها:

التنمية المستدامة هي التنمية التي تسعى إلى الاستخدام الأمثل بشكل منصف للموارد الطبيعية بحيث تعيش الأجيال الحالية دون إلحاق الضرر بالأجيال المستقبلية"[1].

التنمية المستدامة هي تلبية احتياجات الحاضر دون التخلي عن الأجيال المستقبلية في تلبية احتياجاتها"[2]، أو هي "تعبير عن التنمية التي تتصف بالاستقرار وتمتلك عوامل الاستمرار والتواصل"[3].

تعرف أيضا بأنها ذلك "النشاط الاقتصادي الذي يؤدي إلى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية مع أكبر قدر من الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة، وبأقل قدر ممكن من الأضرار والإساءة إلى البيئة" حسب هذا التعريف فإن ميزة التنمية المستدامة هي أنها توفق بين العنصر البيئي أو الطبيعي من ناحية، والعنصر الاجتماعي والاقتصادي من ناحية أخرى أي أنها تحرص على النمو دون إهمال النظام البيئي[4].

---

[1] مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية**، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص128

[2] بلواضح الجيلاني، لعلاوي محمد، **التهرب الجبائي وتأثيره على التنمية المستدامة**، الملتقى الدولي حول: **أداء وفعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، 10-2009/11/11، ص 106.

[3] بن عبيد فريد، **التكنولوجيا والتنمية المستدامة**، الملتقى الدولي حول: **أداء وفعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، 10-2009/11/11، ص 87.

[4] عبد الله الحرتسي، **السياسة البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة (دراسة حالة الجزائر 1994-2004)**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود ومالية، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، الجزائر، 2005، ص39.

عرفها **قاموس ويبستر** كما يلي: "هي التنمية التي تستخدم الموارد الطبيعية دون أن تسمح باستنزافها أو تدميرها جزئيا أو كليا". كما عرفها **وليم ولكزهاوس**، مدير حماية البيئة الأمريكية على أنها "تلك العملية التي تقر بضرورة تحقيق نمو اقتصادي يتلاءم مع قدرات البيئة، وذلك من منطلق أن التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة هما عمليتان متكاملتان وليستا متناقضتان"[1]

أما **مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة** فقد عرفها بأنها "ضرورة انجاز الحق في التنمية، بحيث تتحقق على نحو متساو والحاجات التنموية والبيئة لأجيال الحاضر المستقبل"[2]، فلقد أشار المبدأ الرابع الذي اقره المؤتمر إلى أن "لكي تتحقق التنمية المستدامة ينبغي أن تمثل حماية البيئة جزءا لا يتجزأ من عملية التنمية ولا يمكن التفكير بمعزل عنها"[3].

وحسب الأستاذان **عثمان محمد غنيم وماجدة ابو زنط** فالتنمية المستدامة في معناها العام لا تخرج عن كونها عملية استخدام الموارد الطبيعية بطريقة عقلانية، بحيث لا يتجاوز هذا الاستخدام للموارد معدلات تجددها في الطبيعة وبالذات في حالة الموارد غير المتجددة أما بالنسبة للموارد المتجددة فإنه يجب ترشيد استخدامها، إلى جانب محاولة البحث عن البدائل لهذه الموارد لتستخدم رديفا لها لمحاولة الإبقاء عليها أطول فترة زمنية ممكنة ويجب استخدام هذه الموارد بأساليب لا تفضي إلى إنتاج نفايات بكميات تعجز البيئة عن امتصاصها[4].

---

[1] محمد فريد عبد الله وآخرون، **إستراتيجية التنمية السياحية المستدامة**، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2015، ص17.

[2] زرمان كريم، **التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الانعاش الاقتصادي**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد السابع، المركز الجامعي خنشلة، الجزائر، جوان 2010، ص 195.

[3] بالي حمزة، **إدارة الاخطار الصناعية كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة (تشخيص لواقع التامين في الجزائر)**، أطروحة دكتوراه، تخصص: تسيير المنظمات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2015، ص 145.

[4] ديب كمال، **أساسيات التنمية المستدامة**، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015، ص 32.

"من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن التنمية المستدامة هي عملية استخدام الموارد المتاحة بطريقة عقلانية لإشباع حاجياتنا وتحقيق إشباعنا ورفاهيتنا دون المساس بسلامة البيئة وتوازنها ومع المحافظة على حق الأجيال القادمة في استغلال نفس الموارد والعيش في نفس البيئة السليمة والنقية".

الفرع الثاني : خصائص التنمية المستدامة .

وتتمثل أهم الخصائص المميزة للتنمية المستدامة في ما يلي:

- هي تنمية طويلة المدى وهذا أهم مميزاتها، إذ تتخذ من البعد الزمني أساسا لها، فهي تنمية تنصب على مصير ومستقبل الأجيال القادمة؛
- مراعاة المساواة وحقوق الأجيال اللاحقة، فهي تنمية تراعي وتوفر حق الأجيال الحاضرة واللاحقة من الموارد الطبيعية، وإن الإنصاف في هذا السياق نوعان، الأول يكون بين أفراد الجيل الحالي، والثاني بين الجيل الحالي واللاحق؛
- هي تنمية تولي اعتبارا كبيرا للجانب البشري وتنميته وتضع في المقام الأول تلبية حاجاته ومتطلباته الأساسية وتعتبره أولى أهدافها؛
- هي عملية متعددة ومترابطة الأبعاد تقوم على أساس التخطيط والتنسيق بين خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة، والتنمية البيئية من جهة أخرى[1]؛
- تختلف التنمية المستدامة عن التنمية بشكل عام كونها أعمق تداخلا وأكثر تعقيدا وخاصة فيما يتعلق بما هو طبيعي وما هو اجتماعي في التنمية؛
- تتوجه التنمية المستدامة أساسا إلى تلبية متطلبات واحتياجات أكثر الشرائح فقرا في المجتمع وتسعى إلى الحد من تفاقم الفقر في العالم[2]؛
- من خصائص التنمية المستدامة تلبية الحاجات الضرورية والأساسية من الغذاء والملبس والتعليم والخدمات الصحية وكل ما يتصل بحياة الإنسان، وهي تقوم على التنسيق بين

[1] ريمة خلوصة، سلمى قصاف، **مساهمة التنمية البشرية في تحقيق التنمية المستدامة**، الملتقى الدولي حول: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 07-2008/04/08، ص 381.

[2] بوسبعين تسعديت، **أثار التغيرات المناخية على التنمية المستدامة في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، تخصص: تسيير المنظمات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقره، بومرداس، الجزائر، 2015، ص 36

استخدام الموارد واتجاهات الاستثمارات بجعلها جميعا تعمل بانسجام بما يحقق التنمية المتواصلة المنشودة؛

- يمكن لبرامج التنمية المستدامة في البلاد أن تتكامل مع برامج التنمية المستدامة في البلدان الأخرى في إطار العولمة والاندماج في الاقتصاد العالمي (تكتل جيو–اقتصادي ونحو ذلك)؛
- التنمية المستدامة لها بعد دولي يتعلق بضرورة تدخل كافة الدول الغنية لتنمية الدول الفقيرة[1].

المطلب الثاني: أهداف ومبادئ التنمية المستدامة .

إن للتنمية المستدامة أهدافا شاملة تعمل على تحقيقها، تحمل في طياتها أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية بشكل متداخل ومتكامل في إطار الاستدامة ومستندة ومسترشدة في ذلك على مبادئ أساسية، تكتسب من خلالها وتستمد قواتها.

الفرع الأول: أهداف التنمية المستدامة

تسعى التنمية المستدامة من خلال آلياتها ومحتواها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

أولا: تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان

من خلال عمليات التخطيط والسياسات التنموية تسعى التنمية المستدامة إلى تحسين نوعية حياة السكان في المجتمع اقتصاديا واجتماعيا ونفسيا، وبشكل عادل ومقبول وديمقراطي، ومكافحة الفقر واللامساواة.

ثانيا: احترام البيئة الطبيعية

التنمية المستدامة تركز على العلاقة بين نشاطات السكان والبيئة، وتتعامل مع النظم الطبيعية على أنها أساس حياة الإنسان، وهكذا حتى تصل إلى العلاقة التي تتميز بحساسية

[1] ديب كمال، **مرجع سابق**، ص 54

بين البيئة الطبيعية والبيئة المبنية وتعمل على تطوير هذه العلاقة لتصبح علاقة تكامل وانسجام[1]؛

ثالثا: تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة

وذلك عن طريق تنمية إحساسهم بالمسؤولية تجاه المشكلات البيئية المحيطة وحثهم على المشاركة الفعالة في إيجاد حلول مناسبة لها من خلال مشاركتهم في إعداد وتنفيذ ومتابعة وتقييم برامج ومشاريع التنمية المستدامة؛

رابعا: ترشيد استخدام الموارد الطبيعية

تتعامل التنمية المستدامة مع الموارد الطبيعية على أنها موارد محدودة، لذلك تحول دون استنزافها أو تدميرها، وتعمل على استخدامها بشكل عقلاني[2]، من خلال وضع الآليات والخطط المسبقة التي من شأنها أن تحافظ على الموارد الطبيعية المتاحة وعدم استنزافها عن طريق الاستخدام العقلاني والأمثل لها، بحيث لا يتجاوز هذا الاستخدام معدلات تجددها الطبيعي، بالإضافة إلى البحث عن موارد بديلة حتى تبقى فترة زمنية طويلة ولا تخلف نفايات بكميات تعجز البيئة عن امتصاصها[3]؛

خامسا: تدعيم التعاون الدولي في المجالات التكنولوجية التي تخدم البيئة

لا يكاد يخفى على احد أن التكنولوجيات المستخدمة في البلدان النامية كثيرا ما تكون أقل كفاءة وأكثر تسببا في التلوث من التكنولوجيات المتاحة في البلدان الصناعية، والتنمية المستدامة تعني الإسراع بالأخذ بالتكنولوجيات المحسنة، فمن شأن التعاون التكنولوجي من خلال استحداث تكنولوجيا أنظف وأكفأ تناسب الاحتياجات المحلية أن يزيد من الإنتاجية الاقتصادية ويقلص الفجوة بين البلدان الصناعية والنامية، ويحول أيضا دون مزيد من التدهور

---

[1] عبد الله بن منصور، **المضمون الاخلاقي كأداة لتفعيل التنمية المستدامة**، الملتقى الدولي حول أداء وفعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، 10-2009/11/11، ص 34.

[2] عثمان محمد، ماجدة ابوزنط، **التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص 29.

[3] خبابة عبد الله، **تطور نظريات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2014.، ص 131.

في نوعية البيئة. وحتى تنجح هذه الجهود فهي تحتاج أيضا إلى استثمارات كبيرة في التعليم والتنمية البشرية ولاسيما في البلدان الأشد فقرا [1]؛

سادسا: ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع

يجب أن توظف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع من خلال توعية المجتمع بأهمية التقنيات الحديثة وكيفية استخدامها قصد تحسين نوعية الحياة مع العمل على إيجاد الحلول للسيطرة على المخاطر والمشكلات البيئية الناجمة عن استخدام التكنولوجيا؛

سابعا: تقليص التفاوت في المداخيل والثروات

ويندرج هذا ضمن الأبعاد الاجتماعية لعملية التنمية، وفي هذا المجال تعاني الدول المتخلفة فوراق كبيرة في توزيع الدخول حيث تملك غالبية أفراد المجتمع نسبة ضئيلة من الثروة ونصيب متواضع من الدخل الوطني، بينما تملك فئة صغيرة جدا جزء كبير من الثروة ونصيب عالي من الدخل، ولعل العمل على تكريس هذا الهدف من شأنه أن يمحو جميع الفوارق الجهوية الحاصلة بين مناطق الدولة الواحدة[2].

الفرع الثاني: مبادئ التنمية المستدامة

قد تتبادر إلى الأذهان فكرة أن التنمية والنمو تربطهما علاقة عكسية وان توفر أحدهما ينفي الأخر أو يقلل منه كون أن النمو مبني على التوسع في استغلال الموارد والتنمية تسعى للحفاظ عليها وترشيد استغلالها إلا أننا إذا تعمقنا في التحليل سوف نجد أن العلاقة بينهما تكاملية وليست تنافرية ذلك أن تحقيق النمو الاقتصادي يعتمد على حماية البيئة ويحتاج لوجود الموارد وإذا ما كانت هذه الموارد مدمرة أو مستنزفة فإنه لا يمكن أن يتحقق النمو بالكم والكيف المرجوين كذلك فإن المحافظة على الموارد وعقلنة استغلالها يساهم في حصول النمو الاقتصادي وهذا يعني أن الجهود الموجهة لحماية البيئة تعزز من حماية التنمية واستمرارها[3].

---

[1] عجابي الياس، **فعالية التنمية المستدامة كنموذج بديل للنماذج الاقتصادية الاخرى**، الملتقى الدولي حول: أداء وفعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، 10-2009/11/11، ص112.

[2] خبابة عبد الله، **مرجع سابق**، 131.

[3] محمد فريد عبد الله وآخرون ،**مرجع سابق** ، ص 19.

إن هذه العلاقة بين النمو والتنمية هي التي حددت المبادئ الأساسية التي تقوم عليها التنمية المستدامة وبها تم تسطير أهدافها وعلى ضوء العلاقة بين النمو والتنمية تلخصت مبادئ التنمية المستدامة في النقاط التالية:

1- استخدام أسلوب النظم في إعداد وتنفيذ خطط التنمية المستدامة:

يعد أسلوب النظم أو المنظومات شرطا أساسيا لإعداد الخطط وتنفيذها في التنمية المستدامة، وذلك من منطلق أن البيئة الإنسانية لأي مجتمع بشقيها الطبيعي والبشري ما هي إلا نظام فرعي صغير من النظام الكوني ككل، وبالتالي أي تغير على مستوى النظام الفرعي ينعكس مباشرة على العناصر ومحتويات النظم الفرعية الأخرى ومن ثم في النظام الكلي للأرض، لذلك تعمل التنمية المستدامة على تحقيق توازن النظم الفرعية الأخرى(الاقتصادي، الاجتماعي، البيئي) لتصل في النهاية إلى توازن بيئة الأرض مثال: إزالة الغابات يؤدي إلى سرعة تدفق المياه السطحية، وهذا بدوره يزيد من انجراف التربة أي هناك ارتباط بين النظام التي عليه الغابات والنظام الذي تخضع له المياه والنظام المتعلق بالتربة.[1]

2- المشاركة الشعبية:

التنمية المستدامة عبارة عن ميثاق يقر بمشاركة جميع الجهات ذات العلاقة في اتخاذ قرارات جماعية من خلال الحوار، خصوصا في مجال تخطيط التنمية المستدامة ووضع السياسات وتنفيذها، فالتنمية المستدامة تبدأ في المستوى المكاني المحلي، أي مستوى التجمعات السكانية سواء أكانت مدنا أم قرى، وهذا يعني أنها تنمية من أسفل، يتطلب تحقيقها بشكل فعال توفير شكل مناسب من أشكال اللامركزية التي تمكن الهيئات الرسمية والشعبية والأهلية والسكان بشكل عام من المشاركة في خطوات إعداد وتنفيذ ومتابعة الخطط المسطرة[2].

ويتلخص دور المشاركة الشعبية في:

- الحد من زيادة درجة حرارة الأرض من خلال ترشيد استهلاك الطاقة؛

[1] عبيدات ياسين، **تقييم دور مجموعة البنك الدولي في تمويل التنمية المستدامة في البلدان المنخفضة الدخل**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص: إدارة الأعمال والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2015، ص7.

[2] عثمان محمد غنيم، ماجدة أبوزنط، **مرجع سابق**، ص31.

- الإدارة البيئية من خلال الحد من تلويث البيئة (إدارة ومعالجة النفايات)؛
- الحد من انبعاث كلورفلور الكربون المسؤول عن تدهور طبقة الأوزون عن طريق عدم استهلاك المواد المصنعة التي تحتوي على هذه المادة ؛
- تخفيض استهلاك المشتقات البترولية من خلال استخدام وسائل النقل العامة مما يقلل من تلوث الهواء[1].

كما عمل البنك الدولي مع بداية القرن الواحد والعشرين على إرساء وبلورة عقيدة بيئية جديدة لخدمة التنمية المستدامة تقوم على عشرة مبادئ أساسية هي:

1-تحديد الأولويات بعناية.

2-الاستفادة من كل دولار.

3- اغتنام فرص تحقيق الربح لكل الأطراف.

4-استخدام أدوات السوق حيثما يكون ممكنا،

5-الاقتصاد في استخدام القدرات الإدارية والتنظيمية.

6-العمل مع القطاع الخاص.

7-الاشتراك الكامل للأفراد.

8-توظيف الشراكة التي تحقق نجاحا[2].

9- تحسين الأداء الإداري المبني على الكفاءة والفعالية (بوسع المديرين البارعين انجاز تحسينات كبيرة في البيئة بأدنى التكاليف فمثلا أصحاب المصانع يستطيعون خفض نسبة التلوث للهواء بفضل تحسين تنظيم المنشأت من الداخل)؛

10- إدماج حماية البيئة من البداية في سياسات الدول واستراتيجيات المؤسسات، وكذلك الاستثمارات الجديدة المزمع إنشائها في المستقبل فالوقاية خير من العلاج.[3]

---

[1] عبيدات ياسين، **مرجع سابق**، ص7.

[2] أسيا قاسيمي، **التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة مع الإشارة إلى تجربة الجزائرية**، الملتقى الدولي الثاني حول: **السياسات والتجارب التنموية بالمجال العربي والمتوسطي التحديات، التوجهات، الافاق**، الجمعية التونسية المتوسطية للدراسات التاريخية والاجتماعية والاقتصادية، 26-2012/04/27، ص 13.

[3] قاسمي كمال، ثالوث: **التنمية المستدامة، التسويق الاجتماعي واقتصاديات المعرفة –العلاقة والاهمية**– الملتقى الدولي حول: أداء وفعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، 10-2009/11/11، ص 139.

وعلى العموم لا يمكن تحديد عدد معين من المبادئ للتنمية المستدامة ففي البحث الذي قام به عدد من الباحثين الذين أعدو كتيبا بعنوان "**مجتمعنا مستقبلنا**" وهي أيضا مبنية على خبرتهم بما هو ملائم للمجالس المحلية تم تقديم المبادئ التالية كمبادئ للتنمية المستدامة:

- **الدمج:** دمج الاعتبارات البيئية والاجتماعية والاقتصادية في عملية صنع القرار بشكل فعال.
- **مشاركة المجتمع:** لا يمكن تحقيق الاستدامة أو انجاز أي تقدم نحوها من دون مشاركة ودعم المجتمع بكافة شرائحه.
- **العدالة ضمن الأجيال وبينها:** الإنصاف والمساواة في الفرص للجيل الحالي وللأجيال المقبلة أيضا.
- **تحسن متواصل:** إن الوضع البيئي المتدهور يلزم باتخاذ إجراءات فورية لتصبح المجتمعات أكثر استدامة وتسعى للتحسن المستمر والمتواصل.
- **سلامة بيئية:** العمل من اجل حماية التنوع البيولوجي والحفاظ على العمليات البيئية الأساسية والأنظمة التي تدعم الحياة.[1]

المطلب الثالث: أبعاد التنمية المستدامة

تشمل التنمية المستدامة جوانب عدة على غرار الجانب البيئي، تتداخل هذه الأبعاد فيما بينها مشكلة توليفة متكاملة تخدم الأهداف العامة للتنمية المستدامة ورغم تعدد الأبعاد فإننا سنتطرق هنا إلى أهمها.

أولا: البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة

النظام الاقتصادي المستدام هو النظام الذي يسمح بإنتاج السلع والخدمات لإشباع الإنسانية وتحقيق الرفاهية بشكل مستمر دون أن يؤدي ذلك إلى الإضرار بالبيئة الطبيعية، وهذا يفرض تغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك للحد من هدر الموارد الطبيعية، والبحث عن الأساليب الفعالة

[1] طيبي طيب، حجاب عيسى، **فعالية المؤسسة الاقتصادية في ظل التنمية المستدامة**، الملتقى الدولي حول: أداء وفعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، 1-2009/11/11، ص 131.

لتلبية الحاجات الاقتصادية دون الإضرار بالبيئة، ما يتطلب الاعتماد على اقتصاد عادل، مسؤول وعلى قدر عال من الأخلاقيات[1]، ويمكن توضيح ذلك في الآتي:

1- إيقاف تبديد الموارد الطبيعية:

بمعنى إحداث تغير جذري في نمط الاستهلاك وجعله يتماشى والمتطلبات البيئية، كتلك التي تهدد التنوع البيولوجي ونذكر منها استهلاك الدول خاصة المتقدمة للمنتجات الحيوانية المهددة بالانقراض، كما تتطلب إجراء تخفيضات متواصلة في مستويات الاستهلاك المبددة للطاقة والموارد الطبيعية وذلك من خلال تحسين مستوى الكفاءة وتغيير أسلوب الحياة.

2- تقليص حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية:

إن الملاحظ اليوم هو التفاوت الكبير في حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية مابين الدول المتقدمة والنامية، حيث أن في الدول المتقدمة أضعاف ما يتم استهلاكه في الدول النامية، ومن أمثلة ذلك استهلاك الطاقة الناجمة من النفط والغاز والفحم ففي الولايات المتحدة الأمريكية أعلى منه في الهند ب 33 مرة[2].

3-مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث عن معالجته:

تقع على البلدان الصناعية مسؤولية خاصة في قيادة التنمية المستدامة، لأن استهلاكها الكبير والمتزايد من الموارد الطبيعية، مثل المحروقات الذي يؤدي إسهامها في مشكلات التلوث العالمي كان كبيرا بدرجة غير متناسبة مع ما تسببه الدول النامية، يضاف إلى هذا أن البلدان الغنية لديها الموارد المالية والتقنية والبشرية الكفيلة بأن تضطلع في استخدام تكنولوجيات أنظف وتستخدم الموارد بكثافة أقل، وفي القيام بتحويل اقتصادياتها نحو حماية النظم الطبيعية وكذلك توفير الموارد التقنية والمالية لتعزيز التنمية المستدامة في البلدان الأخرى باعتبار أن ذلك استثمار في مستقبل الكرة الأرضية.

---

[1] هويدي عبد الجليل، **العلاقة التفاعلية بين السياحة البيئية والتنمية المستدامة**، مجلة الدراسات و البحوث الاجتماعية، العدد التاسع، جامعة الشهيد حمه لخضر-الوادي، الجزائر، 2014، ص 219

[2] خالد مصطفى قاسم، **ادرة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 2007، ص 29.

4- التنمية المستدامة لدى البلدان الفقيرة:

تعني التنمية المستدامة في البلدان الفقيرة تكريس الموارد الطبيعية لأغراض التحسين المستمر في مستويات المعيشة، ويعتبر التحسين أمر حاسم لأكثر من 20% من سكان العالم المحرومين، ويحقق التخفيف من عبأ الفقر نتائج عملية هامة بالنسبة للتنمية المستدامة، لأن هناك روابط وثيقة بين الفقر وتدهور البيئة والنمو السريع للسكان والتخلف، والتبعية المطلقة للقوى الرأسمالية، أما الذين لا تلبى لهم احتياجاتهم الأساسية يصعب أن نتصور بأنهم سيهتمون بمستقبل كرتنا الأرضية، حيث أن الفئات الفقيرة والغير المتعلمة أكثر استنزافا للموارد واقل تقدير للبيئة وليس هناك ما يدعوهم إلى تقدير مدى صلاحية تصرفاتهم للاستدامة.[1]

5- المساواة في توزيع الموارد:

هناك عدة أمور هامة تشكل حاجزا كبيرا أمام التنمية، منها الفرص غير المتساوية في الحصول على التعليم والخدمات الاجتماعية، والموارد الطبيعية، وحرية الاختيار، لذلك يجب على البلدان الغنية والفقيرة أن تعملا معا للتخفيف من عبأ الفقر وتحسين مستويات المعيشة مما يؤدي إلى تنشيط التنمية والنمو الاقتصادي.[2]

6- تقليص الإنفاق العسكري:

كما أن التنمية المستدامة يجب أن تعني في جميع البلدان تحويل الأموال من الإنفاق على الأغراض العسكرية وأمن الدولة إلى الإنفاق على احتياجات التنمية، ومن شأن إعادة تخصيص ولو جزء صغير من الموارد المكرسة الآن للأغراض العسكرية الإسراع بالتنمية بشكل ملحوظ[3].

---

[1] صالح عمر فلاحي، **التنمية المستدامة بين تراكم رأس المال في الشمال واتساع الفقر في الجنوب**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد الثالث، جامعة سطيف، 2004، ص 10.

[2] بوعشة مبارك، **التنمية المستدامة: مقاربة اقتصادية في إشكالية المفاهيم والأبعاد**، الملتقى الدولي حول: **التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاح**ة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 07-2008/04/08، ص 59.

[3] عبد السلام أديب، **أبعاد التنمية المستدامة**، مقال منشور على الموقع الالكتروني:www.ahewar.org بتاريخ 2002/12/10، تاريخ الاطلاع 2022/05/22 الساعة 11:40سا

ثانيا: البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة

الاستدامة في بعدها الاجتماعي تعني العدالة في توزيع الثروة بين أفراد المجتمع وإيصال الخدمات الضرورية كالصحة والتعليم والسكن إلى الفئات الفقيرة، والقضاء على الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين سكان الأرياف والمدن، وتوزيع الموارد، والسعي المتواصل في تحقيق استقرار النمو الديمغرافي حتى لا تكون هناك ضغوط على الموارد الطبيعية، والعمل على وقف النزوح الريفي بالإضافة إلى الأخذ بعين الاعتبار أهمية مشاركة الشعوب في اتخاذ القرارات والحصول على المعلومات التي تؤثر على حياتهم بشفافية ودقة لإتاحة الحرية وتطبيق الديمقراطية[1].

ومن ضمن المقومات الاجتماعية والجوانب البشرية التي يقوم عليها البعد الاجتماعي نجد ما يلي:

1- تثبيت النمو الديمغرافي:

إن الزيادة السكانية تبلغ نحو 80 مليون نسمة كل سنة، هذه الزيادة لا تتسع لها الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة، إضافة إلى ذلك فان 85% من هذه الزيادة هي في دول العالم المتخلف، والتنمية المستدامة من خلال هذا البعد تعني العمل على تثبيت نمو السكان (تخفيض معدلات نمو الولادات)[2]، فالنمو المتزايد للسكان يؤدي إلى ضغوط حادة على الموارد الطبيعية وعلى إمكانيات الدول وقدرتها على توفير الخدمات اللازمة لجميع السكان، ويحد من جهود التنمية ويقلص من قاعدة الموارد الطبيعية المتاحة[3].

2- أهمية توزيع السكان:

إن للتوجهات الحالية نحو توسيع المناطق الحضرية وتطور المدن الكبيرة عواقب بيئية وخيمة، فالمدن تقوم بتركيز نفاياتها ومواردها الملوثة فتسبب في تدمير النظم الطبيعية المحيطة بها، ومنه فمنطلق التنمية المستدامة هنا يقوم على النهوض بالتنمية المستدامة والتثبيت السكاني في المناطق الجبلية وإمدادهم بالمشاريع التنموية التي تتناسب وطبيعة المناطق الريفية،

---

[1] جميل طاهر، **النفط والتنمية المستدامة في الأقطار العربية**، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 1997، ص 4.

[2] بوعشة مبارك، **مرجع سابق**، ص 60.

[3] نوري منير، **تحليل الابعاد البشرية للتنمية المستدامة**، الملتقى الوطني حول: **البيئة والتنمية المستدامة**، المركز الجامعي بالمدية، الجزائر، 06-2006/06/07، ص 8.

كتربية الحيوانات وزراعة الأشجار لتصبح الهجرة عكسية تساعد على التوزيع السكان السليم بيئيا[1].

3- مكانة الحجم النهائي للسكان:

وللحجم النهائي الذي يصل إليه السكان في الكرة الأرضية أهمية أيضا لأن حدود قدرة الأرض على إعالة الحياة البشرية غير معروفة بدقة، وتوحي الإسقاطات الحالية بأن عدد سكان العالم سيستقر عند حوالي 11.6 مليار نسمة، وهو أكثر من ضعف عدد السكان الحاليين، وضغط السكان، هو عامل متنام من عوامل تدمير المساحات الخضراء، وتدهور التربة والإفراط في استغلال الحياة البرية والموارد الطبيعية [2].

4- الاستخدام الكامل للموارد البشرية:

تنطوي عملية التنمية المستدامة على إعادة توجيه الموارد أو إعادة تخصيصها لضمان الوفاء بالاحتياجات البشرية الأساسية مثل التعليم وتوفير الرعاية الصحية والمياه النظيفة، وبالتالي تعني فيما وراء الاحتياجات الأساسية تحسين الرفاهية الاجتماعية، وحماية التنوع الثقافي، والاستثمار في رأس المال البشري بتدريب العاملين وغيرهم من المختصين الذين تدعو إليهم الحاجة لتحقيق التنمية المستدامة[3].

5- الصحة والتعليم

لا يمكن التكلم عن التنمية المستدامة إلا إذا أخذت التنمية البشرية حظها من الصحة والتعليم، فالتنمية البشرية تتفاعل تفاعلا قويا مع الأبعاد الأخرى للتنمية المستدامة، وذلك مثلا أن الاهتمام بصحة السكان العاملين وتأهيلهم علميا أمر من شأنه دفع وتعزيز التنمية المستدامة[4] .

---

[1] بوسبعين تسعديت، **مرجع سابق**، ص 66.

[2] سنوسي زوليخة، **البعد البيئي لاستراتيجية التنمية المستدامة**، الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 07-2008/04/08، ص 130.

[3] خالد مصطفى قاسم، **مرجع سابق**، ص 32.

[4] عبد السلام أديب، **مرجع سابق**، www.ahewar.org

ثالثا : البعد البيئي للتنمية المستدامة

حيث يرتكز مفهوم التنمية المستدامة على حقيقة أن استنزاف الموارد الطبيعية، والتي تعتبر ضرورة لأي نشاط زراعي أو صناعي، ستكون له أثار سلبية على التنمية والاقتصاد بشكل عام، لهذا فإن أهم أبعاد التنمية المستدامة تتمثل في محاولة إيجاد الموازنة بين النظام الاقتصادي والنظام البيئي بدون استنزاف الموارد الطبيعية، وقد كانت الدراسات التي أعدها برنامج الأمم المتحدة للتنمية تهدف إلى إيجاد ارتباط بين البيئة والتنمية، ولإعطاء مفهوم واضح للتنمية المستدامة[1].

ويركز البعد البيئي على حماية النظم البيئية والتعامل الأمثل مع مع الموارد الطبيعية، ولتحقيق ذلك لابد من الاهتمام بالعناصر التالية:

1: الحفاظ على الأراضي

إن التصحر والانجراف وتعرية التربة وفقدان إنتاجيتها كل هذه العوامل تؤدي إلى التقليص من إنتاجيتها، وإخراج سنويا من دائرة الإنتاج مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية، إضافة إلى أن الضغوط البشرية والحيوانية تضر بالغطاء النباتي والغابات أو تدمرها وتقلص مساحاتها، وعليه فإن طرق ووسائل استخدام الأراضي هي التي تحدد بشكل رئيسي مدى التزام الدول بالتنمية المستدامة.

ولهذا تعتمد وثيقة الأجندة 21 على ضرورة استخدام منهج متكامل لإدارة الأنظمة البيئة يأخذ بعين الاعتبار قدرة الأراضي على تزويد عملية التنمية بالموارد وعدم استنزافها، وكذلك حمايتها من التلوث والتعرية والتصحر...وغيرها[2]

2: صيانة المياه:

فالتنمية المستدامة تعني بصيانة المياه عن طريق حد للاستخدامات المبددة لها وتحسين كفاءة شبكات المياه وهي تعني أيضا تحسين نوعية المياه وقصر المسحوبات من المياه السطحية على معدل لا يحدث اضطرابا في النظم الايكولوجية التي تعتمد على هذه المياه

[1] بوهزاة محمد، بن سديرة عمر، **الاستثمار الأجنبي المباشر كإستراتيجية للتنمية المستدام**، الملتقى الدولي حول: **التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 07-2008/04/08، ص 294.

[2] بوعشة مبارك، مرجع سابق، ص ص، 61-62.

لبقائها، وتجنب تلويث المحيط المائي بمختلف أنواع النفايات وبخاصة الصناعية منها[1]، وهي في الغالب مورد غير متجدد ومعرض للاستنزاف، والتلوث مسألة تزداد تعقيدا وصعوبة وستبقى من أخطر معيقات التنمية المستدامة في العالم في السنوات المقبلة.

3: حماية المناخ من الاحتباس الحراري:

ساهمت عمليات التصنيع والاستخدام الكثيف للمحروقات إلى التضاعف المستمر في حجم الغازات والأبخرة الملوثة في الهواء، تزايد معها مخاطر وتغييرات كبيرة في البيئة العالمية لعل أهمها: ارتفاع درجة الحرارة وزيادة سرعة ذوبان المياه وزيادة مستوى سطح البحر، مما صاحب ذلك تغير في أنماط تساقطات الأمطار والغطاء النباتي والتأثير على طبقة الأوزون فالأصل أن التنمية المستدامة هي الحيلولة دون زعزعة استقرار المناخ والنظم الجغرافية والفيزيائية والبيولوجية او تدمير طبقة الأوزون الحامية للأرض، من اجل حماية الأجيال الحالية والحفاظ على الفرص المتاحة للأجيال القادمة[2].

4: الاستغلال الرشيد للموارد الطاقوية والمعدنية:

العمل من أجل الاستخدام العقلاني والرشيد للموارد الطاقوية، والمعدنية بما يحفظها من الاستنزاف، والهدر، والتوجه نحو إيجاد بدائل لهذه المورد، وتسريع عملية الطاقات البديلة الصديقة للبيئة مثل الطاقة الشمسية[3].

5: إدخال مفهوم الاقتصاد الأخضر والتنمية الخضراء في ثقافة المنتج والمستهلك

لتصبح المعايير البيئية من أهم الشروط التي يجب توافرها في السلعة حتى تدخل إلى الأسواق، ومنع دخول السلعة التي لا تراعي البعد البيئي عند إنتاجها إلى الأسواق سواء المحلية أو الدولية، مثل السلع الملوثة للبيئة، أو السلع التي يقوم إنتاجها على أساس الاستغلال الجائر للموارد أو تؤثر على التوازن البيئي وإرغام المصانع في اغلب بلدان العالم على وضع علامة على منتجاتها توضح أن هذه المنتجات خضراء أو أنتجت بطريقة أمنة بيئيا ومنح شهادات للمصانع والمزارع التي تراعي الجوانب البيئية[4].

---

[1] بن طيب هديات خديجة، **دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية المستدامة**، الملتقى الدولي حول: **التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 07-2008/04/08، ص 275.

[2] خالد مصطفى قاسم، **مرجع سابق**، ص 36.

[3] راشي طارق، **إدارة الجودة الشاملة البيئية وفقا لمعايير الايزو 14000 كمدخل لتحسين وتنمية أداء المؤسسة الاقتصادية من الناحية البيئية**، الملتقى الوطني حول: إدارة الجودة الشاملة وتنمية أداء المؤسسة، جامعة الطاهر مولاي، سعيدة، الجزائر، 13-2012/12/14.، ص 29.

[4] عمار عماري، **إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها**، المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 07-2008/04/08.، ص 12.

وهكذا يمكن القول أن البعد البيئي هو الاهتمام بإدارة المصادر الطبيعية وهو العمود الفقري للتنمية المستدامة، حيث أن كل التحركات وبصورة رئيسية تركز على كمية ونوعية المصادر الطبيعية على الكرة الأرضية، وعامل الاستنزاف البيئي هو أحد العوامل التي تعارض مع التنمية المستدامة.

رابعا: البعد التكنولوجي للتنمية المستدامة

بالإضافة إلى هذه الأبعاد، يشير بعض الباحثين إلى البعد التكنولوجي، والذي يهتم بالبحث والتحول إلى تكنولوجيا أكثر كفاءة وأقل تأثير على البيئة، تساهم بشكل فعال في تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد والحفاظ عليها لصالح الأجيال الحالية والمستقبلية وذلك من خلال الحد من انبعاث الغازات والملوثات والحد من النفايات مع إعادة تدويرها وفقا لقوانين تسعى إلى المحافظة على القدرة الاستيعابية للبيئة، فإذا تحقق ذلك يمكن اعتبار التطور التكنولوجي الحاصل انه في خدمة التنمية المستدامة، كما يجب أن لا تقتصر فوائد هذا التطور وهذه التكنولوجيا الجديدة والنظيفة على مجموعة من الدول وإنما يجب تبادل الخبرات ما بين عناصر المجتمع الدولي[1]، ولكي يتم تحقيق التنمية المستدامة يجب مراعاة عدة أمور أهمها:

1- استعمال تكنولوجيات أنظف في المرافق الصناعية:

وتعني التنمية المستدامة هنا التحول إلى تكنولوجيات أنظف وأكفأ وتقلص من استهلاك الطاقة وغيرها من الموارد الطبيعية إلى حد ادني.

2- الأخذ بتكنولوجيات المحسنة والنصوص القانونية الزاجرة:

التنمية المستدامة تعني الإسراع بالأخذ بالتكنولوجيات المحسنة وكذلك بالنصوص القانونية الخاصة بفرض العقوبات في هذا المجال وتطبيقها[2].

3- الحد من انبعاث الغازات:

وذلك عن طريق الحد بصورة كبيرة من استخدام المحروقات وإيجاد مصادر أخرى للطاقة.

4-الحيلولة دون تدهور طبقة الاوزون:

والتنمية المستدامة تعني أيضا الحيلولة دون تدهور طبقة الأوزون الحامية للأرض. وتمثل الإجراءات التي اتخذت لمعالجة هذه المشكلة سابقة مشجعة :فاتفاقية كيوتو جاءت للمطالبة

[1] بوسبعين تسعديت، **مرجع سابق**، ص 41.

[2] تقروت محمد، طرشي محمد، **إشكالية النفط والتنمية المستدامة في الدول العربي**، الملتقى الدولي حول: **التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 07-2008/04/08، ص 986.

بالتخلص تدريجياً من المواد الكيميائية المهددة للأوزون، وتوضح بأن التعاون الدولي لمعالجة مخاطر البيئة العالمية هو أمر مستطاع. لكن تعنت الولايات المتحدة الأمريكية واعتدادها بأن قوتها أصبحت فوق إرادة المجتمع الدولي جعلها ترفض التوقيع على هذه الاتفاقية ما دام أن لا أحدا يستطيع إجبارها على ذلك [1].

المبحث الثالث : مفهوم الإدارة المحلية .

إن الحديث عن الإدارة المحمية يأخذنا إلى التعرف على العديد من المحاور ذات الصلة لذا يتوجب علينا تحديد ما نريده من خلال دراسة الإدارة المحلية و بداية لابد لنا من تحديد المعالم الأولية للإدارة المحلية، والتي تخدم موضوع علاقة الإدارة المحمية بالتنمية المستدامة

المطلب الأول : تعريف الإدارة المحلية.

تعريف الإدارة المحلية :

إن نظام الإدارة المحلية لم يُعرف كتنظيم إداري إلا بعد قيام الدولة الحديثة في نهاية القرن الثامن عشر وبعد انتشار المبادئ والأفكار الديمقراطية وارتباط الدعوة إليها في المجال السياسي بالدعوة إلى تطبيقها في المجال الإداري

وعليه نجد العديد من التعاريف التي تناولت الإدارة المحلية وهي مختلفة ومتنوعة نظراً لتعدد وجهات النظر للمفكرين والباحثين في هذا المجال ومنه فإننا نبين اتجاهين رئيسيين يوضحان مفهوم الإدارة المحلية :

الاتجاه الإنجليزي : يعرفها على أنها :"مجلس منتخب تتركز فيه سلطات الوحدة المحلية ويكون مسؤولا سياسيا أمام الناخبين المحليين ويعتبر مكملا لأجهزة الدولة" .

كما نجد: " ذلك الجزء من الحكومة الذي يختص أساسا بالموضوعات التي تهم سكان منطقة معينة بالإضافة إلى المسائل التي يرى البرلمان ملائمة إدارتها بواسطة سلطات منتخبة تكمل الحكومة المركزية[2] " .

---

[1] فاتح بن نونة، الطاهر خامرة، **تحديات الطاقة الشمسية والتنمية المستدامة**، الملتقى الدولي حول: **التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 07-2008/04/08، ص 944.

[2] عمر وناس ، **الجماعات المحلية في الجزائر بين الإصلاح القانوني وإصلاح الذهنيات البشرية –دراسة حالة بلدية المسيلة 2018 –** كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة المسيلة ، 2018 ، ص (09) .

الاتجاه الفرنسي : وعلى رأسه الأستاذ لوبادير الذي عرفها على أنها "اصطلاح لوحدة محلية لإدارة نفسها بنفسها ، وتتطلع بتصريف شؤونها المحلية بشرط توفير عناصرها وعدم خضوع هذه الهيئات لرقابة صارمة من جانب السلطات المركزية " وفي هذا الاتجاه عرفها كمال آغا أيضا على أنها :" نظام يهتم بالتوزيع المحلي لاختصاصات كل وزارة من خلال فروعها في أقاليم الدول المختلفة ، والهدف هنا هو تسهيل توفير الخدمات وتقديمها إلى المواطنين[1] "

ونظام الإدارة المحلية نظام سياسي أيضاً، مما يعطيه للهيئة المحلية المنتخبة من مكنات وقدرات على توزيع الموارد السلطوية في نطاق الإقليم المحلي ، بل أن مؤشرات السياسة العامة للدول واتجاهات الرأي العام، على المستوى القومي أصبحت تستقى من اتجاهات الرأي العام في الانتخابات المحلية . ويقول الأستاذ جون ستيورات في هذا الصدد أن نظم الإدارة المحلية ، ما هي إلا نظم سياسية بالمعنى الحقيقي للكلمة فهي هيئات منتخبة لديها السلطة والقدرة على الاختيار بين البدائل المتاحة ، ضمن حدود نفرضها الصلاحيات المخولة لها ، وضمن قيود تفرضها البيئة المحيطة بها ، إنها في عبارة أخرى تمثل ظاهرة انتشار السلطة وتذريتها في الدولة المعاصرة[2] .

من خلال التعاريف السابقة يمكن أن نصل إلى أن الإدارة المحلية عبارة عن مناطق جغرافية معينة، ويديرها مجلس محلي إما منتخب أو معين وأحيانا الجمع بينهما ، تتمتع بالشخصية المعنوية ، والاستقلال المالي والإداري وتمارس اختصاصاتها ومهامها المسندة إليها تحت إشراف ورقابة الحكومة المركزية بموجب القانون .

---

[1] عيسوا أمنة ، **الحكامة المحلية وإصلاح الإدارة المحلية في الجزائر على ضوء ما جاء في قانون البلدية الجديد 11/10** ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة المسيلة ، 2017 ، ص (20-21) .

[2] صفوان المبيضين ، **الإدارة المحلية** ،ط1 ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ،الأردن ، 2014 ، ص (15) . عبر موقع google livres

المطلب الثاني: أهداف وخصائص الإدارة المحلية.

الفرع الأول: أهداف الإدارة المحلية.

إن تطبيق نظام الإدارة المحلية في أي دولة يتوجه إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المرجوة وهي مختلفة ومتنوعة كما يلي:

1- أهداف سياسية:

- **الديمقراطية والمشاركة:** تعتبر الديمقراطية والمشاركة أحد الأهداف الأساسية التي يسعى لتحقيقها نظام الإدارة المحلية. وهي تقوم على قاعدة المشاركة في اتخاذ القرارات في إدارة الشئون المحلية تأسيساً على مبدأ حكم الناس لأنفسهم بأنفسهم في إدارة الخدمات وتوزيع المشاريع الإنمائية. وغنى عن القول بأن الإدارة المحلية هي المدرسة النموذجية للديمقراطية، وأساساً وقاعدة لنظام الحكم الديمقراطي بالدولة كلها. إن إشراك المواطنين في إدارة وحداتهم المحلية يدربهم على أصول العمل السياسي بما يعزز لديهم مهارات إدارة شئون الدولة والحكم.
- **دعم الوحدة الوطنية وتحقيق التكامل القومي:** إن نظم الإدارة المحلية تسهم في القضاء على استئثار القوى السياسية وتسلطها داخل الدولة، مما يجهض ويضعف مراكز القوى منها والقضاء عليها نهائياً.
- **تقوية البناء السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدولة:** وذلك بتوزيع الاختصاصات بدلاً من تركيزها في العاصمة. ويمكن أن يظهر أثر ذلك عند تعرض الدولة إلى أزمات ومصاعب قد تضعف البناء التنظيمي المركزي للدولة، وعندها تبقى الوحدات المحلية (اللامركزية) التي اعتادت على حرية التصرف والاستقلال قادرة على الوقوف على قدميها والتصدي لمسئولياتها دون شعور بالحاجة أو الاعتماد المطلق على المركز

2- الأهداف الإدارية:

- التخلص من البيروقراطية في كل الإدارات، حيث تصبح صلاحية تقديم الخدمات المحلية إلى هيئات وأشخاص يدركون طبيعة الحاجات المحلية.
- خلق روح التنافس بين وحدات الإدارة المحلية و منح فرص للمحليات للتجريب و الإبداع و الاستفادة من أداء بعضها البعض.

- تحقيق الكفاءات الإدارية وهذا ما أثاره (browing) من أهم حسنات النظام اللامركزية هو ما يتعلق بالنواحي الاقتصادية، حيث أن هذا النظام من جهة نظره أكثر جدوى اقتصادية من تبني النظام المركزي عند تقديم السلع والخدمات المحلية ،وكذلك القدرة على الاستجابة للطلبات المتباينة مقارنة بالنظام المركزي .
- تقريب المستهلك من المنتج، حيث يقرر ممثلي الهيئات المحلية المنتجة عادة الخدمات المطلوبة ويشرفون على إدارتها ويقيمونها ويمثلون جهود المستفيدين منها ويشتركون معهم في تمويلها[1].

3- الأهداف الاجتماعية.

- تساهم الإدارة المحلية بربط الإدارة الحكومية بالقاعدة الشعبية، بما يضمن تفهم الطرفين لاحتياجات وأولويات المجتمعات المحلية ووسائل تنميتها اقتصادياً واجتماعيًا.
- دعم وترسيخ الثقة بالمواطن واحترام حريته وإدارته ورغبته في المشاركة في إدارة الشئون المحلية ضمن سياق الإطار العام للتنمية الشاملة للوطن.
- إحساس الأفراد بانتماءاتهم الإقليمية والقومية، وتخفيف آثار العزلة التي تفرضها المدنية الحديثة عليهم بعد توسيع نطاقها التنظيمات الحديثة.
- الإدارة المحلية وسيلة لحصول الأفراد على احتياجاتهم واتساع رغباتهم وميولهم[2] .

4- الأهداف الاقتصادية: وتكمن فيما يلي:

مساهمة الوحدات المحلية في إعداد خطط التنمية والاستفادة من الإمكانيات الاقتصادية المحلية، وتوجهها نحو المشروعات الخدمية لخلق فرص عمل لمواطني الوحدة المحلية ، وتشجيع رؤوس الأموال المحلية وتوجيهها نحو المشروعات ، والارتقاء بالجوانب الاقتصادية لمواطني المحليات بزيادة الدخل الفردي المحلي .

5- الأهداف الثقافية : وتكون بتقديم الثقافة للمواطنين عن طريق المكتبات العمومية ، وكذا تقديم الخدمات الترفيهية كالمسرح والإذاعة والتلفزيون ، السياحة الداخلية والإشراف على الحدائق العامة والمنتزهات[3] .

---

[1] د.محمد محمود الطعامنة ،**نظم الإدارة المحلية (المفهوم والفلسفة والأهداف)** ،الملتقى العربي الأول نظم الإدارة المحلية في الوطن العربي ، سلطنة عمان ،18 – 20 أغسطس 2003 ، ص (15-16).

[2] د.محمد محمود الطعامنة ، **نفس المرجع** ، ص 16 .

[3] عيسوا أمنة ، **مرجع سابق** ، ص 28

الفرع الثاني : خصائص الإدارة المحلية .

من أهم الخصائص التي تتميز بها الإدارة المحلية نجد :

- قربها من الأفراد يجعلها تصل إلى أعماق حياتهم السياسية والاجتماعية .
- هدفها تنمية المجتمعات المحلية لتوفير للفرد معيشة أفضل .
- تعمل على تكييف النظام الإداري ليتلائم مع واقع الأفراد .
- إشراك الأفراد في إدارة الأمور ذات الأهمية المحلية .
- تعتبر مدرسة للتربية السياسة للأفراد لإعداد القيادات الصالحة .
- تدعيم الروابط الاجتماعية بين أبناء المجتمعات المحلية وتوفير أسباب التنمية الاجتماعية ، وخاصة في المجتمعات المدنية التي يعاني فيها السكان من ضعف الشعور بالانتماء للمجتمع بالإضافة إلى تغيير أنماط العلاقات الاجتماعية بين الأفراد .
- إثارة الحماس والتنافس بين أفراد المجتمعات المحلية[1] .

المطلب الثالث : مقومات الإدارة المحلية وعوامل نجاحها .

الفرع الأول : مقومات الإدارة المحلية

تقوم الإدارة المحلية على مجموعة من الأُسس أهمها:

– **تمتعها بالشخصية المعنوية:** وهو الأساس الذي يحدد استقلال الإدارة المحلية عن الحكومة المركزية، ويجعلها معترفًا بها، ويعطيها الحق في ممارسة أنواع التصرفات القانونية بالتعامل كافة، وفي اكتساب الحقوق وتحمل الالتزامات، وأن يكون لها ذمة مالية، وأن تكون مستقلة عن منشئيها والمنتسبين إليها، وشخصية معنوية تقاضي الغير أمام القانون.

– **تتجسد في مجالس محلية منْتَخَبة:** وهو اختيار هيئات محلية عن طريق الانتخاب وفق معايير محددة تمثلهم أمام الحكومة المركزية لتعذر قيام سكان الإقليم المحلي بمباشرة مهامهم بصفة جماعية.

[1] عبد الكبير أحمد ، **دور الإدارة المحلية في التنمية المحلية بلدية المسيلة انموذجا** . تخصص إدارة محلية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، المسيلة ، 2019 ، ص (17) .

- **المجالس المنتخبة مستقلة وخاضعة للحكومة المركزية:** إشراف الحكومة المركزية ومراقبتها لعمل الإدارة المحلية حتى تضمن سير العمل وفق الأهداف العامة والسياسات المسطرة للقيام بمتطلبات السكان المحلية، وفق نصوص قانونية تحدد المهام[1].

الفرع الثاني : عوامل نجاح الإدارة المحلية

إن نجاح الإدارة المحلية يرجع إلى العوامل الآتية :

- مدى استعداد والتزام الإدارة المركزية في دعم المجالس المحلية في مجالات التخطيط واتخاذ القرار ومنحهم السلطات والمهام الكافية للقيام بواجباتهم في إدارة فعالة وناجحة .
- وجود تشريعات واضحة المعالم تحدد الوظائف لكل من المحليات والحكومة المركزية تعزز المشاركة لكل من المواطنين والقادة المحليون في إدارة المرفق العام .
- الموارد البشرية والمالية .
- توافر الحجم المثالي للوحدات المحلية لضمان وعاء ضريبي مقبول[2] .

[1] الموسوعة السياسية ، **الإدارة المحلية** ، https://political-encyclopedia.org/ ، بتاريخ 2022/05/23 الساعة 16:00 سا.

[2] عبد الكبير أحمد ، **مرجع سابق** ، ص(17) .

خلاصة :

عالج هذا الفصل الاطار المفاهيمي للدراسة اين تم التركيز على مفهوم السياسة البيئية وما تتضمنه من ادوات ومحددات، وكذا مفهوم التنمية المستدامة ليتم التركيز على مفهوم الإدارة المحلية لنتوصل في الاخير على جملة من الاستنتاجات أهمها:

- الحفاظ على المصادر الطبيعية التي تعتبر كجزء رئيسي من النظام البيئي هي من بين أهداف السياسة البيئية .
- اعتماد السياسة البيئية على جملة من الأدوات، كالأدوات التعليمية التثقيفية والأدوات التنظيمية بالإضافة إلى الأدوات المؤسسية التشريعية..الخ، وهذا كله من اجل تنفيذ السياسة
البيئية بشكل أفضل ويحقق الاستدامة البيئية .
- من بين أهداف الإدارة المحلية (سياسية واجتماعية وثقافية ...) وتشمل بعض المقومات لتحقيق التنمية البيئة .

الفصل الثاني :

السياسات البيئية ورهانات التنمية المستدامة في الجزائر.

تمهيد:

تعتبر الجزائر ضمن الدول التي تعاني مشاكل بيئية عديدة من بينها التدهور البيئي الناتج عن الاستغلال غير العقلاني للموارد الطبيعية الذي أصبح يهدد مستقبل الأجيال القادمة، لذا يستوجب وضع سياسات بيئية رشيدة تتماشى مع التحولات التي تعرفها الساحة المحلية والدولية، ونظرا للموقع الجغرافي الذي تحتله الجزائر واتساع وتنوع الإقليم والكثافة السكانية المعتبرة وفي ظل اختلاف وخطورة المشاكل البيئية التي تهدد الموارد الطبيعية لدولة وقدراتها السكانية استوجب وضع السياسات البيئية الكفيلة بالحفاظ على الإمكانات المتاحة وضمان حق الأجيال القادمة في إطار التنمية المستدامة .

المبحث الأول: الوضع البيئي في الجزائر .

تسيطر الجزائر على مساحة كبيرة شاسعة وفرة لها الإمكانيات والموارد اللازمة لتنمية وفي نفس الآونة وضعتها أمام تحدي كيفية الاستغلال والتحكم فيها بطريقة رشيدة وعقلانية دون إلحاق الضرر بها من اجل تحقيق التنمية المستدامة

المطلب الأول: خصائص الإقليم والسكان في الجزائر.

إن إمتمتلاك الجزائر للعديد من المقومات الإقليمية والسكانية تمكنا من تحقيق التنمية المستدامة إذا ما عملت الحفاظ عليها وأحسنت استغلالها بما يضمن حق الأجيال القادمة ويلبي المطالب الحالية وسوف نستعرض فيما أهم الخصائص المميزة لها .

الفرع الأول : خصائص الإقليم في الجزائر:

تعتبر الجزائر أكبر بلد إفريقي بمساحة 2381740كلم^2، تقع في الجنوب الغربي للبحر الأبيض المتوسط، تتوفر الجزائر على واجهة ساحلية تمتد على مسافة 1200 كلم، وينقسم الإقليم الجغرافي إلى .

- **التل :** مساحتها 4% من الإقليم الكلي أي ما يقارب 12.130.000هكتار، عبارة عن شريط يمتد من 80 الى 190كلم عرضا و 1200كلم طولا، بها تضاريس وسهول ساحلية وأخرى داخلية صالحة للزراعة لنوعيتها الجيدة ووفرة مياهها. وتسجل اكبر نسبة تساقط للأمطار في هذه المنطقة، حوالي 95%من إجمالي التساقط الوطني، وتشمل :

✓**السواحل الجزائرية:** تمتد على شريط طوله 1200 كلم وهي سواحل في أغلبها صخرية.

✓**السلاسل الجبلية:** سلسلة الأطلس التلي هي سلسلة محاذية للساحل، جبالها متصلة ومتماسكة، تتميز بغطاء نباتي كثيف ومناخ ذو طابع متوسطي، يتخلله مناخ قاري أحيانا

- **الهضاب العليا:** تتربع على 9 % من مساحة البلاد. وهي عبارة عن شريط محصور بين سلسلة الأطلس التلي شمالا، وسلسلة جبال الأطلس الصحراوي جنوبا. تحتل 2/3 أي 5 ملايين هكتار من الأراضي الفلاحية يسودها مناخ قاري بارد شتاء وحار صيفا تتراوح كمية الأمطار 400 مم شمالا إلى 200 مم جنوبا.
- **المجموعة الصحراوية:** تمثل 87% من مساحة الجزائر. منطقة جرداء يشكل العرق العربي الكبير والعرق الشرقي الكبير أكبر امتداد صحراوي للكثبان الرملية، أهم الواحات تقع في أقصى الجنوب . أكبر مرتفع صح اروي في الهقار ارتفاعه حوالي 3000م وكمية الأمطار فيها لا تزيد عن 100مم سنويا[1].

الفرع الثاني : خصائص السكان في الجزائر.

شهد سكان الجزائر ارتفاعا ملحوظاً فقد قدر سنة 1966 حوالي 12 مليون نسمة ، ليبلغ 29.5 مليون نسمة سنة 1998 ليستمر في الارتفاع حيث وصل سنة 2015 إلى 39.5 مليون نسمة[2].

ويواصل بذلك معدل النمو الطبيعي انخفاضه المسجل منذ سنة 2017، غير أن جاء في 2020 بوتيرة هي "الاسرع"، حسب الديوان، الذي ارجع ذلك بشكل رئيسي الى الارتفاع "المحسوس" في عدد الوفيات المسجلة اضافة الى تراجع حجم الولادات.

وانطلاقا من فرضية تواصل نفس وتيرة النمو السكاني لسنة 2020، فان اجمالي عدد السكان المقيمين يبلغ 4ر45 مليون نسمة بتاريخ الفاتح يناير 2022، حسب توقعات الصندوق الوطني للإحصاء.

---

[1] سليمة بوعزيز ، **السياسة العامة البيئية وتأثيرها على التنمية المستدامة في الجزائر** ، مذكرة ماستر ، سياسات عامة مقارنة ، أم البواقي ، 2015 ، ص 30 .

[2] ميلود وارزقي ، **التطور الديموغرافي و البنية السكانية في الجزائر دراسة تحليلية خلال الفترة (1962-2015)** ، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الجزائر 3 ، 2016 ، ص 16

وبشان التركيبة السكانية، يظهر التوزيع السكاني للمقيمين في الجزائر في يناير 2020 حسب الجنس أن نسبة الذكور تتفوق على الاناث ب7ر50 بالمائة من اجمالي عدد السكان[1].

المطلب الثاني: المشاكل البيئية وأسباب التدهور البيئي في الجزائر

الفرع الأول : المشاكل البيئية في الجزائر

تتعرض البيئة الجزائرية كبقية دول العالم إلى تدهور في عناصرها المختلفة وذلك من حيث الظروف المناخية، محدودية الموارد الطبيعية، التوازن الهش في الأنظمة البيئية، وتتمثل أهم المشاكل التي تعاني منها الجزائر في:

أولاً: التلوث.

يعد التلوث من أهم المشاكل البيئية التي تعاني منها الجزائر، ويعرف التلوث بشكل عام هو الطارئ أو الأمر الغير مناسب الذي أدخل على التركيبة الطبيعية أو الكيميائية الفيزيائية والبيولوجية للمياه والهواء والتربة الذي يؤدي إلى تغيير أو فساد في نوعية تلك العناصر مما يلحق الضرر بحياة الإنسان أو مجمل الكائنات الحية ويتلف الموارد الطبيعية[2].

تلوث الهوائي:

إن مشكلة تلوث الهواء مشكلة صحية تعتبر خطرا لحد بعيد، فالهواء الملوث بالدخان وغازات الاحتراق التي ترسلها مداخن المصانع، ومصادر أخرى عديدة هو مضر بسبب السموم التي يحتويها فقد يتعرض الإنسان، وخاصة على المدى الطويل لأمراض عديدة.

"ويتميز التلوث الهوائي عن غيره من أنواع التلوث في أنه سريع الانتشار، حيث لا يقتصر تأثيره على منطقة المصدر وانما يمتد إلى المناطق المجاورة والبعيدة، وبالتالي لا يمكن السيطرة عليه بعد خروجه من المصدر، لذا يجب التحكم فيه ومعالجته ومحاصرته قبل خروجه إلى الجو، كما أنه غالبا ما يكون غير قابل للمشاهدة بالعين المجردة بالإضافة إلى أنه متعدد المصادر . إذن فإن تلوث الهواء لا يقتصر فقط على طبقات الجو وإنما يمتد ليشمل أيضا الماء والتربة، كما يسهم بدرجة كبيرة في تلوث التربة بالغازات والأبخرة، والأدلة على ذلك كثيرة منها ظاهرة المطر

[1] وكالة الأنباء الجزائرية ، https://www.aps.dz/ar/societe/120233-6-44-2021 تم زيارة الموقع يوم 2022/06/18 ، الساعة 22:00 .

[2] سليمة بوعزيز ، **مرجع سابق** ، ص 31 .

الحمضي الذي أدى إلى موت الأشجار في الغابات الكثيفة في أوروبا، نتيجة لزيادة تركيز محاليل أوكسيد الكربون والكبريت وكبريتيد الهيدروجين[1] .

التلوث المائي: إضافة إلى ما تخلفه المنشآت الصناعية من تلوث جوي فإن المصانع المتمركزة عبر السواحل الجزائرية، تسبب تلوثا بحريا غاية في الخطورة، حيث تتلوث مياه البحار والآبار، والمياه الجوفية بالمخلفات البترولية والمواد المشعة والمعادن الثقيلة خاصة الرصاص. وقد سجل التلوث البحري الناتج عن المركبات الصناعية والبترولية خاصة نسبا عالية وما انجر عنه من آثار على صحة الإنسان، بسبب الطبقة التي تشكلها المواد البترولية على سطح الماء مما يؤدي إلى اختناق الأحياء المائية، ويعطل معظم العمليات الحيوية، وهذا ما يهدد الثروة السمكية التي يتمتع بها الساحل الجزائري .

ولقد شهدت الجزائر عبر مختلف مناطق البلاد انتشارا لبعض هذه الأمراض فتشير إحصائيات الديوان الوطني الجزائري للإحصاء سنة 2000 أن هناك 2805حالة تيفويد وفي سنة 2002 هناك 3218 حالة لكل 100.000 ساكن[2].

تلوث التربة : يتلوث سطح الأرض بوجه عام نتيجة تراكم المواد والمخلفات التي تنتج من المشاريع الصناعية يطرح فضلاتها السائلة والصلبة، والتي قد تكون قريبة منه أو بعيدة، فتصبح مكانا للحيوانات والحشرات الضارة، وتسبب تشويه لجمال المدينة وعدم الاستفادة من تربة تلك المناطق ، كما أن الملوثات التي تختلط بالتربة الزراعية تفقدها خصوبتها، وتؤثر تأثيرا سيئا فيها حيث تتسبب في قتل البكتيريا المسؤولة عن تحليل المواد العضوية وعن تثبيت عنصر النيتروجين، كما أن ارتفاع نسبة الأملاح في التربة عن المعدل يؤدي ذلك إلى تلويثها إفسادها ويؤثر على الوسط البيئي الذي يمكن للنبات أن ينمو ويعيش ويتكاثر فيه، وتتحول الأرض إلى مناطق جرداء تشيع فيها المظاهر الصحراوية . ولا يخفى على أحد الجهود المبذولة من طرف الجزائر في سبيل التصدي للتلوث البيئي بكافة أشكاله، ويبرز ذلك من خلال تعزيز التعاون في مجال المحافظة على البيئة، وأكدت وزيرة البيئة بأن الجزائر واحدة من الدول التي قامت بدسترة

---

[1] سارة عجرود ، **الحوكمة البيئية في الجزائر : السياسات والتحديات** ، أطروحة دكتوراه ، تخصص الحوكة والتنمية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة المسيلة ، 2020 ، ص 155 .

[2] غنية ابرير ، **دور المجتمع المدني في صياغة السياسات البيئية – دراسة حالة الجزائر** ، مذكرة ماجستير ، تخصص سياسات عامة وحكومات مقارنة ، باتنة ، 2010 ، ص 85 .

حق البيئة ضمن التعديل الدستوري ،1520 والذي ينص على حق المواطن في بيئة نظيفة تعمل الدولة على الحفاظ عليها[1].

ثانيا : التصحر .

تعاني الأراضي الزراعية في الجزائر من سوء إدارتها مما تسبب في تعريتها وبالتالي خسائر في التربة والملوحة والتحول الحضري نتيجة الانجراف المائي والذي تحدثه السيول بنسبة (83% المنطقة الغربية 47%المنطقة الوسطى 27%المنطقة الشرقية 26%) أما عن الانجراف الهوائي الناتج عن الرياح يحتمل أن تتصحر حوالي 500ألف هكتار من الأراضي السهبية و7ملايين هكتار مهددة بالتصحر وقدر هذا التدهور وفقا لأسبابه الكيميائية
بـ 8406 ألف هكتار بسبب انجراف التربة بالماء والهواء بـ 3858 ألف هكتار.

ويعتبر للإنسان دورا مهما في التصحر في مجالين هما: معدلات النمو السكاني السريع من ناحية وأساليب استخدام الأراضي من ناحية ثانية. حيث يعد الضغط الزراعي الذي يقصد به تكثيف الاستخدام الزارعي والتوسع في الزارعة الرعوية التي كثيراً ما تكون على حساب المراعي الخصبة. وهذا يعني تقليص مساحة المراعي الجيدة وتدفع بالمناطق إلى الجفاف مما يعني الرعي الجائر وتسريعا لعمليات التصحر[2] .

الفرع الثاني: أسباب تدهور الوضع البيئي في الجزائر .

يمكن إرجاع أهم أسباب تدهور البيئة في الجزائر إلى:

- غياب الوعي البيئي والاعتقاد الخاطئ بأن البيئة قطاع محدود ومستقل، وأن المحافظة على العناصر البيئية تعيق التنمية الاقتصادية، وضعف التوازن الحضري الريفي والتخطيط العمراني وما يتبع ذلك من نقص في الخدمات الاجتماعية الضرورية لصيانة البيئة، والمحافظة على نظافتها .
- غياب التخطيط الاقتصادي المتكامل الذي يوازن بين متطلبات البيئة من جهة ومستوى الاستغلال الرشيد للموارد الطبيعية في دفع عجلة التنمية من جهة أخرى، إضافة لضعف المؤسسات وغياب التشريعات التي تنظم طرق تعامل الإنسان مع موارد البيئة وعناصرها .

[1] سارة عجرود ، **مرجع سابق** ، ص (158) .

[2] سليمة بوعزيز ، **مرجع سابق** ، ص 33 .

- الاستغلال المفرط والغير مناسب للأراضي الذي يؤدي إلى استنزاف التربة. كما أن الإفراط الرعوي يحمل المراعي أكثر من طاقتها مما يؤدي إلى تخريب الغطاء النباتي.
- تدهور الثروة النباتية وحرق الغابات ويقصد بها الإفراط في قطع الأشجار لغرض البناء والنشاط الاقتصادي، أما حرق الباتات فيكون من أجل تطهير الأرض واستخدامها في الزارعة.
- عمليات التنمية خاصة الصناعية كونها من أبرز العوامل المسببة لمعظم المشاكل البيئية المعاصرة، فيما يخص الجزائر فإن المنشآت الصناعية المنتشرة عبر الساحل كمصانع تكرير البترول تشكل خطرا على البحار والشواطئ، وكذلك تلويث الهواء بالغازات السامة[1] .
- قيام صناعة تعتمد على الاستهلاك المكثف للطاقة
- ضعف مستويات جمع وتسيير النفايات .
- عدم كفاية الوسائل المادية والبشرية للتكفل بجميع النفايات المنزلية .
- انخفاض أجور عمال النظافة ونقص التحفيزات المادية والمعنوية لهذا العامل المعرض لعدة أمراض ومخاطر المهنية .
- عدم احترام المواطنين لمواعيد إخراج النفايات و كذا التقيد بالأماكن المحصصة لها .
- وجود أحياء عمرانية فوضوية مما يؤدي إلى تراكم النفايات الحضرية والصناعية وفق المعايير التي تراعي مقتضيات حماية البيئة .
- ضعف برامج إعادة التطهير واستغلال مياه الصرف الصحي .
- سوء استغلال موارد الطاقة .
- النمو الديمغرافي : نجد توسع العمران أدى إلى تقلص الغابات والأراضي الزراعية وهذا من خلال :

أ-زيادة الضغوطات على الموارد الطبيعية.

ب-غياب سياسة متوازنة بين الريف والمدينة أدى إلى النزوح الريفي نحو المدن الكبرى.

ت-عدم مراعاة التهيئة العمرانية المنجزة للمقاييس العصرية للمدن كإنجاز المرافق الضرورية مثل شبكات الصرف الصحي و المساحات الخضراء[2] .

---

[1] سليمة بوعزيز ، **نفس المرجع السابق** ، ص 34

[2] ياسين كوسة ، **السياسات البيئية والتنمية المستدامة في الجزائر** ، مذكرة ماستر ، تخصص سياسات عامة ، أم البواقي ، 2020 ، ص (71-72) .

المبحث الثاني : الاهتمام البيئي في الجزائر .

إن الاهتمام بالمشاكل البيئية في الجزائر كان غرار العديد من الدول الأخرى، وهذا إثر اجتماع الندوة العالمية الأولى حول البيئة بستوكهولم سنة 1972، وقد تجلى ذلك بتزايد اهتمامات وانشغالات الجزائر بمسألة البيئة53 الطبيعة بتطور النمو الاقتصادي، الاجتماعي والثقافي، وقد خصص الدولة لهذا أجهزة ومؤسسات متخصصة في الرقابة ومعالجة أضرار التلوث البيئي بشتى أنواعه في مختلف قطاعات الاقتصاد، وقد جاء في الميثاق الوطني سنة 1976 كخطوة أولى تحت عنوان مكافحة التلوث وحماية البيئة: " **إن تحقيق تنمية سريعة تشمل مجموع قطاعات أنشطة البلاد وتحدث حركة متشبعة تمتد عمليا إلى كافة التراب الوطني**"[1] ، يطرح مشكل حماية البيئة ومكافحة المضار التي تنجم خاصة عن بروز مراكز عمرانية وأنشطة صناعية. وبهذا الصدد تمت المشاركة في العديد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية ووضع خطط وأهداف استراتيجية من أجل المحافظة على البيئة وهذا ضمن متطلبات التنمية المستدامة.

المطلب الأول: الاتفاقيات البيئية في مقدمة السياسة البيئية في الجزائر.

إن اهتمام الجزائر بحماية البيئة على المستوى الدولي يتجسد من خلال المشاركة في المعاهدات الدولية والمؤتمرات، وهذا من أجل وضع سياسة بيئية تخدم الجانب المحلي والدولي، باعتبار أن حماية البيئة ليست محلية فقط بل لاها تأثير على البيئة الدولية، وفيما يلي سنبرز أهم الاتفاقيات والمعاهدات التي صادقت عليها الجزائر.

أولا: اتفاقية استكهولم الخاصة بالملوثات العضوية.

تم إبرام هذه الاتفاقية في الفترة ما بين 22-23 ماي 2001، في استكهولم بالسويد نهدف هذه الاتفاقية بصورة أساسية، إلى حماية الصحة البشرية والبيئية من الملوثات العضوية الثابتة ومازالت لجنة التفاوض متعددة الحكومات التي قامت بتطويرها تجتمع سنويا للإعداد لبداية انعقاد أول مؤتمر الأطراف بعد دخول الاتفاقية حيز النفاذة ودخلت حيز النفاذ

17 / 05 / 2004 وتم عقد مؤتمر الأطراف في ماي 2005

[1] ياسين كوسة ، مرجع سابق ، ص 73 .

ووقعت 151 دولة على الاتفاقية وصادقت 111 دولة على الاتفاقية منها دولة الجزائر التي انظمت إلى | الاتفاقية في 05 ديسمبر 2001 وصادقت عليها بمرسوم رئاسي مؤرخ في 7يونيو 2006.[1]

ثانيا: الاتفاقية الافريقية لحفظ الطبيعية والموارد الطبيعية 1968.

اتفاقية الجزائر لعام 1968 بشأن الحفاظ على الطبيعة والموارد الطبيعية تحت رعاية منظمة الوحدة الأفريقية، تم في 16 سبتمبر عام 1968 إبرام هذه الاتفاقية التي تستمد بالاتفاقية الافريقية للحفاظ على الطبيعة والموارد الطبيعية، وقد بدأ سيرانها فعلا من 09 أكتوبر 1969. وقد بدأ وضع تلك الاتفاقية ملجأ بعد أن بدت موارد القارة مهددة بخطر النفاذ بفعل تزايد إعداد هواة العبيد والقنص القادمين من أوروبا وغيرها، وقد ترجم ذلك الآثار المدمرة التي تظهر إعداد الحيوانات والطيور البرية فيها[2]،

ثالثا: اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982.

حماية البيئة البحرية من التلوث من اهتمامات القانون الدولي وخاصة القانون الدولي للبحار، فهناك التزام على جميع الدول والمنظمات الدولية تعمل على حماية البيئة البحرية من أي تلوث، ولا يجوز مخالفة الاتفاق ما أدى إلى تقاعس الجهود وهذا ما أدى إلى إبرام اتفاقية حماية البيئة البحرية لقانون البحار 1982 تم إبرام الاتفاقية في الدورة 11 لمؤتمر الأمم المتحدة لقانون لإبحار 1982، حيث تكمن جهود الأطراف إلى التوصل للاتفاقية الدولية العالمية التي أطلق عليها باتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار تم التوقيع عليها في مدينة "**مونتوغوباي**" بجامايكا في 10 ديسمبر 1982 من جانب مندوبي 117 دولة اتفاقية "**مونتوغوباي**" تعد هذه الاتفاقية أضخم و أكبر اتفاقية دولية خلال القرن العشرين وانضمت الجزائر أيضا إلى هذه الاتفاقية في 7 أكتوبر 1996 وصادقت عليها بمرسوم رئاسي رقم 260/15.[3]

رابعا: اتفاقية برشلونة لحماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث 1979

دعت منظمة الأمم المتحدة إلى عقد مؤتمر دولي بمدينة برشلونة بإسبانيا في 2 فيفري 1979، وهذا المناقشة وسائل حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث وتهدف إلى تحقيق التعاون

[1] حليمة سعادي ، نفس المرجع ، ص 46.
[2] حليمة سعادي ، نفس المرجع ، ص 50 .
[3] نفس ، المرجع ، ص 54 .

الدولي من أجل سياسة شاملة لحماية وتحسين البيئة البحرية في منطقة البحر المتوسط وبدا العمل بها في 23 سبتمبر 1979 وانضمت الجزائر إلى هذه الاتفاقية وصادقت عليها بمقتضى مرسوم 80/14 المؤرخ في 26 فبراير 1980.[1]

خامسا: اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون 1985.

طبقة الأوزون التي أثبت العلم أنها الطبقة الواقية للكائنات الحية من أخطار الأشعة الضارة هي تعتبر مظلة لحماية الحياة على ظهر الأرض، كونها تمثل الدرع الواقي للحياة إلا أنها تعرض إلى الأثر المدمر الناتج عن الأشعة فوق البنفسجية وقد لاحظ العلماء أن طبقة الأوزون في تدهور مستمر ويرجع مصدر الخطر إلى الاستخدام المبالغ للمبيدات الكيماوية وكذا الغازات السامة ولما كانت طبقة الأوزون واحدة في العالم.

إن التأثر البالغ الذي تتعرض له طبقة الأوزون أصبحت قضية عالمية ولقد تم تشكيل مجموعة من الخبراء ودول المنظمات الدولية وبالتعاون التام مع المنظمة العالمية للأرصاد الجوية واعداد الاتفاقية العالمية الحماية طبقة الأوزون، والتي تم التصديق عليها في 22 مارس 1985 وبدأ تنفيذها في 22 سبتمبر 1986، كما صادقت الجزائر على اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون المبرمة في 22 مارس 1985 والمصادق عليها بمقتضى المرسوم الرئاسي 92/354 المؤرخ في 23 سبتمبر 1992.[2]

سادسا: اتفاقية جنيف المتعلقة بتلوث الهواء عبر الحدود 1979.

تعتبر من أهم الاتفاقيات الدولية التي عقدت على المستوى الدولي فيما يتعلق بمشكلة الهواء وهي اتفاقية اقليمية تم التوقيع على هذه الاتفاقية بتاريخ 13 نوفمبر عام 1979 وتهدف هذه الاتفاقية إلى حماية الإنسان والبيئة المحيطة به من تلوث الهواء، حيث تلتزم الدول الأطراف باتخاذ الإجراءات اللازمة للحد والتقليل التدريجي لتلوث الهواء وبصفة خاصة التلوث الذي يعبر الحدود الوطنية ويصل إلى مناطق بعيدة عن مصادر التلوث كما يجب على الدول الأطراف وضع السياسات والضوابط اللازمة للحد من تلوث الهواء وكذلك تبادل المعلومات مع الدول الأخرى بصدد السياسات الوطنية والأنشطة العالمية والوسائل الفنية | المكافحة التلوث الهواء[3].

---

[1] **نفس المرجع** ، ص 59 .

[2] **نفس المرجع** ، ص 62 .

[3] نفس المرجع ، ص 66 .

سابعا: اتفاقية رامسار حماية المناطق الرطبة 1971.

تعد رامسار من اول المعاهدات الحكومية الدولية العالمية الحديثة المعنية بتحقيق الاستخدام المستدام و الحفاظ على الموارد الطبيعية، غير انها قورنت بغيرها من المعاهدات الأكثر حداثة، فسنجد ان احكامها تتسم نسبيا بالوضوح و العمومية و قد تدخلت الاتفاقية حيز التنفيذ عام 1975 وبلغ عدد الأطراف المتعاقدة ام دول الأعضاء 153 في شتى أنحاء العالم منها الدولة الجزائرية التي انضمت إلى هذه الاتفاقية المتعلقة بالمناطق الرطبة ذات الأهمية الدولية و خاصة باعتبارها ملاجئ للطيور البرية الموقعة في رامسار في 1 ديسمبر 1982 .

انضمت الجزائر إلى اتفاقية رامسار المتعلقة بالمناطق الرطبة ذات الأهمية الدولية خاصة باعتبارها ملاجئ للطيور البرية الموقعة في 1 ديسمبر 1982 تخص الجزائر 2300 منطقة رطبة، 50 موقعا من هذه المناطق مصنف ضمن قائمة رامسار للمناطق الرطبة ذات الأهمية الدولية التي تعتبر أداة تشريعية التي تمتد على مساحة تقدر ب 3 مليون هكتار[1].

المطلب الثاني: عناصر و الأهداف الوطنية الاستراتيجية البيئية .

الفرع الأول: عناصر الإستراتيجية الوطنية للبيئة

ترتكز الإستراتيجية الوطنية للبيئة على إحدى عشرة (11) عنصرا. يتعلق العنصر الأول بالتدعيم التشريعي والتنظيمي. أما العنصر الثاني فانه يخص التدعيم المؤسساتي من خلال إنشاء عدد من المؤسسات التابعة لقطاع البيئة والتي تطلع بمهام مختلفة. العنصر الثالث يتعلق بالعمل التحسيسي والتربية البيئية. يوجه هذا العمل إلى خمسة (5) مجموعات كما يلي: المعلمون؛ المربون وتلاميذهم؛ الجمعيات الايكولوجية؛ جمعيات الشباب والنساء والفنانين والعلماء؛ الشخصيات المحلية المنتمية إلى عالم الرياضة وعالم الصحافة المكتوبة والمسموعة والمرئية؛ الشخصيات ذات السمعة والجاه والشخصيات الدينية البارزة. تشكل الأراضي بمختلف أنواعها العنصر الرابع وتتطلب وضع سياسة تخص باستغلالها العقلاني واحترام الإطار القانوني الذي يحكمها.

العنصر الخامس مخصص للمياه العذبة، حيث يدعو التقرير إلى وضع سياسة متكاملة خاصة بالتسيير المستدام للمياه. أما المناطق البحرية والشاطئية، فهي موضوع العنصر السادس الذي

[1] نفس المرجع ، ص 68 .

يتطلب وجود "التوازن بين المناطق الداخلية للبلاد والشريط الساحلي الذي يعاني من الآثار الفاسدة المتولدة عن التطور الصناعي في ربوعه وعن نموه الحضري غير المتحكم في مساره.

خصص العنصر السابع للتنوع البيولوجي. حسب التقرير، فإن التنوع البيولوجي مهدد بالخطر بصفة جدية، لهذا الغرض فانه يقتضي إفعال إستراتيجية طموحة للمحافظة عليه ولاستعماله العقلاني.

لقد ضم العنصر الثامن الغابات والسهوب والواحات. فيما يخص الغابات، "تتعلق الأوليات في هذا المجال بإعادة تشكيل وحماية وتثمين الغابات المنتجة (غابات الصنوبر الفليني وغابات الأرز) وبمكافحة الانجراف وخاصة بإعادة التشجير في المناطق الممتدة التدهور في غطائها النباتي (غابات الحامية) وبحماية الأنظمة الايكولوجية الشاطئية النادرة

فيما يخص "النظام البيئي الذي تشكله المنطقة السهبية، فستكون دواليب تطويره الزراعات العلفية، أنظمة التحريم وإجبارية الدورات الرعوية ، التي تكون كلها مرتبطة بالاشتراك الفعلي للجماعات المقيمة بالسهوب وبتطوير الخدمات الصحة الحيوانية، منح القروض ..) وبتحديد زراعة الحبوب في المناطق الملائمة ، وهذه هي المكونات الرئيسية لتسيير مستدام لهذا النظام الإيكولوجي الذي تشكله السهوب" .

في مجال الواحات، فان الأولويات تكمن في "معالجة ظاهرة صعود المياه في كل بساتين النخيل المهددة بها" و "تطوير الأنظمة الزراعية التقليدية وإعادة تأهيل نظام "الفوقارة والتسيير الشحيح للماء "

يتعلق العنصر التاسع بالسياسة الحضرية التي تتضمن أربعة (4) محاور تتمثل فيما يلي: اعتماد ميثاق بيئي حضري من طرف المنتخبين المحليين، تفعيل برنامج ذو أولوية يهدف إلى تحسين تسيير النفايات الصلبة؛ تطوير سياسة تحد من التدفقات الجوية بغرض تحسين نوعية الهواء؛ تطوير سياسة خاصة بتهيئة الإطار المعيشي والمساحات الخضراء.

يتمثل العنصر العاشر في السياسة الصناعية والسياسة الطاقوية. في هذا الإطار، تهدف السياسة البيئية الصناعية إلى وضع منظومة للمراقبة المتكاملة للتلوث بمختلف أنواعه ومصادره. أما السياسة البيئية الطاقوية، فإنها تصبو إلى وضع "الإجراءات التي توفق بين

متطلبات التنمية الاجتماعية والاقتصادية والارتفاع المرتقب للطلب في مجال الطاقة ومراعاة الحد من آثار الغازات المنبعثة في البيئة ..

يكمن العنصر الحادي عشر والأخير في المحافظة على التراث الأثري والثقافي. تتطلب هذه المحافظة ثلاثة أنواع من الأعمال كما يلي : تطوير التكوين المتخصص من أجل تعزيز القدرات التقنية الخاصة بالمحافظة والترميم؛ نشر شرطة مكلفة بالحفاظ على التراث الوطني الأثري والتاريخي والثقافي، إعداد وتنفيذ برنامج موضوعي يحظى بالأولوية يهدف إلى المحافظة على المواقع المصنفة وترميمها إذا كانت في حالة تدهور أو إتلاف.[1]

الفرع الثاني: أهداف الوطنية الاستراتيجية البيئية .

قررت الجزائر أن تستثمر في التنمية المستدامة، وقد كان هذا القرار المبدأ الأساسي لاستراتيجية البيئة والمخطط الوطني للأفعال البيئية والتنمية المستدامة، (PNAE-DD) وتمثلت الأهداف الاستراتيجية المسطرة بهذا الخصوص فيما يلي :

✓تحسين صحة ونوعية الحياة للمواطن، حيث تسعى السلطات من خلال هذا الهدف الى التقليل من التلوث الصناعي الخطير، والذي يساهم في تقليص المناطق الخضراء وتدهور صحة المواطن، ومن النتائج المنتظرة على المدى المتوسط والطويل هو تحسين الحصول على المياه الصالحة للشرب والتطهير، التقليل من المخاطر المرتبطة بالتلوث من مصدر صناعي، تحسين نوعية الهواء في المدن الكبرى والتقليل من إنتاجية النفايات.

✓المحافظة على الرأس المال الطبيعي وتحسين انتاجيته، وينتج عنها إيضاح دفتر شروط العقار (حقوق الملكية، الاستعمال،) توزيع المياه بصفة عقلانية وتبني أحسن التقنيات الإنتاجية، زيادة في الغطاء الغابي وعدد المناطق المحمية.

✓التخفيض من الضياع الاقتصادي وزيادة التنافسية، من خلال تحسين تنافسية المؤسسات والهيئات الاجتماعية-الاقتصادية والزيادة في كفاءة النفقات العامة، ومن النتائج المنتظرة هي ترشيد استعمال الموارد المائية وموارد الطاقة، ترشيد استعمال المواد الأولية في الصناعة، تقوية

[1] د/ محمد احميداتو ، **الإستراتيجية الوطنية للبيئة والمخطط الوطني للنشاط البيئي والتنمية المستدامة** ، حوليات جامعة الجزائر1، العدد 31 - الجزء الأول ، ص (85-86) .

تدوير النفايات واسترجاع المواد الأولية، تحسين صورة المؤسسات، تحويل أو غلق المؤسسات العمومية الأكثر تلويثا للبيئة.

✓حماية البيئة الكلية، وينتج عنها الرفع من الغطاء الغابي، التقليل من الانبعاثات الغازية ذات الأثر السيء.

✓القيام بخطوات التسيير المستدام لنفايات الرعاية الصحية، ويتم ذلك من خلال :

-القيام بعملية فرز وتوضيب نفايات خدمات الرعاية الصحية، حيث تتم عملية الفرز تحت مسؤولية منتج النفايات وبالضبط عند منبع الإنتاج، وبممارسة جميع أشخاص المؤسسة الصحية لها، فيتم وضع النفايات حسب المكان المخصص لها، وفي البداية يمكن العمل بنظام الفصل الثلاثي فيتم تقسيم النفايات إلى ثلاث أقسام: (نفايات خدمات الرعاية الصحية الاعتيادية والشبيهة بالمنزلية، نفايات خدمات الرعاية الصحية الخطرة وتضم النفايات المعدية والنفايات الكيميائية السامة وغيرها، النفايات الجارحة والحادة القاطعة،). بعد عملية الفرز يتم توضيب مختلف تلك الأصناف بمعدات موافقة للقوانين ونظام التسيير المستدام لها، ثم ترميز وعنونة تلك التوضيبات بالشكل المتعارف عليه دوليا، فالتوضيب يعتبر الحاجز الفيزيائي بين أصناف نفايات خدمات الرعاية الصحية ومختلف الجراثيم والميكروبات.

-القيام بعملية جمع وتخزين ونقل نفايات خدمات الرعاية الصحية، إن الهدف من جمع تلك النفايات هو ضمان عدم تكدسها وتراكمها في مواقع انتاجها، كما تساعد على تفادي حدوث مخاطر وآثار غير مرغوب فيها، كالتفاعلات السلبية التي تضر بالصحة العامة، ويفضل عند الجمع مراعاة ما يلي: جمع النفايات يوميا أو بشكل متكرر حسب الحاجة ونقلها إلى موقع التخزين المركزي المعين، لا يتم نقل الأكياس ما لم يكن عليها بطاقة بيان تحد مكان تولدها (المستشفى أو الجناح أو القسم) والمحتويات، ضرورة استبدال الحاويات أو الأكياس فورا بأخرى جديدة من نفس النوع،

-ضرورة توفير امدادات أكياس أو حاويات جديدة في كل المواقع التي تنتج النفايات، وبعد الانتهاء من الجمع يتم الاحتفاظ بهذه النفايات في مناطق التخزين بشكل يتناسب مع أسلوب

معالجتها، فينبغي تحديد مناطق التخزين سواء كانت منطقة منفصلة أو غرفة أو مبنى وفقا لكميات النفايات المتحصل عليها ووتيرة جمعها. أم بالنسبة لعملية نقل النفايات فإنها تتم داخل المؤسسة الصحية إذا ما توفرت على وسيلة المعالجة على مستواها، وفي حالة عدم توفرها فإن عملية نقل النفايات تتم خارج المؤسسة الصحية وبالتالي يجب توفير عربات وشاحنات مناسبة لنقل النفايات من منطقة التخزين المركزية لمعالجتها أو التخلص منها سواء داخل الموقع أو خارجه.

– القيام بعملية معالجة نفايات خدمات الرعاية الصحية، ويقصد بها الطرق التي تمكن من تغيير ميزات وخواص المواد الخطيرة لجعلها أقل خطورة ويمكن التعامل معها بأمان أكثر، كما يمكن نقلها أو جمعها أو تخزينها أو التخلص منها بدون أن تسبب أضرار للأفراد أو للبيئة، أما طرق المعالجة فهي متعددة ومختلفة ولكل طريقة ميزاتها وعيوبها، ولكل صنف من النفايات طريقة معالجة تتلاءم مع خاصية وطبيعة المواد المكونة لها، ومن بين هذه الطرق نذكر: الطريقة الآلية، الطريقة الحرارية، الطريقة الكيميائية، الطريقة الاشعاعية[1] .

المطلب الثالث: المخططات الوطنية للبيئة

ظهر التخطيط البيئي بمختلف طرقه وأشكاله كطريقة جديدة لتسيير البيئة حديثا، وذلك نظرا لارتباطه بموضوع حماية البيئة الذي لم يظهر بمظهر مستقل وشامل إلا خلال السنوات الأخيرة، بحيث أن جميع عمليات التدخل لحماية البيئة كانت تتم بأساليب مختلفة.

الفرع الأول: المخططات البيئية المركزية:

لم يتم تطبيق نظام التخطيط البيئي المركزي في الجزائر إلا حديثا، نظرا للموقف السياسي المناوئ للموازنة بين التنمية والبيئة، والذي تكرس مع ظهور مفهوم حماية البيئة، وبعد تفاقم مظاهر التلوث اقتنع المخطط الوطني بضرورة الاهتمام بالبيئة، وبذلك تم اعتماد أول مخطط

[1] ليلى صوالحي ، **التخطيط الاستراتيجي المحلي كآلية للإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية** – دراسة حالة الجزائر ، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية ،تخصص تنظيمات سياسية وإدارية ، جامعة باتنة 1 ، 2018 ، ص (233–234) .

وطني من خلال المخطط الوطني للأعمال البيئية 1996 أولا، وتلاه المخطط الوطني للأعمال من أجل التنمية المستدامة جوان 2001 ثانيا.

أولا: المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة لسنة 1996

عرف التخطيط البيئي المركزي تأخرا كبيرا، وذلك رغم المطالبة المبكرة باعتماد تخطيط بيئي مستقل خلال الندوة الوطنية التحضيرية في ندوة ستوكهولم 1972، والانشغالات الواضحة التي تضمنها الميثاق الوطني لسنة 1976، والمتمثلة في التزام السلطات العامة بتبني المحافظة على البيئة والقضاء على التلوث وحفظ الصحة العامة في إطار التخطيط البيئي الوطني.

وانتهت بتقرير حول حالة البيئة سنة 1998، والذي أصبح محل تجديد كل سنة، وبعد الانتهاء من مرحلة التشخيص والدراسة وتحديد الأولويات، تم اعتماد المخطط الوطني من أجل الأعمال البيئية والتنمية المستدامة سنة 2001 لإدخال السياسة الوطنية للبيئة في مرحلتها النشطة.

ثانيا: المخطط الوطني من أجل الأعمال البيئية والتنمية المستدامة سنة 2001

تم إعداد المخطط الوطني من أجل الأعمال البيئية والتنمية المستدامة في إطار عرض التقرير الوطني الأول حول "حالة ومستقبل البيئة في الجزائر لسنة 2000، والذي تم اعتماده من قبل مجلس الوزراء بتاريخ 2001/08/12 ، وأمام المؤشرات الخطيرة التي أوردها التقرير الوطني حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر، واشارته إلى ضرورة اتخاذ إجراءات استعجالية لمعالجة الوضع البيئي الراهن، التزمت الحكومة بالإعداد والتحضير لمخطط وطني من أجل الأعمال البيئية والتنمية المستدامة كمرجعية لاستراتيجية وطنية بيئية شاملة، إضافة إلى فتح وزارة تهيئة الإقليم والبيئة نقاش وطني موسع حول حالة البيئة باشراك كافة المواطنين والمتعاملين الاقتصاديين والاجتماعيين على مستوى البلديات الولايات، وانطلق النقاش بتاريخ 2001/05/12

تركزت أهدافه على دعم وتشجيع مشاركة كافة المجتمع في مهمة حماية البيئة ومن هذه المنطلق اعتمد المخطط الوطني استراتيجية وطنية بيئية بعيدة المدى (المخطط العشري 2001-2011)، إلى جانب ذلك سطر المخطط مجموعة من الأهداف ذات الأولوية (2001 - 2004)

ثالثا: المخطط الوطني من أجل الأعمال البيئية والتنمية المستدامة لسنة 2005

يعتبر هذا المخطط الوطني امتداد السابقة ويندرج ضمن البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي، الذي استفاد قطاع البيئة منه 36.5 مليار دج، وشهد تطبيق المخطط الأول والثاني في إطار التنمية المستدامة استحداث مؤسسات بيئية جديدة، وأسندت لأخرى صلاحيات فعلية للنشاط مثل الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث التحصيل الجباية البيئية واستثمارها، وقد أتاح هذان المخططان:

- تزويد البلديات ب 908 مخطط توجهي لتسيير النفايات المنزلية والملحقة.
- إنشاء مؤسسات ولائية عمومية ذات طابع صناعي وتجاري لتسيير النفايات.
- الدراسة والشروع في إنجاز ثلاث حضائر طبيعية ودراسة تهيئة عشر مناطق رطبة.

رابعا: المخطط الوطني لتهيئة الإقليم لآفاق سنة 2030 (S.N.A.T) .

انتهج المشرع الجزائري في سبيل ضمان التسيير المحكم للإقليم وضمان تنميته المستدامة التي تتطلب دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع مراعاة الاعتبارات البيئية، سياسة تهيئة الإقليم والتي تعرف على أنها سياسة تداخلية إرادية من جانب الدولة، قائمة على فكرة عدم ترك الإقليم عرضة للإهمال»، وتهدف هذه السياسة تحقيق الانسجام والتنسيق بين مقومات الوسط الإقليمي المتنوعة ونماذج التنمية المقترحة للنهوض بالإقليم اقتصاديا وعمرانيا وحماية عناصره الطبيعية ومكتسباته الحضرية والثقافية.

عرفت الجزائر بعد استرجاع استقلالها عدة مراحل أساسية في مجال تهيئة الإقليم، إذ انتهجت في مراحلها الأولى سياسة توازن جهوي، أكثر منها سياسة تهيئة الإقليم، حيث كانت تهدف إلى التصدي لمختلف الاختلالات الجهوية التي عرفتها الجزائر وتحقيق عدالة اجتماعية دون الأخذ في الاعتبار مميزات وخصوصيات كل منطقة مثلما هو الحال في سياسة تهيئة الإقليم هذه الأخيرة بدأت تتجلى بوضوح بعد صدور القانون رقم: 07/03 والمتعلق بالتهيئة العمرانية، غير أن الأزمة المالية التي عرفتها الجزائر سنة 1988، والأزمة الأمنية في سنوات التسعينات أثرت بشكل سلبي على سياسة تهيئة الإقليم، وعرفت هذه المرحلة بمرحلة انحطاط سياسة تهيئة الإقليم، واستمر الوضع إلى غاية سنة 2001 تاريخ صدور القانون رقم: 01/02 والمتعلق بتهيئة الإقليم والذي نص على وضع مخطط وطني لتهيئة الإقليم، والذي شرع في تطبيقه بعد أن تمت

المصادقة عليه بموجب القانون رقم: 10/02. المصادق على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة.[1]

الفرع الثاني: التخطيط البيئي المحلي كأسلوب حديث لحماية البيئة:

تعتبر وثائق التهيئة والتعمير أول أدوات التخطيط البيئي غير أنها أثبتت قصورها وعدم فعاليتها نتيجة إدراج جملة من السياسات العامة و تضخم الأهداف المدرجة ضمن وثائقه ما أدى إلى عدم تحقيق الأهداف البيئية المحددة ،ولهذا السبب أعيد التفكير في شكل جديد للتسيير وتخطيط بيئي محلي يستوعب كافة الاهتمامات البيئية الجهوية والمحلية ،وتأتى عن ذلك استحداث آليات جديدة للتخطيط البيئي المحلي من بينها: الميثاق البلدي للبيئة والتنمية المستدامة(أولا،)المخطط البلدي لحماية البيئة(أجندا 21المحلية لعام 2004-2001)(ثانيا).

1-الميثاق البلدي للبيئة والتنمية المستدامة :

أعتمد الميثاق البلدي للبيئة والتنمية المستدامة ضمن برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001 – 2004) ومن أهدافه

- توضيح وتحديد الأعمال التي يجب أن تقوم بها السلطات البلدية من أجل الحفاظ على البيئة،
- خلق نوع من الارتباط والتنسيق بين المنتخبين المحليين والهيئات المركزية. وقد اشتمل الميثاق على ثلاث أجزاء:

الجزء الأول: الإعلان العام للنوايا والالتزام الأخلاقي للمنتخبين: تضمن جملة من المبادئ الأخلاقية التي يجب على المنتخب التحلي بها ومنها:

- الوعي بالمسؤولية الجماعية لحماية البيئة.
- ضرورة المحافظة على الموارد الطبيعية من أجل تحقيق التنمية المستدامة.
- إشراك جميع الفاعلين من إدارات وجمعيات في الحفاظ على البيئة.
- الالتزام بعدم نقل المشاكل البيئية الحالية للأجيال القادمة.

كما شمل الإعلان الالتزام بتنفيذ برنامج للإعلام والتربية حول حماية البيئة والتنمية المستدامة لصالح المنتخبين المحليين، وأعوان الإدارات المحلية وعموم المواطنين واش ارك المجتمع

[1] هادية بن مهدي ، **دور الجماعات الإقليمية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة في الجزائر** ، أطروحة دكتوراه الحقوق تخصص: إدارة محلية ، جامعة باتنة 1 ، 2021 ، ص (74 – 75) .

المدني في تسيير البيئة.

ب-الجزء الثاني-المخطط المحلي للعمل البيئي (أجندة 21) يعبر المخطط المحلي للعمل البيئي عن قناعة المخطط الجزائري بأهمية التدخل المحلي البيئي في تسيير وحماية البيئة وذلك بإدخال عنصر التنبؤ والتصور في العمل البيئي المحلي.

ج-الجزء الثالث-المؤشرات الخاصة بتقييم البيئة:

وتتضمن قيام البلديات بإجراء جرد واحصاء لجملة من البيانات البيئية وتقييمها خلال الفترة الممتدة من 2001 إلى 2004 وتخصيص عائدات مالية لكل برنامج مقترح للتدخل المحلي. إلا أن نظام الميثاق البلدي حول البيئة والتنمية المستدامة، ونظرا لحداثته باعتباره أول تطبيق للتخطيط المحلي في الجزائر لا زال يطرح جملة من التساؤلات ويثير غموض كبير حول كيفية التمويل والانجاز وطريقة الرقابة، وهي إشكاليات لا تسمح بتحديد طبيعة العلاقة بين الجماعات المحلية مع السلطات المركزية في حماية وتسيير البيئة وبالتالي عدم توضيح حدود مسؤولية والتزام الجماعات المحلية في تنفيذ توجيهات المواثيق البيئية المحلية.

2-أجندا 21المحلية :2001-2004

تعبر أجندا 21عن تخطيط تصوري للعمل البيئي المحلي، تهدف من خلاله إلى تحسين الوضع البيئي المحلي وضمان تنمية مستدامة للبلدية، ويتضمن المخطط النقاط التالية:

-إثراء أسلوب التسيير المحلي البيئي من خلال المشاركة والمشاورة مع الشركاء الفاعلين.

-تهيئة المناطق الصناعية، مناطق التوسع السياحي والمناطق المحمية، والمواقع الأثرية والتاريخية.

-ضمان التسيير المستدام للموارد الطبيعية والبيولوجية والمحافظة على الأراضي الفلاحية.

-ترقية المدن وتحسين صحة ونوعية حياة المواطنين.

-تسيير النفايات ومراقبة تلوث مختلف الأوساط الطبيعية[1]

[1] محرز نورالدين ، صيد مريم ، **التخطيط البيئي كآلية وقائية لحماية البيئة في الجزائر** .مجلة العلوم الانسانية ,العدد (3) ،، جامعة بسكرة (2017) ، ص (192-194) .

المبحث الثالث : صلاحيات الجماعات المحلية ضمن قوانين وتشريعات حماية البيئة .

تعتبر الجماعات المحلية امتدادا للإدارة المركزية في مجال حماية البيئة من التلوث على اعتبار و أن هذه المهمة تعد من المهام الرئيسية للدولة بمختلف مؤسساتها المركزية و المحلية لأن حماية البيئة هي قضية محلية أكثر منها مركزية نظرا لخصوصية مكوناتها التي تتميز بها والتي تختلف بين الولايات والبلديات الساحلية عن الولايات والبلديات الداخلية والصحراوية.
وتخضع الجماعات المحلية في مسألة حماية البيئة إلى مجموعة من القوانين العامة والخاصة...، تلعب الجماعات المحلية دور المنسق الفعال والعملي على المستوى الجهوي.
و لقد حظي موضوع التلوث البيئي باهتمام المشرع، فمنذ أن تنبه هذا الأخير للمخاطر و الأضرار البيئية الناتجة عن التلوث بكافة صوره و أشكاله اتخذ من التشريعات وسيلة للتصدي لما يقع على البيئة من جرائم و في مقدمتها جريمة تلويث البيئة[1] ،وهذا ما سنوضحه في هذا المبحث من صلاحيات كل من البلدية والولاية .

المطلب الأول: دور الولاية في حماية البيئة

أصبح الاهتمام بالبيئة وحمايتها والحفاظ عليها من المواضيع التي تلقى ترحيبا على المستوى الوطني والمحلي ويظهر هذا من خلال اعتبارها سياسة وأولوية وطنية وربطها بالتنمية المستدامة، وعليه فهي تقع على عاتق الدولة، خصوصا بعد صدور قانون حماية البيئة 10/03 ذلك أن الحفاظ على البيئة من شأنه أن يضمن تنمية مستدامة للأجيال الحاضرة والمستقبلية[2].
وتعد الولاية من بين أهم الهيئات المحلية التي تشرف على المجال البيئي، باعتبارها مقاطعة إدارية إقليمية تابعة للدولة، تتمتع بشخصية معنوية واستقلال مالي، وقد أكدت العديد من القوانين على دور الولاية في دفع عجلة الاقتصادية من جهة، وكذا الحفاظ على البيئة من جهة أخرى.

---

[1] – ليندة ترابشة، دور الجماعات المحلية في الحفاظ على البيئة في التشريع الجزائري، ص 01.
https://platform.almanhal.com/Reader/Article/35844 ، يوم 11 – 06 – 2022 ، الساعة 12:30

[2] محمد لموسخ، **دور الجماعات المحلية في حماية البيئة**، مجلة الاجتهاد القضائي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد السادس، 2009 ، ص 146.

أهم اختصاصات الولاية في هذا المجال[1] .

يعتبر قانون 02/81 تكريس دور الولاية في حماية البيئة فقد صدرت عدة نصوص تشريعية وتنظيمية متعلقة بكيفية المحافظة على البيئة، مثل قانون 02/82 والمتعلق برخصة البناء ورخصة تجزئة الأراضي للبناء، وقانون 05/85 والمتعلق بحماية الصحة وترقيتها، وضمن كل هذه القوانين يعد إصدار قانون 03/83 المتعلق بحماية البيئة أهم خطوة ساهمت في تكريس اللامركزية، والذي نص صراحة أن المجموعات المحلية تمثل المؤسسات الرئيسية لتطبيق تدابير حماية البيئة وتحديد كيفية مشاركة المجموعات المحية بموجب النصوص التشريعية والتطبيقية.

كما أن الاختصاصات التي منحت للولاية في ظل قانون 09/90 لعبت دور هام في حماية البيئة فأشارت المادة 58 منه على أنه" يشمل اختصاصات المجلس الشعبي الولائي، بصفة عامة أعمال التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتهيئة إقليم الولاية وحماية البيئة وترقية حصائلها النوعية. مما يتضح ان قانون الولاية 09/90 كرس بشكل فعلي دور الولاية في الحفاظ على سلامة البيئة."

كما أن قانون الولاية 12/ 07 قد نص على مساهمة الولاية مع الدولة بإدارة وتهيئة الإقليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحماية البيئة وترقية وتحسين الإطار المعيشي للمواطن . كما حدد مجموعة من الإصلاحات المخولة للولاية حسب المادة 33 منه، التي نصت على أنه "يعمل المجلس الشعبي الولائي على إنشاء لجان دائمة للمسائل التابعة لمجال اختصاصه ولاسيما في مجال الصحة والنظافة وحماية البيئة..."

هذا فيما يخص أهم قوانين الولاية التي نصت على اهتمام وصلاحية الولاية في مجال البيئة، ودعما لهذا الحق، كرست مجموعة من القوانين الأخرى مجال حماية البيئة من خلال توسيع اختصاصات الولاية في شكل قانون حماية البيئة فكان قانون 03/10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة للولاية قد حدد صلاحيات الولاية في هذا مجال.

كما اتسعت دائرة حماية البيئة من طرف الولاية لتمس الجانب الحضري، فمنحت صلاحيات بمقتضى نصوص قانونية تتعلق بالتهيئة والتعمير لكل من المجلس الشعبي الولائي و الوالي لحمايتها من مختلف أشكال التلوث والتهدم منها :

---

[1] بن علي زهيرة ، **دور الجماعات المحلية في حماية البيئة ، مجلة التنظيم والعمل** ، المجلد 5 ، العدد 11 ، 2016 ،ص (134-135) .

– أ مجال التهيئة العمرانية .

– الحفاظ على الصحة العمومية .

وتتسع صلاحيات الولاية في القوانين المرتبطة بالحفاظ على البيئة.

– الوقاية من الكوارث الطبيعة.

– حماية التراث .

المطلب الثاني: دور البلدية في حماية البيئة .

تعتبر البلدية الوحدة المستقلة على المستوى المحلي في تسيير شؤونها الداخلية إذ تقع عليها مهمة إنجاح كل سياسة وطنية في مجال حماية البيئة وهذا لعدة اعتبارات:

– من أهم الأعمال الموكلة للبلدية المحافظة على النظافة العامة.

– حماية الممتلكات العامة والخاصة داخل تراب البلدية من كافة أشكال التلوث.

إشراك المجتمع المدني في المحافظة على البيئة من خلال حملات توعية وأعمال تطوعية[1].

اختصاصات البلدية في مجال حماية البيئة[2] .

تلعب البلدية دورا هاما في الحفاظ على البيئة نظرا لامتيازاتها بهيئات مكونة لها، والمتمثلة في الهيئة التنفيذية أي رئيس المجلس الشعبي البلدي، والذي يعتبر الفرع الأول ويعتبر همزة وصل بين المجلس الشعبي البلدي والولائي، ويعتبر ممثلا للدولة على المستوى المحلي، يمارس صلاحياته تحت إشراف الوالي، ويسهر على احترام التعليمات الصادرة من الدولة، وهو بمثابة ضابط للحالة المدنية على خلق نوع من الأمن والنظافة والحفاظ على النظام العام وسلامة الأشخاص .

وبالرجوع إلى أهم قوانين البلدية التي حدد اختصاصات البلدية في مجال حماية البيئة قانون – 09/81 خول البلدية صلاحيات معتبرة لاتخاذ التدابير الضرورية لتنفيذ السياسة العامة لحماية البيئة وتحسين نوعية الحياة ومكافحة جميع أشكال التلوث وحماية المحيط الوطني.

---

[1] أوذينة بدر الدين ، **دور الجماعات الإقليمية في مجال حماية البيئة في الجزائر** ، مذكرة ماستر ، قانون إداري ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة المسيلة ، 2016 ، ص 21 .

[2] بن علي زهيرة ، **مرجع السابق** ،ص (136–138) .

وبالرجوع إلى المادة 139منه، قد أتاحت للمجلس الشعبي البلدي المشاركة في كل عمل يرمي إلى حماية المحيط، وأضافت في نفس المادة مكرر 2، صلاحية البلدية بدعم النشاط الفلاحي وتطوير الثروة الغابية وتدعيم سياسة حماية البيئة، منها ما هو متعلق بالآثار والمواقع الطبيعية والتاريخية وصيانة المتاحف وغيرها.

كما أولى المشرع الجزائري عناية خاصة بحية البيئة، من خلال قانون 08/90 حيث يتولى رئيس المجلس الشعبي البلدي جملة من الاختصاصات في إطار حماية البيئة ومنها ما يلي:

- السهر على النظام والأمن والنظافة العمومية،
- السهر على تنفيذ إجراءات الاحتياط والوقاية والتدخل فيما يخص الإسعافات.
- المحافظة على النظام العام وسلامة الأشخاص والممتلكات.
- اتخاذ الإجراءات اللازمة للوقاية من الأمراض المعدية.
- السهر على احترام المقاييس والتعليمات في مجال التعمير.

كما يتولى المجلس الشعبي البلدي في ميدان البيئة، جملة من الصلاحيات، تتمثل في التهيئة والتنمية المحلية، من خلال إعداد مخططاتها التنموية والتعمير والتجهيز لاسيما في مجال الأجهزة الاجتماعية كإنجاز الهياكل الصحية ،ومسايرة للتغيرات الحاصلة على مختلف الأصعدة، وسع المشرع الجزائري من صلاحيات المجلس الشعبي البلدي من خلال قانون 10/10 وذلك برفع البلدية نحو التكفل وتحسين الإطار المعيشي للمواطن، كما تسهر البلدية بمساهمة المصالح التقنية للدولة على احترام التشريع والتنظيم المعمول بهما بحفظ الصحة والنظافة العمومية ولاسيما في مجالات التالية:

-توزيع المياه الصالحة للشرب.

-صرف المياه المستعملة ومعالجتها.

-جمع النفايات الصلبة ونقلها ومعالجتها وتهيئة المساحات الخضراء.

وباعتبار قانون حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة رقم 03/10 ثري بأحكام تهدف إلى ضمان سلامة البيئة وحمايتها من الأخطار المهددة لها.

فقد منح القانون سلطة البلدية في تسليم الرخص بالنسبة للمنشآت المصنفة في الحالات التي يتطلبها القانون.

-تلقى التصريح بالمنشآت التي تتطلب إقامتها دراسة مدى التأثير ولا موجز التأثير،

-تقوم البلدية بإبداء رأيها حول تسليم الرخصة للمنشأة التي تقوم بإلحاق الأذى أو تضر البيئة وتكون خطر على الصحة والنظافة العامة .

ولقد لعبت مجموعة من القوانين ذات الصلة بحماية البيئة أو أحد عناصرها، في توسيع صلاحيات البلدية، وذلك في محورين هما:

التهيئة العمرانية و التهيئة و التعمير، حيث اعطى التشريع الجزائري صلاحيات كثيرة في مجال التهيئة و التعمير و ذلك في القضاء على كل مظاهر التدهور التي عاشتها المدن في مجال البيئة فكانت مبادرة المشرع الجزائري بضرورة سن مجموعة من القوانين تهدف إلى تقوية مركز البلدية لتحمل المسؤولية الكاملة في تطبيق استراتيجيات التهيئة العمرانية.

المطلب الثالث : آليات تفعيل الادارة المحلية في مجال حماية البيئة .

وتجدر الإشارة إلى أنه هناك العديد من الوسائل القانونية التي يمكن للإدارة المحلية استعمالها من أجل مكافحة المخاطر التي تواجه البيئة وتعمل على المحافظة عليها، ومن بين هذه الوسائل نذكر ما يلي :

1.**الحظر** :أي منع بعض التصرفات التي يمكن أن تضر بالبيئة وقد يكون الحظر مطلقا أو نسبيا.

2.**الأمر أو الالزام** :ويتم استخدامه من أجل اصلاح الأضرار التي تلحق بالبيئة وارجاع الحال الى ما كان عليه.

3.**الترخيص** :وهو الإذن الصادر من الجهة الإدارية المختصة وهذا بعد دراسة الملف التقني والفني وتوافر الشروط القانونية واتمام دارسة التأثير على البيئة، وقد يصدر الترخيص من الجهة المحلية كاختصاص أصيل أو قد يصدر من الجهة المركزية بعد أخذ الرأي الاستشاري

من الجهة المحلية المختصة.

4.**الإبلاغ** :إن القانون يسمح للأفراد بالقيام ببعض الأعمال التي تكون أقل خطرا أو تلويثا للبيئة دون شرط الترخيص لكن بشرط الإبلاغ على أي شك أو عمل سواء قبل أو بعد مرور مدة من الشروع في الأشغال.

5.**الترغيب ومنح المزايا** :ويتم ذلك بإعطاء الأولوية في منح مشاريع أو امتيازات مادية أو معنوية أو تقليل وتخفيف الضرائب لكل من يقوم بمشاريع تحافظ على البيئة ويعمل على حمايتها، كالقيام بإعادة استرجاع النفايات واستعمالها أو وضع مصفاة للتقليل من التلوث وغيرها[1]

[1] محمد لموسخ، **مرجع سابق ، ص**(151 – 152)

خلاصة:

نلاحظ من خلال هذا الفصل الدور المهم والفعال الملقى على عاتق الإدارة المحلية والذي تقوم به وبكل الوسائل القانونية والإجراءات الإدارية من أجل حماية البيئة والحفاظ عليها وتنميتها وذلك من صميم اختصاصاتها وهذا في مجال تسيير النفايات وإزالتها والمياه والتطهير وكذا مجال التعمير والبناء ، ورغم قيام المشرع بمجموعة من الإصلاحات البيئية وإصدار العديد من التشريعات وخصوصا على مستوى الولاية والبلدية (قانون البلدية والولاية) فإنها تواجه مشاكل بيئية كالتلوث بأنواعه ، والتصحر ، والكثافات السكانية وخصوصا على مستوى الأحياء وظهور أحياء فوضوية، مما أدى إلى وضع استراتيجيات وطنية ومحلية تبحث دائما عن حلول عملية لتطبيقها على الواقع .

الفصل الثالث :

إسهامات الإدارة المحلية في تحقيق المدن المستدامة.

تمهيد:

بانعقاد مؤتمر الأمم المتحدة في إسطنبول لقمة المدن عام 1996، أتى التأكيد بأن المدن تشكل واحدة من التحديات الكبرى أمام المجتمع الدولي فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكذا مستقبل الأرض، وكما هو واضح من خلال تقارير الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية فإن حوالي نصف سكان العالم يعيش في المدن، وحوالي ثلث هذا العدد يعيش في أحياء عشوائية مزدحمة بالسكان، ويشهد الاتجاه العام على ارتفاع عدد هذه الأحياء بنحو متسارع، خاصة في إفريقيا وآسيا، على وجه الخصوص. هذه الوضعية تبين نطاق التحدي الذي تمثله التنمية الحضرية في العالم الراهن والضغط المتزايد الذي تمارسه على مختلف المستويات في المدن.

"**وفي الجزائر، نجد المدن تعاني اليوم من عدة اختلالات في مختلف المجالات العمرانية الاجتماعية الاقتصادية وغيرها، حيث أن عدم تكافؤ الفرص في المدن الجزائرية أدى إلى اختلال في الكثافات السكانية من الشمال إلى جنوب وزاد من هجرة السكان وهذا ما أدى إلى خلق فوضى في المدن الجزائرية وانتشار العمران الفوضوي نتيجة الحاجة إلى العقار، رغم وجود قوانين تتعلق المدينة وضوابطها إلا أن هذه القوانين لم تعد فاعلة لعدم تماشيها مع تطور المدينة الجزائرية كل هذا أدى إلى استصدار القانون التوجيهي للمدينة لسنة 2006. هذا القانون الأخير يندرج في سياق استكمال المنظومة التشريعية المتعلقة بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة وحماية الفضاءات الحساسة وتثمينها وترقيتها**"[1]، ويقوم هذا القانون على مسار تشاوري ومنسق والتكامل بين الدولة والجماعات المحلية والجهات الفاعلة الأخرى في إعداد الاستراتيجيات المتعلقة بسياسة المدينة وتنفيذها[2]، وسنحاول في هذا الفصل التطرق إلى دور الإدارة المحلية في تطوير المدن الجزائرية لتوجه نحو مدن أكثر استدامة.

[1] رحموني محمد ، **الجماعات المحلية وآفاق الشراكة من أجل مدن مستدامة: دراسة على ضوء القانون التوجيهي للمدينة** ، مجلة التعمير والبناء ، العدد الأول مارس **2017** ، ص 107 .

[2] المادة الأولى من القانون 06/06 ، المؤرخ في فبراير 2006 ، القانون التوجيهي للمدينة ، الجريدة الرسمية العدد 15 ، ص 17

المبحث الأول: مفهوم المدن المستدامة.

المطلب الأول: تعريف المدينة المستدامة والمدن المقاربة لها.

لقد كان للتنمية المستدامة وتوظيف مدلولها الأثر الكبير على مختلف جوانب الحياة، حتى أنها انعكست على نمط المدن فوجد على إثرها ما يعرف بـ" المدن المستدامة"، كما ظهرت أنماطا أخرى حديثة تتقارب مع هذا النوع من المدن نتبين تفاصيلها من خلال النقطتين المواليتين:

الفرع الأول: تعريف المدينة.

اهتم العلماء بتعريف المدينة، إلا أنهم لم يعطوا تعريفا واضحا لها، ذلك لأن ما ينطبق على مدينة لا ينطبق على أخرى، أما التعريف اللغوي فقد حددها كالتالي: مدينة جمعها مدن ومدائن وهي مجتمع من البيوت يزيد عن بيوت القرية.

وحسب موسوعة البحث العلمي فان المدينة هي تجمع سكاني ضخم يتميز بعمران على النسق الحضري لا الريفي. كما أن الحرف المتخصصة والعلوم تستقر عادة في المدن و الشكل العمراني في المدينة يأخذ بعين الاعتبار كثافة السكان و الأحياء غالبا ما يقوم على أساس الطبقات الاجتماعية[1].

كما يمكن تعريف المدينة بأنها كائن مادي يستمد قوته من عدة عناصر نذكر منها المساحة، السكان والمباني وجميع مظاهر العمران البشري، فلها دور هام في الاستقرار وتوفير الراحة للإنسان والحفاظ على شخصيته وتاريخه كما تساهم في تفجير طاقاته وابداعاته الفكرية والعلمية بفضل توفرها على مختلف المرافق والتجهيزات والخدمات وكذا المؤسسات الضرورية ومصادر الكسب والعيش، وبالتالي تشكل مصدر الاشعاع العلمي والثقافي والخبرة والمعرفة[2].

---

[1] صبرينة معاوية ، **التطور الحضري والتنمية المستدامة في المدن الصحراوية ، مدينة بسكرة نموذج** ،أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، ص 85 .

[2] إلهام شهرزاد روابح ، **مقومات المدينة المستدامة** ، مجلة القانون العقاري ، العدد،14 ،2021 ص 21 .

ومن الجانب العمراني و الهندسي حسب تعريف الذي قدمه Water Bor حيث يرى أن المدينة هي مكان يعيش فيه الناس و يعملون و يمارسون هواياتهم الرياضية، و يوجد بالمدينة المساكن و أماكن العمل و المحلات التجارية و المدارس و المسارح و كافة وسائل الاتصال الكبرى.

أما التعاريف التي ركزت على الجانب الاجتماعي والتفاعل بين الأنساق الاجتماعية داخل المدينة نجد تعريف الذي قدمه" لويس ويرث " حيث يرى " أن المدينة هي المكان الذي يحتوي على تجمعات هائلة من السكان كما تقام فيها مراكز محددة تعمل على اشعاع الأفكار والممارسات التي تنمي أسلوب ونمط الحياة الحضرية الحديثة داخل المدينة[1]

اصطلاحا :يمكن تقديم تعريفين من بين التعاريف الغزيرة التي قدمها علماء الاجتماع والتي تتمحور حولها التعاريف الأخرى للمدينة.

التعريف الأول: تمثل المدينة ذلك التمركز المكاني لعدد من السكان يحدد تبعا لاعتبارات المساحة والكثافة.

التعريف الثاني: المدينة هي انتشار لنظام قيمي، مواقف وسلوك يطلق عليها اسم (الثقافة الحضرية.) والمقصود بالثقافة الحضرية النظام الثقافي الذي يميز المجتمع الصناعي[2].

الفرع الثاني: تعريف المدن المستدامة:

يمكن تعريف المدينة المستدامة بأنها مدينة خطط لها مع الأخذ بعين الاعتبار الأثر البيئي والتي يقطنها أناس غايتهم تقليل المدخلات المطلوبة من الطاقة والمياه والمواد الغذائية والنفايات الناتجة من الحرارة وتلوث الهواء والمياه من دون أن يترك هذا عبئا على الأجيال المقبلة[3] .

المدينة المستدامة هي مستوطنة بشرية نابضة بالحياة، وأرض لفرص كثيرة تتناغم مع البيئة الطبيعية لتوفير حياة كريمة لجميع المواطنين، وتتميز المدينة المستدامة بأنها مدمجة ومتجانسة ومتكاملة ، وهي نظيفة ، تستخدم مواردها بكفاءة ومتجذرة في الطبيعة وتفاعلية، كما أنها

---

[1] وناس نادية ، **رؤية مستقبلية لجيل جديد من المدن الجديدة –اقتراح إنشاء مدينة مستدامة** ، مذكرة ماستر ،قسم تسيير التقنيات الحضرية ، أم البواقي ، 2015 ، ص 04 .

[2] نصر الدين لبال ، **دور الحوكمة المحلية في إرساء المدن المستدامة ،مذكرة ماجستير** ، تخصص إدارة الجماعات المحلية والإقليمية ، ورقلة ، 2012 ، ص 29 .

[3] نصر الدين لبال ، **نفس المرجع السابق** ، ص 29 .

تنهض على العمل الإيجابي وتوفير المعيشة الكريمة والاجر المناسب، وتحكمها سياسات مبنية على الاحتياجات الانسانية ويكون ذلك كله من دون التفريط بقدرة أجيال المستقبل مع تحقيق المكاسب ذاتها[1].

كما نجد تعريف **ريتشارد روجرس** و أوجز مفهوم المدينة المستدامة في سبع نقاط و هي:

- المدينة المنصفة العادلة حيث العدالة، التغذية، الإيواء، التربية، تكافؤ الفرص و توزيعها بطريقة منصفة و كل فرد يشارك في الحكم المحلي.
- المدينة الجميلة حيث الفن، الهندسة المعمارية و الطبيعية.
- المدينة المبدعة حيث تكون التجربة هي المحرك المعبأ لكل طاقاتها و مواردها البشرية و تسمح برد فعل ايجابي سريع نحو التغيير.
- المدينة الايكولوجية حيث ينخفض ويقل التأثير على المحيط البيئي حيث المنظر الطبيعي و الإطار المبني يكونان متوازيان و متوافقان.
- المدينة الواسعة والرحبة حيث الجو العام يسهل الحياة والروح الجماعية والحركية.
- المدينة ككتلة واحدة ومتعددة المراكز حيث تحمي الريف وتجمع وتدمج الجماعات المختلفة في أحياء تقبل التجاور.
- المدينة المتنوعة حيث تحتوي على أنشطة واسعة تتداخل فيما بينها محدثة حيوية وديناميكية وتعطي ميلاد حياة جماعية أساسية[2].

الفرع الثالث: المدن المقاربة للمدن المستدامة.

ظهرت في الحقبة الأخيرة من هذا العصر العديد من المصطلحات التي اقترنت بالمدينة في صورها الحديثة بحيث شكلت نمطا خاصا من أنماط المدن مما قد يؤدي إلى إمكانية الخلط بينها وبين المدن المستدامة، ولرفع أي اللبس يقتضي الأمر التطرق لبعض هذه الأنماط الحديثة للمدن، والتي منها: المدينة الذكية و المدينة الخضراء.

---

[1] مصطفاوي عايدة ، **مفهوم المدن المستدامة** ، مجلة القانون العقاري ، مخبر القانون والعقار ، جامعة البليدة ، الجزائر ، 2020 ص 19 .

[2] حميدي تهاني ، **تحقيق عناصر الاستدامة في ظل التخطيط والتصميم البيئي –دراسة حالة جامعة محمد بوضياف المسيلة** ، مذكرة ماستر ، تخصص تسيير المدينة ، 2017 ص 21 .

أولا: مفهوم المدن الذكية.

تعد فكرة المدن الذكية من الأفكار التي تم تطبيقها بصور متعددة في بقاع كثيرة من العالم ومما يدعم مسيرة التطور في تلك البلدان وبما يخدم المناطق التي طبق فيها وباختيار الوسائل التي تدعم اقتصاد وصناعة تقنية المعلومات فيها، وأول ما استخدم مصطلح المدينة الرقمية أو الذكية في المؤتمر الأوروبي للمدينة الرقمية في عام 1994. وفي عام 1996 دشن الأوروبيون مشروع المدينة الرقمية الأوروبية في عدد من المدن الأوروبية، والتي لاقت نجاحا متواضعا ثم تبنت السلطات الأوروبية بشكل أساسي مدينة أمستردام كمدينة رقمية تلتها مدينة هلسنكي. وفي الولايات المتحدة برزت عدة محاولات الإعلان بعض المدن كمدن رقمية إلا أن معظمها أخذ الطابع التجاري وليس الطابع المدني الشامل للمدينة.

ومن أهم التعاريف المعتمدة للمدينة الذكية ما يلي:

المدينة التي تستخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بهدف تحسين نوعية حياة سكانها مع توفير التنمية.

يبدو من خلال هذا التعريف أنه تم التركيز على البعد التكنولوجي كأحد أهم الدعائم الاساسية للمدينة الذكية، أي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تساهم بشكل فعال في تحسين نوعية الحياة وتحقيق التنمية، انطلاقا من ذلك يبدو أن هذا التعريف ركز على عنصر واحد من عناصر المدن الذكية وتجاهل باقي العناصر والتي تعد ضرورية ومكملة للعنصر التقني وهي العوامل الاجتماعية والبيئية...الخ

*هي تجمع عمراني يضم ثلاثة عناصر أساسية: تقني، اجتماعي وأساس بيئي، في ومن ثم ثلاث مدن في واحدة وهي: افتراضية/ معلوماتية، معرفية وبيئية، وهي المكان الذي يلتقي فيه العالم الافتراضي والواقعي[1].

[1] سميرة لطرش ، آمنة لحماري، **المدن الذكية بين الواقع والتحديات ،إمارة دبي الذكية نموذجا** ، مجلة دراسة الاقتصاد ، المجلد 8 العدد 1 ، 2021 ، ص 190 .

عرفت المدينة الذكية على أنها تلك التي تستخدم أساليب مبتكرة لتذليل المشاكل اليومية. إنها مدن تلبي احتياجات مواطنيها بطرق تؤدي للارتقاء بمستوى الحياة لكل الذين يعيشون في هذه المناطق الحضرية.

وعرفت المدينة الذكية بأنها مدينة تعمل بأسلوب طموح وابتكاري يغطي مجالات الاقتصاد، والسكان، والحوكمة، وقابلية التحرك، والبيئة، والمعيشة. ويعتمد ذلك الابتكار على خليط ذكي من الدعم والمشاركة الفاعلة من المواطنين المستقلين الواعين القادرين على اتخاذ القرار.

1- المدن الذكية المستدامة: المدينة الذكية المستدامة هي مدينة مبتكرة تستعمل تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وغيرها من الوسائل لتحسين نوعية الحياة وكفاءة العمليات والخدمات الحضرية والقدرة على المنافسة مع ضمان تلبية احتياجات الأجيال الحالية والمقبلة فيما يتعلق بالجواب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية[1] .

2- متطلبات المدن الذكية المستدامة :إن قيام أية مدينة ذكية مستدامة لا بد من توفر على مجموعة من الدعائم الأساسية تتمثل في:

حكومة ذكية: يقصد بالحكومة الذكية تمكين أشكال جديدة من الحكومات الالكترونية التي تعتمد أساليب جديدة من الحكومة والنماذج المتطورة من المحاكاة الافتراضية للواقع وذو إدارة تقنية قادرة على التعامل مع متغيرات المدينة معلوماتيا وتكون هذه الحكومة أكثر شفافية وتشاركيه وخاضعة النقد والمسائلة .

مستخدم ذكي: يمثل الأشخاص المكون الأهم في المدينة، وهذه الحقيقة معترف بها منذ زمن بعيد، بل تعد نوعية الأشخاص القاطنين في المدينة من أهم الأمور التي تحدد نجاح ونمو المدينة الذكية، ومن هذا المنطلق، يحتم تطور المدينة الذكية الاستثمار والتطور الحقيقي للناس.

بنية تحتية ذكية: هي عبارة عن نظام معقد وباهض من المتطلبات التقنية الالكترونية من الكبلات ومحطات إذاعية مرسلة ومراكز إرسال وشبكات عالية الدقة ووسائل كمبيوترية وكمائن التلكس والهواتف والحواسيب ويعرف هذا النوع من الخدمات (الخدمات التليماتية) وغالبا ما

[1] أحمدوش بيلال ، أوزال عبد القادر . **دور المدن الذكية في تسيير النفايات البلدية الصلبة- إمارة دبي نموذج** ، مجلة المؤسسة ، المجلد 10، العدد 1 ، ص 29

تكون تحت سطح الأرض وجميعها تعمل كماكينة كبرى لتصل خطوطها بكل منزل وبناية ومؤسسة.

تنقل ذكي: يتم التنقل الذكي عبر أنظمة نقل ذكية ومتعددة الوسائل لتحريك وتبادل البيانات واستخدامها والحفاظ عليها[1].

ثانيا: المدينة الخضراء.

المدن الخضراء تعني الإنسان في المقام الأول، فالوصول إلى مدينة مستدامة تتضافر فيها مقومات التنمية البيئية والاقتصادية والاجتماعية هي إحدى قضايا الساعة، كما أن إدراك تحديات الغد ودراستها بأسلوب علمي عبر تخطيط فعال وإدارة رشيدة هو حجر الأساس في انتقالنا إلى مدن المستقبل،

وتغطي المدن الخضراء آلاف المناطق الحضرية حول العالم، وتعمل كلها على الحد من تأثيرها البيئي عبر تقليل النفايات ورفع وتيرة إعادة التدوير وخفض معدل الانبعاثات من خلال اعتماد الطاقة المستمدة (الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة) وكذا زيادة الكثافة السكنية موازاة مع توسيع الفضاءات المفتوحة وتشجيع الاعمال التجارية المستدامة.

من هذا المنطلق اعتبرت المدن الخضراء هي مدن صديقة للبيئة وصحية للمقيمين بها، وتمتاز بوجود كل الأبعاد البيئية في تصميم وتنفيذ وتشغيل كافة المباني السكنية والخدمية والترفيهية اللازمة لحياة سكانها.

فالملاحظ أن المدينة الخضراء هي تلك المدينة التي ترتكز على البعد البيئي خاصة، حيث يتم فيها مراعاة البيئة والحفاظ عليها من مختلف الجوانب لاسيما ما يتعلق بالاستهلاك الرشيد للطاقة وتهيئة كل الظروف والسبل والوسائل التي تحقق ذلك وتكفل حماية قصوى للبيئة، أما المدينة المستدامة فتجتمع فيها كل الأبعاد البيئية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها، وتتم مراعاتها جميعا بذات القدر مما يجعل هذا النمط من المدن أشمل من المدن الخضراء، بل قد تصبح المدن الخضراء مدنا مستدامة حينما يصبح بعدي ترشيد الطاقة واستخدامات المياه من الأسس الداعمة لكافة الأنشطة السكنية لما ينتج عن الزيادة السكانية من احتياجات متزايدة لهما للحياة وللحصول على كافة الخدمات اللازمة لقاطني هذه المدن، كما يعتبر تحقيق وسائل النقل

[1] أحمدوش بيلال ، أوزال عبد القادر ، **نفس المرجع** ، ص31

داخل المدن وربطها بالمدن الأخرى من الأساسيات التي يجب أن تخطط على أساس ترشيد استخدام أنواع مصادر الطاقة البديلة والاعتماد على النقل الجماعي، ويعتبر عنصر استخدام المياه المعالجة في ري المسطحات الخضراء من الأبعاد البيئية الأساسية كما يجب العناية باختيار أنواع النباتات بحيث تحافظ على التنوع البيولوجي في المناطق التي تقام عليها هذه المدن[1]

المطلب الثاني: خصائص ومبادئ المدن المستدامة.

الفرع الأول: خصائص المدن المستدامة[2].

يعتبر مفهوم المدن المستدامة غامض مثل مفهوم التنمية المستدامة، لأنه يرتكز على حول مفاهيم ومصطلحات متناقضة تخضع للمتغيرات الاقتصادية أساسا، ومنه فإن مصطلح المدن المستدامة مصطلح سياسي أكثر منه علمي، ومن بين الخصائص نجد.

- المدينة المستدامة مدينة مكتفية ذاتيا، حيث أن التطور المكتفي ذاتيا هو التطور الذي يقوي القدرة على التلبية المحلية للاحتياجات الأساسية.
- مدينة نشطة اقتصاديا.
- مدينة تتولى نفقات التنمية المستدامة، فهي تعمل على التخفيف من بصمتها البيئية وعلى ترميم الإرث الطبيعي.
- مدينة متجانسة: وهي المدينة التي تضمن التجانس الاجتماعي، الاقتصادي، البيئي ومختلف النشاطات الحضرية وإنعاش التركيبة الحضرية بهدف الاختلالات المجالية.

ثانيا: مبادئ المدن المستدامة[3] .

تعتمد المدن المستدامة على مبادئ عديدة حتى يمكن اعتبارها تتمثل أهمها في :

الطاقة المتجددة: حيث تعد مصادر الطاقة المتجددة أحد أهم البدائل الصديقة للبيئة والتي يمكن الاعتماد عليها بديلا عن الطاقة التقليدية غير المتجددة لتقليل الأضرار التي تتعرض لها البيئة.

---

[1] إلهام شهرزاد روابح ، مرجع سابق ، ص 25 .

[2] مصطفاوي عايدة ، **مرجع سابق** ، ص 21.

[3] مصطفاوي عايدة ، **نفس المرجع** ، ص(21-23).

النفايات: يعتبر تدبير إعادة تدوير النفايات أمر في غاية الأهمية بسبب تأثير النفايات السلبي على البيئة وعلى حياة الأنسان، وذلك بالاعتماد على مبدأ هام هو التقليل من كمية النفايات في المصدر ، والاستخدام المستدام والفعال للنفايات للتقليل من استهلاك الموارد الطبيعية.

المياه: وذلك للوصول إلى مدينة تتمتع بنوعية المياه العالية ومغلقة من حيث إدارة المياه في المناطق الحظرية، بالإضافة إلى ترشيد استهلاك المياه من خلال إيجاد وتطوير استخدامات أكثر كفاءة للموارد المتاحة وذلك لضمان جودة المياه الصالحة للشرب.

المناطق المفتوحة الخضراء: تحتاج المدينة الصديقة للبيئة إلى زيادة المنتزهات العامة والحدائق الترفيهية وزيادة المسطحات الخضراء مع التركيز القوي على التنوع البيولوجي المحلي والحياة البرية وإعادة تأهيل الغابات وحمايتها من الخصائص الإقليمية وهي مكونات أساسية لتحقيق مدينة صحية.

النقل المستدام: تعتبر وسائل النقل كمحور رئيسي للمدن المستدامة، فهو يشير إلى أي وسيلة نقل ذات تأثير منخفض على البيئة، إن نظم النقل المستدام تقدم مساهمة إيجابية لاستدامة البيئة والاقتصادية والمجتمعات المحلية التي تخدمها .

المطلب الثالث: أهداف واهتمامات التخطيط البيئي من أجل المدن المستدامة[1].

يسعى التخطيط البيئي إلى تحقيق الأهداف الأساسية الآتية:

- ✓ تحقيق التنمية المستدامة بما يحقق مصلحة الأجيال الحاضرة والقادمة، والسعي للقضاء على الفقر، وضمان رفاهية سكان المدن والأرياف معا، من خلال العمل على تحقيق تنمية اقتصادية حقيقية وليس نمو اقتصادي فقط، وتحقيق التوازن والتوازي بين التنمية الريفية والحضرية.
- ✓ حماية البيئية والحفاظ على سلامتها وتوازنها وصيانة أنظمتها الطبيعية، والعمل على تنمية الموارد الطبيعية الحية واستغلالها استغلالا رشيدا.
- ✓ مكافحة التلوث بأشكاله المختلفة وتجنب أية أضرار أو أثار سلبية مباشرة أو غير مباشرة آجلة أو عاجلة الناتجة عن تنفيذ برامج التنمية.

وعلى ضوء تلك الأهداف الأساسية يهتم التخطيط البيئي بتحقيق أهداف تخطيطية تفصيلية نذكر منها:

[1] حميدي تهاني، **مرجع سابق** ، ص (17-18).

- التخطيط لإعادة تدوير المخلفات.
- التخطيط لاستخدام تكنولوجيا صديقة للبيئة والإنتاج الأنظف بدلا عن التكنولوجيات ضارة بالبيئة.
- التخطيط للتوسيع في أنشطة السياحة البيئية، ولحفاظ على الآثار التاريخية و التراث العمراني.
- التخطيط السليم لاستخدام الأراضي و زيادة المساحات الخضراء.
- التخطيط لاستخدام الأدوات الاقتصادية في حماية البيئة.
- التخطيط للتطوير المؤسسي و رفع القدرات للإدارة البيئية.
- التخطيط لترشيد استخدام الطاقة و البحث عن مصادر للطاقة البديلة المتجددة.
- التخطيط للإعداد إطارات مؤهلة علميا و مدربة في مجال البيئة و لدعم أنشطة الأبحاث البيئية.
- التخطيط لإعداد برامج و أنشطة لرفع الوعي البيئي.
- التخطيط لإدراج التربية البيئية ضمن مناهج التعليم العام و الجامعي.
- التخطيط لإنشاء الأبنية و المساكن الجديدة وفقا لاشتراطات العمارة الخضراء والقضاء على المناطق العشوائية.
- التخطيط لإنشاء مناطق صناعية بأقل ما يمكن من التأثيرات السلبية على البيئة.
- التخطيط في الاستفادة من إعداد تطبيق المورثات البيئية السليمة للمجتمعات المحلية.
- التخطيط في إنشاء محطات للرصد البيئي.
- التخطيط في استخدام الطرق الطبيعية لمواجهة المشكلات البيئية مثل المكافحة البيولوجية للآفات والحشرات النباتية.
- التخطيط لإعادة تسوية أوضاع المنشئات الصناعية القائمة لتكون ملائمة بيئيا.

المبحث الثاني: دور الإدارة المحلية في تحقيق الاستدامة البيئية.

لقد بينت عديد الدراسات التي اهتمت بالإدارة المحلية و أهميتها و كذا بالدور الذي تقوم به الهيئات و المجتمعات المحلية في العملية التنموية ، أنها تعتبر من أصلح البيئات التي تحدث التنمية الشاملة لقربها من المواطنين أساسا كما أنها تنبثق عنهم ، كما أنها أقدر على الوقوف على الحاجات المحلية و على الظروف التي تعرفها المنطقة التي يتولون المسؤولية عليها (بلدية أو ولاية) كما تؤكد الدراسات ضرورة إشراك السكان المحليين في تحقيق البرامج

الهادفة وإلى النهوض بالمجتمع المحلي عن طريق غرس الوعي والإقناع بأهمية هذه البرامج وعوائدها بالفائدة عليهم وعلى الدولة كذلك

المطلب الأول: صلاحيات الإدارة المحلية في المجال التنموي.

من خلال العناصر الموالية نلخص دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المستدامة وكذا أهميتها، في المجال التنموي وتتمثل في اختصاصات ذاتية:

• في تحديد التدابير الواجب اتخاذها لضمان التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية: إعداد مخطط التنمية، إنعاش الاستثمارات وتشجيعها.

• إنعاش الشغل وإقامة مناطق صناعية ومناطق للأنشطة الاقتصادية.

• إحداث شركات التنمية الاقتصادية، واختصاصات يمكن نقلها إليها من قبل الدولة.

• اختصاصات إستشارية تتمثل في اقتراح الأعمال التي من شانها إنعاش التنمية الاقتصادية والاجتماعية أو في إبداء الرأي في المشاريع التنموية للدولة والمؤسسات العمومية المزمع إقامتها في المنطقة التابعة للجماعات بالتالي هي تتمتع بأهم الاختصاصات التي تسمح بالتدخل في الميدان التنموي ويتعلق الأمر على الخصوص بالعناصر الأساسية الثلاثة:

أ. اختصاص إنتاج "الوعاء التنموي": المتمثل في البنية التحتية الأساسية العامة والبنية الأساسية الاقتصادية (طرق، تطهير، النقل الحضري، مناطق صناعية أو مناطق الأنشطة الاقتصادية تجهيزات تجارية ومتخصصة مرافق اجتماعية وثقافية ورياضية...).

ب. اختصاص تعبئة الموارد والاستثمارات العمومية (للدولة والمؤسسات العمومية) لصالح تراب الجماعة.

ج. اختصاص إنعاش وتحفيز واستقطاب الاستثمار الخاص[1].

[1] أقاروس محمد لمين ، **دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المستدامة – دراسة تجارب بعض الحول**، المجلة الحولية للدراسات الاقتصادية العدد الخامس، فيفري 2019– المركز الديمقراطي العربي – برلين ألمانيا ص (148 – 149).

المطلب الثاني: المعوقات التي تحد الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المستدامة.

تواجه الإدارة المحلية العديد من المعوقات التي تحد من تحقيقها للتنمية المستدامة رغم المهام والصلاحيات التي خولها لها المشرع الجزائري في إطار التنمية المحلية المستدامة، وهذه المعوقات يمكن أن نلخصها فيما يلي:

المعوقات الاقتصادية: تتركز المعوقات الاقتصادية فيما يلي:

– قلة ومحدودية الموارد المالية لدى معظم الجماعات المحلية.

– ضعف مصادر تمويل مشاريع التنمية المحلية المستدامة لدى الجماعات المحلية.

– الاعتماد على الأساليب التقليدية في التسيير والقائمة على سد الثغرات ووضع الحلول المؤقتة والانية التي لا يمكن أن تكون علاجا شافيا للمشاكل الاقتصادية التي تواجها الإدارة المحلية وإعدام رؤية إستراتيجية محكمة في ذلك.

– ضعف البنية التحتية التي تساهم في إنشاء المشروعات الاستثمارية وانتشار البيروقراطية والمحسوبية والرشوة في أوساط الإدارة المحلية.

– ضعف القدرة المحلية على الادخار مما يضعف الاستثمارات المحلية خاصة في مجال التنمية المستدامة.

المعوقات الاجتماعية: تتمثل هذه المعوقات فيما يلي:

– استمرار التزايد السكاني الذي أدى إلى زيادة الطلب على الموارد البيئية والخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية، وإلى نمو ظاهرة التوسع الحضري، واستمرار الهجرة من الأرياف إلى المناطق الحضرية، وانتشار ظاهرة السكن غير اللائق، والتوسع العمراني العشوائي ونشوء المناطق العشوائية للسكان.

– انتشار ظاهرة الفقر الذي يصاحبه من انخفاض مستوى التعليم والثقافية وانتشار الأمية والجهل وتزايد معدلات البطالة في ظل محدودية الموارد المالية الإدارة المحلية.

– تأخر البيئة الاجتماعية من خلال نقص ومحدودية التعليم والتكوين، أي نقص المهارات التقنية والإدارية على مستوى الكثير من الجماعات المحلية.

المعوقات الإدارية: تتمثل المعوقات الإدارية فيما يلي:

– عدم التجسيد الفعلي للامركزية المحلية، حيث تكون البلديات القادرة على تمويل مشاريعها ذاتيا أكثر استقلالية، بينما تبقى البلديات غير القادرة على تمويل مشاريعها ذاتيا تابعة للسلطة المركزية؛

– عدم كفاءة الجهاز الإداري المحلي لقيامه بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، إضافة إلى تدني الوعي بالمسؤولية الملقاة على هؤلاء المسؤولين المحليين.

– سوء التسيير بسبب النقص الفادح في الكفاءات المسيرة للإدارات المحلية وانعدام الضمير المهني لديهم والرقابة، نتج عنه عدم الاستغلال الأمثل للأغلفة المالية الخاصة بالمشاريع الممنوحة من طرف الدولة للجماعات المحلية.

المعوقات البيئية: تتمثل أهم المعوقات البيئية فيما يلي:

– تفاقم مشكل التلوث البيئي خاصة مع تزايد حدة التلوث الصناعي ومخاطر التصحر وتدهور الغطاء النباتي نتيجة الحرائق والقطع العشوائي للأشجار.

– عدم اهتمام أفراد المجتمع بالجانب البيئي الذي ينتج عنه انتشار النفايات والقمامات في كل الأماكن.

– قلة الإمكانيات المادية والبشرية لدى المصالح المحلية لجمع هذه النفايات والتخلص منها[1].

المبحث الثالث: واقع المدن الجزائرية ومتطلبات تجسيد المدن المستدامة

شكل مؤتمر "قمة الأرض" المنعقد بريو دي جانيرو البرازيلية سنة ،1992نقطة تحول في السياسات العمرانية إذ أكد على أهمية مراعاة البعد التنموي المستدام فيها، وهو ما أكده أيضا "مؤتمر urban21 المنعقد في برلين سنة 2000 والذي عرض أفضل الممارسات في تطبيق التنمية العمرانية المستدامة في عدة دول من العالم، ليتم توطين مفهوم التنمية العمرانية المستدامة في مؤتمر العمران 21، ما ألزم الدول على اتباع سياسات عمرانية تراعى فيه

[1] غردي محمد ، بن نذير نصر الدين ،**مساهمة الإدارة المحلية الجزائرية في تحقيق التنمية المستدامة** ،مجلة معارف، العدد 24– جوان 2018 ، ص (304 – 305) .

الاستدامة البيئية والإنسانية[1]، وفيما يلي سنحاول واقع المدن الجزائرية والوقوف أمام فكرة تجسيد نموذج المدينة المستدامة.

المطلب الأول: المدن الجزائرية ومتطلبات التخطيط الحضري المستدام.

أدى النزوح الريفي، والنمو الحضري المتزايد في المدن الجزائرية الكبرى، إلى العديد من المشاكل أهمها مشكلة السكن ، والتهيئة العمرانية للفضاءات الحضرية ، وكذا تدني مستوى الخدمات ، وعليه فقد استوجب الأمر إنشاء تجمعات حضرية جديدة مزودة بمختلف الهياكل الخدماتية والبنى التحتية الضرورية ، فهل كانت سياسة إنشاء المدن الجديدة ترقى إلى مستوى الاستدامة.

الفرع الأول: المدن الجزائرية.

تعاني غالبية المدن الجزائرية العديد من المشاكل والتي تعود بالدرجة الأولى الى ضعف أفق التخطيط الحضري للمدن الجزائرية فيما يسمى بسوء التسيير. إذ عرض **Claude Chaline** وهو أستاذ بمعهد العمران بجامعة باريس في دراسة له بعنوان "**الجزائر: التحديات العمرانية الجديدة** "جملة من الأسباب والتي تتمثل في:

1-ضعف في صياغة وتنفيذ مخططات التهيئة العمرانية: ونلاحظ ذلك في بطء إنجاز المخططات العمرانية وهذا بسبب عد الصرامة والاحتراف في العقود والاتفاقيات.

2- ظهور تقليد البنايات الغير شرعية وسوق العقار الموازية: وهذا بسبب الضغط الاجتماعي بسبب ضعف وعجز المشاريع العمرانية مما أدى إلى انتشار البنيات الفوضوية.

3- ضعف الجماعات المحلية في تسيير العمران: إن محاولة تخفيف الضغط بسبب طلبات السكن دون تخطيط سليم يؤدي إلى ضعف التسيير ودون تخطيط حضري رشيد[2].

---

[1] آسية بلخير ، **رهان المدن المستدامة في الجزائر :بين ضعف التخطيط الحضري وغياب الثقافة المدنية**، مجلة الناقد للدراسات السياسية ،المجلد 6 ، العدد 1 ،2022 ، ص 171

[2] بورغيدة حسيبة، **التخطيط الحضري والسياسات العمرانية في الجزائر، واقع وتحديات**، مذكرة ماستر، قسم العلوم السياسية ،جامعة قالمة ، ص (78-80) .

4-التحديات البيئية الناشئة عن ظاهرة تغير المناخ والاعتماد المفرط للمدن على المركبات التي تعمل بالوقود التقليدي.

5-التحديات الديموغرافية الناشئة عن عمليات التحضر السريع، والوتيرة السريعة لنمو المدن ذات الأحجام الصغيرة والمتوسطة، وتوسع الشريحة السكانية الشبابية في الدول النامية، إلى جانب التحديات المرتبطة بالمدن المنكمشة في الدول المتقدمة والمدن الأخرى التي تعاني من الشيخوخة وتزايد التكوين المتعدد الثقافات.

6-التحديات الاقتصادية للنمو المستقبلي غير المعروف والشكوك الرئيسية المرتبطة بمنهجيات ونظم الأسواق والتي ولدتها الأزمات، بالإضافة إلى المعدلات المتزايدة للأنشطة الحضرية غير الرسمية.

7-التحديات الاجتماعية – العمرانية المتزايدة، وبخاصة أشكال التفاوت الاجتماعي والعمراني، والزحف العمراني وعمليات التوسع غير المنظم في مناطق الضواحي؛

8-التحديات والفرص الناشئة عن مظاهر الديمقراطية المتنامية في عمليات صنع القرار، بالإضافة إلى زيادة الوعي فيما يتعلق بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية بين عامة الناس[1].

[1] آسية بلخير ، **مرجع سابق** ، ص 172 .

الفرع الثاني: متطلبات التخطيط الحضري المستدام[1].

إن عمليات التحضر المستدام بيئياً تتطلب كلاً مما يلي:

- الحد من مستوى انبعاثات غازات الدفيئة وتنفيذ التدابير الجدية للتخفيف من تأثيرات ظاهرة تغير المناخ والتكيف معها.
- الحد من مستويات الزحف العمراني وإنشاء المزيد من المدن المدمجة والتي تعتمد على خدمات النقل العام.
- الاستخدام السليم والمسؤول للموارد غير المتجددة والحفاظ عليها.
- عدم استنزاف موارد الطاقة المتجددة.
- خفض مستويات الطاقة المستخدمة وأحجام المخلفات الناتجة عن كل وحدة استهلاكية.
- إعادة تدوير المخلفات الناتجة أو التخلص منها بطرق سليمة للحيلولة دون الإضرار بالبيئة الأوسع.
- التخفيف من الأثر البيئي للمدن.

إلا أن تحقيق هذه المتطلبات لن يكون ممكناً إلا من خلال مواجهة عمليات التحضر ضمن أطر التخطيط والسياسات المتبعة على كل من المستويات الإقليمية، والوطنية، والدولية أيضاً.

من جانب آخر، فإن الأولويات والإجراءات المتخذة لتحقيق الاستدامة الاقتصادية في كل من المدن والبلدات يجب أن تتضمن التركيز على عمليات التنمية الاقتصادية المحلية، والتي تنطوي على وضع الشروط الأساسية اللازمة لضمان كفاءة تشغيل المنشآت الاقتصادية، سواء كانت كبيرة أو صغيرة الحجم، وسواء كانت تتم في القطاع الرسمي أو غير الرسمي، بما في ذلك:

- مرافق البنية التحتية والخدمات المضمونة، بما في ذلك إمدادات المياه، وإدارة المخلفات، والنقل، والاتصالات، وإمدادات الطاقة.
- توفير فرص الحصول على الأراضي أو المباني في مواقع مناسبة بالإضافة للتمتع بضمان الحيازة.
- المؤسسات المالية والأسواق القادرة على تشغيل الاستثمارات ومصادر الائتمان.
- قوى عاملة سليمة ومتعلمة وتتمتع بمهارات مناسبة.
- إطار قانوني يضمن كلاً من معايير المنافسة، والمساءلة وحقوق الملكية.
- الأطر التنظيمية المناسبة، والتي تساهم في تحديد وفرض الحد الأدنى من المعايير غير التمييزية الملائمة للسياق المحلي من أجل توفير بيئة عمل آمنة وسليمة، ومعالجة المخلفات والانبعاثات والتخلص منها.

بيد أن هنالك العديد من الأسباب التي تبرز أهمية إيلاء عناية خاصة لمسألة دعم القطاع الحضري غير الرسمي، والذي يعد عنصراً أساسياً لتحقيق استدامة النظام الاقتصادي الحضري.

أما فيما يتعلق بكل من الجوانب الاجتماعية وعمليات التنمية الاقتصادية، فلا بد من معالجتها باعتبارها كجزء من أجندة التنمية المستدامة. كما أن أجندة الموئل تتضمن العديد من المبادئ ذات الصلة، بما في ذلك تعزيز كلاً من:

- الفرص المتساوية والتوفير العادل والمنصف للخدمات.
- التكامل الاجتماعي من خلال حظر ممارسات التمييز وتوفير الفرص والحيز المادي اللازمين لتحقيق التفاعل الإيجابي.
- نظم التخطيط والإدارة التي تراعي مسائل الإعاقة والنوع الاجتماعي.
- منع مظاهر العنف والجريمة، والحد من مستوياتها والقضاء عليها.

أما على صعيد العدالة الاجتماعية، فثمة إدراك لضرورة إتباع نهج قائم على الحقوق، والذي ينطوي على تساوي فرص الحصول على "خدمات نوعية متساوية" في المناطق الحضرية، وذلك جنباً إلى جنب مع مراعاة احتياجات وحقوق الشرائح الاجتماعية الضعيفة.

المصدر: الأمم المتحدة، 2016، ص17.

[1] آسية بلخير ، **مرجع سابق** ، ص 169

المطلب الثاني : سياسة المدن الجديدة في الجزائر وتحقيق فكرة الاستدامة .

انتهجت الجزائر منذ الاستقلال العديد من السياسات العمرانية التي طبعت كل منها خصوصية كل مرحلة وما حملته من متغيرات غير أنها عجزت عن تصميم مدن حضرية تتلاءم والتغيرات الحاصلة في سياسات التهيئة العمرانية العالمية وتراعى طموحات الفرد في العيش الكريم، غير أنه ومع مطلع سنة 2000 ونتيجة التوجه العالمي نحو تجسيد أهداف الألفية للتنمية التي من أبرز أهدافها التنمية العمرانية المستدامة حيث حددت منظمة الأمم المتحدة أبعادها في العيش الكريم للفرد ضمن بيئة حضرية تتسم بالطابع الصحي والجمالي والإنساني من جهة وتراعي البعد البيئي بما يضمن العيش النظيف للأجيال القادمة من جهة ثانية. كان تفعيل سياسة المدينة في الجزائر وتنفيذ أهدافها من خلال استراتيجية ومخطط وطني لتهيئة الأقاليم، حيث حددت سنة 2030 كسقف زمني لتحقيق ذلك، وهذا باتخاذ جملة من الإجراءات نستعرضها على النحو التالي[1]:

- ففي مجال السكن حددت الدولة آفاق 2020 للقضاء النهائي على السكن العشوائي، وأعدت لأجل ذلك برنامج إسكان تفوق وحداته السكنية مليوني سكن وبكل الصيغ .
- تجسيد نموذج جديد لمدن جديدة ومستدامة مثل منذ مطلع الألفينات كمدينة سيدي عبد الله وبوغزول وحاسي مسعود وغيرها، وحاولت مراعاة في ذلك كل شروط الحكامة بمجالاتها الحضرية.
- هيكلة قطاع التشغيل: بعد خلق وكالات للتشغيل على مستوى كل الولايات، شرعت السلطة لتنفيذ ما سمي بعقود ما قبل التشغيل، حيث امتص هذا البرنامج مئات آلاف الشباب خصوصا منهم أصحاب الشهادات والمؤهلات الجامعية.
- على مستوى الصحة: العمل على عصرنة القطاع، مع فتح القطاع للاستثمار الخاص .
- أما في مجال التعليم بمختلف أطواره، فتمت إعادة هيكلة القطاع سواء على مستوى برامجه أو على مستوى منشآته وأطره.

[1] بووشمة الهادي ،**سياسة المدينة بالجزائر الواقع والرهانات مقاربة سيسيولوجية** ، مجلة دراسات في علوم الانسان والمجتمع ، جامعة جيجل مجلد 3 العدد 3 ، 2022 ، ص (45-46) .

إن تأسيس نموذج المدن المستدامة يرتكز على ثلاث أبعاد رئيسة :**بنية تحتية ذكية، بيئة نظيفة، مواطن واع،** بإسقاط هذه الأبعاد على نماذج المدن الجديدة في الجزائر، نجدها تفتقد لمقومات كل بعد، فمثلا ما يتعلق ب[1]:

- **بالبنية التحتية الذكية** نجد غياب **الإدارة الذكية للمياه** بل الواقع لاتزال تعاني المدن الجديدة من نقص فادح في مياه الشرب وسوء تسيير وإدارة الموارد المائية فيها
- **وبخصوص الإدارة الذكية للنفايات:** التي تساعد على كفاءة جمع النفايات وتنقيتها وإعادة تدويرها بآليات تكنولوجية حديثة تحد من تلوث الوسط الطبيعي للمنطقة الحضرية وهو ما لا نلمسه في واقع مدننا الجديدة،
- **إدارة ذكية وعصرية لشبكات النقل والمرور:** نلاحظ انعدام تسيير رشيد لمنظومة النقل الحضري في المدن المستحدثة راجع لغياب هيئة تسيير النقل وشبكات المرور نجم عنه تعطل حركة المرور ما ينعكس على صحة الفرد وجمالية المدينة وانتشار ظاهرة النقل السري والنقل الجماعي غير المهيكل، بالإضافة الى غياب **نظم الانارة العمومية الذكية** بل تعاد تكون منعدمة تماما.
- **بيئة نظيفة:** غياب استخدام مصادر الطاقة البديلة والصديقة للبيئة كالطاقة الشمسية أو طاقة الرياح سواء في المنازل أو الإدارات..،. كما يلاحظ الافتقار التام للمساحات الخضراء في محيط الفضاءات الحضرية، وانعدام معايير النظافة (مسؤولية مزدوجة بين البلديات والمواطن) وانتشار الأسواق العشوائية، بالإضافة الى ظهور ظاهرة الاستيلاء على العقارات المجاورة للمدن الجديدة وبداية انتشار الفضاءات العمرانية العشوائية ما يؤثر على جماليات المحيط العمراني ويعد انتهاك لنصيب الأجيال القادمة.
- **مسؤولية المواطن الواعي،** نلاحظ غياب ثقافة المشاركة التي نص عليها القانون التوجيهي للمدينة رقم **06/06** وكذا افتقاد غالبية المواطنين للثقافة الحضرية المستدامة والتي نلمسها في سلوكياتهم اليومية التي تضر بسلامة وجمال المدينة، ومن ناحية أخرى غياب آليات اشراك المواطن في تهيئة اقليمه العمراني،

[1] آسية بلخير ، **مرجع سابق** ، ص 174 .

المطلب الثالث : آفاق تحقيق سياسة المدن الجزائرية[1] .

1- إعادة النظر وبجدية في نظم تخطيط وتصميم الفضاءات العمرانية بمواكبة التطورات الحاصلة في علم العمران مع الاستفادة من التجارب الرائدة في تجسيد نماذج المدن المستدامة من خلال تبادل الخبرات والمعلومات.

2- إعادة النظر في سياسات التهيئة العمرانية بمراعاة التوازن الجهوي والإقليمي سواء داخل المدن ذاتها أو بين أقاليم الدولة.

3- إحلال أنظمة التسيير الجديدة القائمة على التكنولوجيا النظيفة مع تمكين الأفراد على حسن استخدامها.

4- مراعاة الفروقات الاجتماعية والثقافية والتوجهات الأيديولوجية في تأسيس المدن الجديدة، مع

تشجيع خلق نماذج المدن المستدامة في المناطق الريفية والنائية للحد من النزوح الريفي.

5- نشر الوعي بأهمية العيش الكريم الذي لا يتحقق إلا في بيئة نظيفة وجميلة لما لها من انعكاسات على صحة الفرد.

6- اشراك كافة الفواعل في صياغة وتنفيذ برامج وسياسات التنمية العمرانية المستدامة مع فتح المجال أمام المستثمرين الخواص في استغلال مشاريع التهيئة كنظم إدارة النفايات بطرق عصرية وذكية، ونظم تسيير شبكات المياه، نظم التسيير الذكي لشبكات النقل، تهيئة المساحات الخضراء والمحافظة عليها.

---

[1] آسية بلخير ، **مرجع سابق** ، ص 175 .

الخلاصة:

خلال هذا الفصل وما عالجه تبين الدور التنموي و العلاقة التي تربط بين الإدارة المحلية
92
والتنمية العمراني حيث يعتبر التخطيط الحضري هو عملية تصميم علمية ومنهجية لمنطقة عمرانية بطريقة متوازنة ومدروسة تضمن توفير بيئة حضرية وفق الأسس العالمية المتفق عليها إلا أن واقع المدن الجزائري كشف على العديد من المشكلات التي ورغم كثرة المخططات وتعدد سياسات التهيئة العمرانية إلا أنها لا تزال في تزايد وتفاقم، ما يوحي بوجود اختلالات التسيير الإداري وفي تنفيذ سياسات التهيئة العمرانية والتي ترجع الى عدة معوقات أهمها ضعف الاطار التنظيمي المنظم لسياسات التهيئة العمرانية للمدن، إشكالات عملية في تطبيق تلك السياسات، بالإضافة الى العامل البشري الذي يعوق عملية التنمية الحضرية .

الخاتمة

الخاتمة :

رغم امتلاك الجزائر لموارد طبيعية وبشرية تمكنها من تحقيق التنمية المستدامة ،والتي وضعت لها الكثير من القوانين والنصوص من أجل حماية البيئة محلياً والتي جعلتها من بين اختصاص الإدارة المحلية فإن تعدد المعيقات (الاجتماعية ، الإدارية ، البيئية) وقف أمام هذه التنمية والوصول إلى آفاق المدن المستدامة ، حيث أن هذه الأخيرة ترتكز على منظومة متكاملة من الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والبيئية والتكنولوجية والإنسانية بما يضمن تجسيد بيئة عمرانية صالحة للعيش الكريم والنظيف ترتكز على مبادئ العدالة الاجتماعية والحق في حياة الرفاه في بيئة سليمة .

يكشف واقع المدن الجزائري على العديد من المشكلات التي ورغم كثرة المخططات وتعدد سياسات التهيئة العمرانية سواء المحلية أو الوطنية إلا أنها لا تزال في تزايد وتفاقم، ما يوحي بوجود اختلالات في إدارة التنمية العمرانية وفي تنفيذ سياسات التهيئة العمرانية.

مع أن سياسة المدن الجديدة والتي تعد حلول لتخفيف حدة المشاكل والضغوط على المدن الكبرى، غير أنها لاتزال بعيدة كل البعد على نموذج المدن المستدامة. وعليه يمكن وضع بعض المقترحات كحلول مبدئية للوصول لهذا الهدف منها :

- إعادة النظر في المنظومة التشريعية بما يمس السياسة العمرانية حول تنمية المدن واستدامتها لتواكب التطور الحاصلة على المستوى العالمي .
- دفع واشراك جل الفواعل المحلية لاسيما المواطن، المجتمع المدني ....، في عملية التخطيط الحضري وتنويره بالمعرفة الكاملة قصد أهمية الانتقال نحو نموذج المدينة المستدامة.
- دور الاعلام في نشر الثقافة البيئية والرقي بالوعي البيئي وتغيير السلوك السلبي للفرد نحو البيئة وتحفيزه على حل المشكلات البيئية.

المراجع

الكتب :

1. كاظم مقدادي، **أساسيات علم البيئة الحديث**، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، كوبنهاغن، 2006.

2. عارف صالح مخلف، **الإدارة البيئية الحماية الإدارية للبيئة**، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.

3. راتب السعود، **الإنسان والبيئة**، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2003.

4. محمد بن مهنا المهنا، **البيئة في الوطن العربي الواقع...والمؤمل**، الرياض، السعودية، بدون سنة نشر.

5. محمد فريد عبد الله وآخرون، **إستراتيجية التنمية السياحية المستدامة**، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2015.

6. ديب كمال، **أساسيات التنمية المستدامة**، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015.

7. عثمان محمد، ماجدة ابوزنط، **التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.

8. خبابة عبد الله، **تطور نظريات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2014.

9. صفوان المبيضين ، **الإدارة المحلية** ،ط1 ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ،الأردن ، 2014 . عبر موقع google livres

10. مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية**، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007،

القوانين :

1- قانون رقم 03-10، مؤرخ في 19 يوليو سنة 2003، يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، ج.ر. عدد 43، صادر في 20 يوليو سنة 2003، معدل ومتمم.

المقالات والمذكرات :

1- براشد صبيحة ، بوخروبة أوردية ، **بعد الاستدامة في السياسة البيئية الجزائرية** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماستر في العلوم السياسية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة ملود معمري ، تيزي وزو ، 2016 .

2- عز الدين دعاس، **أثار تطبيق نظام الادارة البيئية من طرف المؤسسات الصناعية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص: اقتصاد تطبيقي وإدارة المنظمات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، الجزائر، 2011.

3- سارة عجرود ، **الحوكمة البيئية في الجزائر ..السياسات والتحديات** ، أطروحة دكتوراه ، تخصص حوكمة والتنمية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة المسيلة ، 2022 .

4- غنية ابرير ، **دور المجتمع المدني في صياغة السياسات البيئية دراسة حالة الجزائر** ، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية ،جامعة الحاج لخضر، باتنة ، 2010 .

5- جميلة بلحاج ، بدرة برماتي ، **دور السياسات البيئية في تحقيق التنمية المستدامة** ، مذكرة ماستر ، علوم إقتصادية ، جامعة أحمد درارية ، أدرار ، 2016 .

6- فريدة بوسكار ، **السياسة البيئية في الجزائر** ، مذكرة شهادة ماستر السياسة العامة والإدارة المحلية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة بسكرة ، 2013،

7- براشد صبيحة ، بوخروبة أوردية ، **بعد الإستدامة في السياسة البيئية الجزائرية** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماستر في العلوم السياسية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة ملود معمري ، تيزي وزو ، 2016.

8- بلواضح الجيلاني، لعلاوي محمد، **التهرب الجبائي وتأثيره على التنمية المستدامة،** الملتقى الدولي حول: **أداء وفعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة،** كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، 10-2009/11/11.

9- بن عبيد فريد، **التكنولوجيا والتنمية المستدامة،** الملتقى الدولي حول: **أداء وفعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة،** كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، 10-2009/11/11.

10- عبد الله الحرتسي، **السياسة البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة (دراسة حالة الجزائر 1994-2004)**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود ومالية، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، الجزائر، 2005.

11- زرمان كريم، **التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الانعاش الاقتصادي،** مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد السابع، المركز الجامعي خنشلة، الجزائر، جوان 2010.

12- بالي حمزة، **إدارة الاخطار الصناعية كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة (تشخيص لواقع التامين في الجزائر)**، أطروحة دكتوراه، تخصص: تسيير المنظمات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2015.

13- ريمة خلوصة، سلمى قصاف، **مساهمة التنمية البشرية في تحقيق التنمية المستدامة،** الملتقى الدولي حول: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 07-2008/04/08.

14- بوسبعين تسعديت، **أثار التغيرات المناخية على التنمية المستدامة في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، تخصص: تسيير المنظمات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقره، بومرداس، الجزائر، 2015.

15- عبد الله بن منصور، **المضمون الاخلاقي كأداة لتفعيل التنمية المستدامة**، الملتقى الدولي حول أداء وفعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، 10-2009/11/11.

16- عجابي الياس، **فعالية التنمية المستدامة كنموذج بديل للنماذج الاقتصادية الاخرى**، الملتقى الدولي حول: أداء وفعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، 10-2009/11/11.

17- عبيدات ياسين، **تقييم دور مجموعة البنك الدولي في تمويل التنمية المستدامة في البلدان المنخفضة الدخل**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص: إدارة الأعمال والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2015.

18- أسيا قاسيمي، **التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة مع الإشارة إلى تجربة الجزائرية**، الملتقى الدولي الثاني حول: **السياسات والتجارب التنموية بالمجال العربي والمتوسطي التحديات، التوجهات، الافاق**، الجمعية التونسية المتوسطية للدراسات التاريخية والاجتماعية والاقتصادية، 26-2012/04/27.

19- قاسمي كمال، ثالوث: **التنمية المستدامة، التسويق الاجتماعي واقتصاديات المعرفة –العلاقة والاهمية**– الملتقى الدولي حول: أداء وفعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، 10-2009/11/11.

20- طيبي طيب، حجاب عيسى، **فعالية المؤسسة الاقتصادية في ظل التنمية المستدامة**، الملتقى الدولي حول: أداء وفعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، 1-2009/11/11.

21- هويدي عبد الجليل، **العلاقة التفاعلية بين السياحة البيئية والتنمية المستدامة**، مجلة الدراسات و البحوث الاجتماعية، العدد التاسع، جامعة الشهيد حمه لخضر-الوادي، الجزائر، 2014.

22- خالد مصطفى قاسم، **ادرة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 2007.

23- صالح عمر فلاحي، **التنمية المستدامة بين تراكم رأس المال في الشمال واتساع الفقر في الجنوب**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد الثالث، جامعة سطيف، 2004.

24- بوعشة مبارك، **التنمية المستدامة: مقاربة اقتصادية في إشكالية المفاهيم والأبعاد**، الملتقى الدولي حول: **التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاح**ة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 07-2008/04/08.

25- نوري منير، **تحليل الابعاد البشرية للتنمية المستدامة**، الملتقى الوطني حول: **البيئة والتنمية المستدامة**، المركز الجامعي بالمدية، الجزائر، 06-2006/06/07،

26- سنوسي زوليخة، **البعد البيئي لاستراتيجية التنمية المستدامة**، الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 07-2008/04/08،

27- بوهزاة محمد، بن سديرة عمر، **الاستثمار الأجنبي المباشر كإستراتيجية للتنمية المستدام**، الملتقى الدولي حول: **التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 07-2008/04/08،

28- بن طيب هديات خديجة، **دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية المستدامة**، الملتقى الدولي حول: **التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 07-2008/04/08،

29- راشي طارق، **إدارة الجودة الشاملة البيئية وفقا لمعايير الايزو 14000 كمدخل لتحسين وتنمية أداء المؤسسة الاقتصادية من الناحية البيئية**، الملتقى الوطني حول: إدارة الجودة الشاملة وتنمية أداء المؤسسة، جامعة الطاهر مولاي، سعيدة، الجزائر، 13-2012/12/14.

30- عمار عماري، **إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها**، المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 07-2008/04/08.

31- تقروت محمد، طرشي محمد، **إشكالية النفط والتنمية المستدامة في الدول العربي**، الملتقى الدولي حول: **التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 07-2008/04/08.

32- فاتح بن نونة، الطاهر خامرة، **تحديات الطاقة الشمسية والتنمية المستدامة**، الملتقى الدولي حول: **التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 07-2008/04/08،

33- عمر وناس ، **الجماعات المحلية في الجزائر بين الإصلاح القانوني وإصلاح الذهنيات البشرية – دراسة حالة بلدية المسيلة 2018 –** كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة المسيلة ، 2018 .

34- عيسوا أمنة ، **الحكامة المحلية وإصلاح الإدارة المحلية في الجزائر على ضوء ما جاء في قانون البلدية الجديد 11/10** ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة المسيلة ، 2017 .

35- محمد محمود الطعامنة ،**نظم الإدارة المحلية (المفهوم والفلسفة والأهداف)** ،الملتقى العربي الأول نظم الإدارة المحلية في الوطن العربي ، سلطنة عمان ،18 – 20 أغسطس 2003 ،

36- عبد الكبير أحمد ، **دور الإدارة المحلية في التنمية المحلية بلدية المسيلة انموذجا** . تخصص إدارة محلية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، المسيلة ، 2019 ،

37- سليمة بوعزيز ، **السياسة العامة البيئية وتأثيرها على التنمية المستدامة في الجزائر** ، مذكرة ماستر ، سياسات عامة مقارنة ، أم البواقي ، 2015 .

38- ميلود وارزقي ، **التطور الديموغرافي و البنية السكانية في الجزائر دراسة تحليلية خلال الفترة (1962-2015)** ، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الجزائر 3 ، 2016 .

39- ياسين كوسة ، **السياسات البيئية والتنمية المستدامة في الجزائر** ، مذكرة ماستر ، تخصص سياسات عامة ، أم البواقي ، 2020 .

40- حليمة سعادي ، نفس المرجع ، ص 46 حليمة سعادي، **حماية البيئة في إطار الاتفاقيات الدولية (الجزائر نموذجا)** ، مذكرة ماستر ، قسم الحقوق ، جامعة العربي بن مهيدي ، أم البواقي ، 2019 ،

41- محمد احميداتو ، **الإستراتيجية الوطنية للبيئة والمخطط الوطني للنشاط البيئي والتنمية المستدامة** ، حوليات جامعة الجزائر1، العدد 31 – الجزء الأول.

42- ليلى صوالحي ، **التخطيط الاستراتيجي المحلي كآلية للإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية** – دراسة حالة الجزائر ، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية ،تخصص تنظيمات سياسية وإدارية ، جامعة باتنة 1 ، 2018 .

43- هادية بن مهدي ، **دور الجماعات الإقليمية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة في الجزائر** ، أطروحة دكتوراه الحقوق تخصص: إدارة محلية ، جامعة باتنة 1 ، 2021.

44- محرز نورالدين ، صيد مريم ، **التخطيط البيئي كآلية وقائية لحماية البيئة في الجزائر** .مجلة العلوم الانسانية ,العدد (3) ،، جامعة بسكرة (2017) ،

45- لموسخ، **دور الجماعات المحلية في حماية البيئة**، مجلة الاجتهاد القضائي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد السادس، 2009 ، .

46- بن علي زهيرة ، **دور الجماعات المحلية في حماية البيئة ، مجلة التنظيم والعمل** ، المجلد 5 ، العدد 11 ، 2016

47- أوذينة بدر الدين ، **دور الجماعات الإقليمية في مجال حماية البيئة في الجزائر** ، مذكرة ماستر ، قانون إداري ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة المسيلة ، 2016 ،.

48- رحموني محمد ، **الجماعات المحلية وآفاق الشراكة من أجل مدن مستدامة: دراسة على ضوء القانون التوجيهي للمدينة** ، مجلة التعمير والبناء ، العدد الأول مارس **2017**.

49- المادة الأولى من القانون 06/06 ، المؤرخ في فبراير 2006 ، القانون التوجيهي للمدينة ، الجريدة الرسمية العدد 15 ،

50- صبرينة معاوية ، **التطور الحضري والتنمية المستدامة في المدن الصحراوية ، مدينة بسكرة نموذج** ،أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع ، جامعة محمد خيضر بسكرة ،

51- إلهام شهرزاد روابح ، **مقومات المدينة المستدامة** ، مجلة القانون العقاري ، العدد،14 ،2021

52- وناس نادية ، **رؤية مستقبلية لجيل جديد من المدن الجديدة –اقتراح إنشاء مدينة مستدامة** ، مذكرة ماستر ،قسم تسيير التقنيات الحضرية ، أم البواقي ، 2015 ،.

53- نصر الدين لبال ، **دور الحوكمة المحلية في إرساء المدن المستدامة ،مذكرة ماجستير** ، تخصص إدارة الجماعات المحلية والإقليمية ، ورقلة ، 2012 ،.

54- مصطفاوي عايدة ، **مفهوم المدن المستدامة** ، مجلة القانون العقاري ، مخبر القانون والعقار ، جامعة البليدة ، الجزائر ، 2020.

55- حميدي تهاني ، **تحقيق عناصر الاستدامة في ظل التخطيط والتصميم البيئي –دراسة حالة جامعة محمد بوضياف المسيلة** ، مذكرة ماستر ، تخصص تسيير المدينة ، 2017 .

56- سميرة لطرش ، آمنة لحماري، **المدن الذكية بين الواقع والتحديات ،إمارة دبي الذكية نموذجا** ، مجلة دراسة الاقتصاد ، المجلد 8 العدد 1 ، 2021.

57- أحمدوش بيلال ، أوزال عبد القادر . **دور المدن الذكية في تسيير النفايات البلدية الصلبة– إمارة دبي نموذج** ، مجلة المؤسسة ، المجلد 10، العدد 1.

58- أقاروس محمد لمين ، **دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المستدامة – دراسة تجارب بعض الحول**، المجلة الحولية للدراسات الاقتصادية العدد الخامس، فيفري 2019– المركز الديمقراطي العربي – برلين ألمانيا.

59- غردي محمد ، بن نذير نصر الدين ،**مساهمة الإدارة المحلية الجزائرية في تحقيق التنمية المستدامة** ،مجلة معارف، العدد 24– جوان 2018 ،

60- آسية بلخير ، **رهان المدن المستدامة في الجزائر :بين ضعف التخطيط الحضري وغياب الثقافة المدنية**، مجلة الناقد للدراسات السياسية ،المجلد 6 ، العدد 1 ،2022.

61- بورغيدة حسيبة، **التخطيط الحضري والسياسات العمرانية في الجزائر، واقع وتحديات**، مذكرة ماستر، قسم العلوم السياسية ،جامعة قالمة .

62- بووشمة الهادي ،**سياسة المدينة بالجزائر الواقع والرهانات مقاربة سيسيولوجية** ، مجلة دراسات في علوم الانسان والمجتمع ، جامعة جيجل مجلد 3 العدد 3 ، 2022 .

63- جميل طاهر، **النفط والتنمية المستدامة في الأقطار العربية**، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 1997.

مواقع الأنترنت :

1- عبد السلام أديب، **أبعاد التنمية المستدامة**، مقال منشور على الموقع الالكتروني:www.ahewar.org بتاريخ 2002/12/10، تاريخ الاطلاع 2022/05/22 الساعة 11:40سا

2- الموسوعة السياسية ، **الإدارة المحلية** ، https://political-encyclopedia.org/ ، بتاريخ 2022/05/23 الساعة 16:00 سا

3- وكالة الأنباء الجزائرية ، https://www.aps.dz/ar/societe/120233-6-44-2021 تم زيارة الموقع يوم 2022/06/18 ، الساعة 22:00 .

4- ليندة ترابشة، دور الجماعات المحلية في الحفاظ على البيئة في التشريع الجزائري، https://platform.almanhal.com/Reader/Article/35844. ، يوم 11 – 06 – 2022 ، الساعة 12:30

فهرس المحتوى

المحتوى	الصفحة
المقدمة	07
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي	
تمهيد	14
المبحث الأول : مفهوم السياسة البيئية .	14
المطلب الأول: تعريف السياسة البيئية	14
المطلب الثاني: مميزات السياسة البيئية	18
المطلب الثالث : أهداف السياسة البيئية وأدواتها .	20
المبحث الثاني : مفهوم التنمية المستدامة .	23
المطلب الأول : تعريف التنمية المستدامة وخصائصها .	24
المطلب الثاني: أهداف ومبادئ التنمية المستدامة .	27
المطلب الثالث: أبعاد التنمية المستدامة	32
المبحث الثالث : مفهوم الإدارة المحلية	40
المطلب الأول : تعريف الإدارة المحلية.	40
المطلب الثاني: أهداف وخصائص الإدارة المحلية.	42
المطلب الثالث : مقومات الإدارة المحلية وعوامل نجاحها .	44
خلاصة	46
الفصل الثاني: السياسات البيئية ورهانات التنمية المستدامة في الجزائر.	
تمهيد	48
المبحث الأول: الوضع البيئي في الجزائر.	48
المطلب الأول: خصائص الإقليم والسكان في الجزائر.	48
المطلب الثاني: المشاكل البيئية وأسباب التدهور البيئي في الجزائر.	50
المبحث الثاني: الاهتمام البيئي في الجزائر.	54
المطلب الأول: الاتفاقيات البيئية في مقدمة السياسة البيئية في الجزائر.	54
المطلب الثاني: عناصر و الأهداف الوطنية الاستراتيجية البيئية .	57
المطلب الثالث: المخططات الوطنية للبيئة	61

المبحث الثالث : صلاحيات الجماعات المحلية ضمن قوانين وتشريعات حماية البيئة.	66
المطلب الأول: دور الولاية في حماية البيئة.	66
المطلب الثاني: دور البلدية في حماية البيئة .	68
المطلب الثالث: آليات تفعيل الادارة المحلية في مجال حماية البيئة.	70
خلاصة	72
الفصل الثالث: إسهامات الإدارة المحلية في تحقيق المدن المستدامة.	
تمهيد	74
المبحث الأول: مفهوم المدن المستدامة.	75
المطلب الأول: تعريف المدينة المستدامة والمدن المقاربة لها.	75
المطلب الثاني: خصائص ومبادئ المدن المستدامة.	81
المطلب الثالث: أهداف واهتمامات التخطيط البيئي من أجل المدن المستدامة.	82
المبحث الثاني: دور الإدارة المحلية في تحقيق الاستدامة البيئية.	83
المطلب الأول: صلاحيات الإدارة المحلية في المجال التنموي.	84
المطلب الثاني: المعوقات التي تحد الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المستدامة.	85
المبحث الثالث: واقع المدن الجزائرية ومتطلبات تجسيد المدن المستدامة.	86
المطلب الأول: المدن الجزائرية ومتطلبات التخطيط الحضري المستدام.	87
المطلب الثاني: سياسة المدن الجديدة في الجزائر وتحقيق فكرة الاستدامة .	90
المطلب الثالث : آفاق تحقيق سياسة المدن الجزائرية .	92
خلاصة	93
خاتمة	95
قائمة المراجع	96
فهرس المحتويات	103
ملخص الدراسة	105

الملخص:

يهدف البحث إلى معرفة مدى تأثير السياسات البيئية على المحليات، نحو مدن أكثر استدامة، ويتزايد الاهتمام بقضية حماية البيئة من التلوث واستنفاذ الموارد بشكل مستمر، وقد تجسد هذا الاهتمام البيئي في صور عديدة على المستويات المحلية والعالمية، كما نجد أن قضايا البيئة تحتل سلم الأولويات الوطنية في أي دولة كونها تؤثر على كافة أنشطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولهذا أدركت الدول النامية ومنها الجزائر أهمية البيئة، وسعت لحمايتها ووضعها ضمن أولوياتها.

فاستجابة الحكومة بإدارتها المركزية والمحلية لتجسيد نموذج المدن المستدامة في الجزائر في ظل تنامي الاختلالات في التسيير الحضري الراهن للمدن مع الوقوف على أبرز التحديات التي تحول دون ذلك لنصل الى صياغة رؤية شاملة حول فرص ومتطلبات تجسيد المدن المستدامة انطلاقا من الواقع المعاش والإمكانات المتوفرة.

ومن أبرز النتائج المتوصل إليها هي عدم مواكبة نماذج المدن الجزائرية الحالية مع معايير الاستدامة الحضرية نتيجة لمجموعة من العوامل التنظيمية، الاجتماعية والثقافية...، والتي تحتاج إلى تطبيق سياسة عمرانية ترتكز على مبادئ التنمية الحضرية المستدامة ونماذج التخطيط الاستراتيجي كما تتطلب التآزر وتعاون مختلف الفواعل المحلية ونشر ثقافة الاستدامة البيئية في المحيط.

الكلمات المفتاحية: السياسات البيئية، التنمية المستدامة، الإدارة المحلية، المدن المستدامة.

Abstract:

The research aims to know the extent of the impact of environmental policies on localities, towards more sustainable cities, and the increasing interest in the issue of protecting the environment from pollution and depletion of resources on an ongoing basis, and this environmental concern has been embodied in many forms at the local and global levels, and we find that environmental issues are among the national priorities. In any country, as it affects all economic and social development activities, and for this reason, developing countries, including Algeria, realized the importance of the environment, and sought to protect it and put it among their priorities.

The government's response, with its central and local administration, is to embody the model of sustainable cities in Algeria in light of the growing imbalances in the current urban management of cities, while standing on the most prominent challenges that prevent this in order to reach the formulation of a comprehensive vision about the opportunities and requirements for the embodiment of sustainable cities based on the lived reality and the available capabilities.

Among the most prominent results reached is the failure to keep pace with the current Algerian city models with urban sustainability standards as a result of a set of organizational, social and cultural factors..., which require the implementation of an urban policy based on the principles of sustainable urban development and strategic planning models, as well as requiring the synergy and cooperation of various local actors And spreading a culture of environmental sustainability in the ocean.

Keywords : environmental policies; sustainable development; Local Administration; sustainable cities